

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الأربعون العدد الثالث سبتمبر ٢٠٠٣

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

ISSN 0028-0026

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

قواعد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .
٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .
٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .
٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة.
٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .
٦ - تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، خارج مصر ٤٠ دولارا

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :
رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

رقم الإيداع ١٦٥
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

أولا : بحوث ودراسات

ثانيا : رسائل جامعية

ثالثا : مؤتمرات

رابعا : عرض كتاب

المجلد الأربعون — العدد الثالث — سبتمبر ٢٠٠٣

المسرح العربى وثقافة العولمة
المسرح المصرى نموذجا

نسرين البغدادى *

أصبح من الصعب التحدث عن متغيرات العالم وتطوراته فى العصرالراهن دون الرجوع إلى ظاهرة العولمة بوصفهامرحلة جديدة من التغيرات العالمية ، ونتاجا طبيعيا للتطورات المتلاحقة فى الزمن المعاصر .

فلقد بات مصطلح ثقافة العولمة مسيطرا على الكثير من الكتابات والدراسات منذ سنوات ، البعض يرى فيه تلخيصا لما يمر به العالم الآن من تغيرات فى وجهة واحدة لا مفر منها ، والآخرون يتصدون له بروح مقاومة ، باعتباره لونا من الغزو الثقافى يستهدف تشويه الذات العربية لإحلال قيم اجتماعية وثقافية بديلة تحقق مصلحة الآخر الغربى . وهذه الدراسة تطرح تساؤلا حول خصوصية المسرح العربى ، فى محاولة لفهم تطور هذا المسرح ، وذلك عبر النموذج المصرى فى إطار علاقة المسرح بالعولمة .

اشتد الجدل بين المفكرين والباحثين حول ماهية مفهوم العولمة الذى ساد منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين . فلقد باتت العولمة حقيقة واقعة ولها مظاهرها المتعددة التى تجلت فى السماوات المفتوحة والحركة السريعة لرؤوس الأموال والعمالة والأفكار : فهى عبارة عن تقارب واتصال اكتسبته العلاقات الاجتماعية على مستوى العالم . وهذا ما يؤكده "أنتونى جيدنز" من أن العولمة عبارة عن تكثيف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم ، حيث ترتبط المواقع مع بعضها البعض ، وتتأثر الأحداث المحلية بكل ما يقع فى أرجاء الكرة الأرضية .

* خبير أول ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الأربعون ، العددالثالث ، سبتمبر ٢٠٠٣

ويثور النقاش حول مدى وضوح العولمة من المنطلق الاقتصادى والثقافى ، حيث يرى البعض أن العولمة الاقتصادية تبدو مكتملة وأوشك العالم أن يكون معولما عولمة اقتصادية كاملة ، حيث أنها محصلة لتاريخ طويل من التطورات الاقتصادية والتجارية والمالية التى تسارعت خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات . إلا أنه فى المقابل يرى البعض أيضا أن العولمة الثقافية لم تكن بنفس الوضوح لأنها ظاهرة جديدة وتمر بمراحلها التأسيسية ولم تبرز كحقيقة إلا خلال عقد التسعينيات ؛ لأن العالم ليس موحدا ثقافيا كما هو موحد تجاريا وماليا . إلا أن للعولمة تداعيات وتجليات على مستوى القيم الثقافية [١] ، من منطلق أن المفاهيم والقيم التى أصبحت سائدة على سطح الحياة الاقتصادية ، بسبب التأثيرات الراهنة للعولمة من الطبيعى أن تؤثر فى القيم الثقافية . ويحتدم الجدل حول الآثار الثقافية للعولمة حول مفهومين ، الأول : يشير إلى : "عولمة الثقافة"، ويعتقد أن العولمة ستؤدى إلى إلغاء التعددية والخصوصية الثقافية واعتناق نمط ثقافى موحد ، ويعتمد على انتشار السوق وتضخم نشاط وسائل الاتصال والمعلومات ، مما يؤدى إلى صياغة حضارة كونية تكنولوچية جديدة ، وتهديد الخصوصية الثقافية ؛ وذلك من منطلق أن كل نفوذ يتمكن من فرض معانٍ معينة . وأن النظام المسيطر يستطيع أن يفرض أفكاره . ويؤيد هذا "فرنسيس فوكوياما" الذى يرى أن العولمة ستؤدى إلى صياغة كونية متجانسة من شأنها أن تهمش الثقافات الوطنية [٢].

أما المفهوم الثانى عن "ثقافة العولمة" فيشير إلى وجود حد أدنى من الأسس الثقافية العالمية المشتركة بجوار الخصوصية الثقافية . ويرتكز على ردود الفعل العكسية إزاء العولمة التى بدورها ستدعم الهويات والثقافات الفرعية والإثنية . وأكد هذه الرؤية "صامويل هنتجتون" حينما أشار إلى خصوصية

الثقافة التى تنبع من التراث والظروف المجتمعية الخاصة بكل مجتمع [٣] .

إلا أن الثقافة بعناصرها المختلفة والرئيسة كالفكر والأدب والفن ، قد تكون أكثر انتشارا نتيجة للتطور التقنى والتكنولوچى فى مجال الاتصال . ويعد الفن أحد المصادر الأساسية التى تعكس وتنعكس فى ثقافة المجتمع ، وضلعا أساسيا فى العديد من العلاقات المتشابكة والمتنوعة . فهو يؤثر فى الاتجاهات والقيم والسلوك ، ويؤثر ويتأثر بالثقافة السائدة ، وبالتيارات العالمية الوافدة ، وهو أيضا وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى .

والمسرح باعتباره فنا وأحد روافد الثقافة وركائزها ، فهو ظاهرة اجتماعية لا ينفصل بأية حال عن التغيرات التى يشهدها المجتمع . فالمسرح يأخذ مادته من الأحداث الاجتماعية والسياسية والتاريخية ، لأنه ارتبط منذ بداياته بالأحداث الاجتماعية والسياسية التى مرت بالمجتمعات التى نشأ فيها وصدر عنها . بعبارة أخرى المسرح ظاهرة اجتماعية تتشكل بتطور المجتمع وأحداثه ؛ وهو أيضا من أكثر الفنون حساسية بالظروف الاجتماعية والسياسية لارتباطه المباشر بالجمهور . ومن خلال تتبع نشوء ظاهرة المسرح تظهر لنا الصلة بينه وبين العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ولاشك فى أن هناك طبيعة جدلية بين الواقعة الفنية المتمثلة فى المسرح والواقع الاجتماعى .

وأكد على هذا المعنى كل من چورچ جيرفيتش George Gurvitch ، وڤيكتور تيرنر Victor Turner ، بقولهما أن المسرح يمثل جزءا يوميا فى حياة البشر . بينما اعتبر كليفورد جيرتز Clifford Geeritz النص المسرحى محاولة للتعرف على كيفية حدوثه ، وكيفية استمراره ، وكيف يأخذ معناه ، وكيف استقر من خلال الأحداث التاريخية ، وأيضا ما يحدث للأفكار من خلال الثقافة والسلوك فى إطار التفسيرات الاجتماعية [٤] .

وبالتالى بات من المؤكد أنه لا يجب النظر إلى المسرح باعتباره فنا منعزلا عن الممارسة الاجتماعية والثقافية . فهل المسرح باعتباره شكلا من أشكال التعبير عن قضايا المجتمع انفتح على العالم ، وقام ببث ثقافة وافدة متأثرا بقضايا المسرح العالمى ؟ أم مازال يحتفظ بخصوصيته الثقافية ؟

المسرح وحضارة السوق

من المستحيل التحدث عن متغيرات العالم وتطوراته فى العصر الراهن دون الرجوع إلى ظاهرة العولمة بوصفها مرحلة جديدة من التحولات العالمية ونتاجا طبيعيا للتطورات المتلاحقة فى الزمن المعاصر ، والتى خلقت "حضارة السوق" * . حيث أضحت العولمة – كما يؤكد M. Featherstone – الإطار المرجعى لكل الدراسات الاجتماعية والإنسانية المعاصرة . فكافة التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية المذهلة والمتسارعة التى يشهدها العالم حدثت إما بسبب موجة العولمة أو نتيجة من نتائجها الضخمة والعميقة . لقد تأثرت كافة المجتمعات بظاهرة العولمة باعتبارها حركة تزحف داخلها وتتغلغل داخل كل الثقافات ، وتنتشر على كافة المستويات . فهى حركة لدمج العالم تتسم بالتسارع والتمكن . صحيح أن دمج العالم مسألة تاريخية ومستمرة ؛ بيد أن هذه الحركة أخذت تتسارع خلال التسعينيات مستمدة حيويتها من الثورة العلمية والتقنية الفائقة فى العصر الراهن . وبالتالى تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة أكثر اندماجا وانكماشا ولم يعد يجدى الفصل بين العالمى والمحلى ، وبين الداخل والخارج (٥) .

* تم استعارة هذا المصطلح من أ . د . أحمد مجدى حجازى فى : العولمة وتهميش الثقافة الوطنية ، رؤية نقدية من العالم الثالث ، سلسلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد ٢ أكتوبر– ديسمبر ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٢٣–١٤٦ .

وحيث أن المؤسسة المسرحية أحد مكونات هذه القرية الكونية ، فقد تأثرت بالعديد من المتغيرات ، ومن هنا نرى أن هناك تغيرات شتى طرأت على المؤسسة المسرحية فى مختلف الدول ، وأصبحت تعانى من مشكلات ناتجة عن سيادة قيم التجارة والسوق والفردية التى حلت محل الجودة والإتقان والإدارة الجماعية . وأصبح يسيطر على المؤسسة المسرحية – سواء كان هذا على مستوى الدول المتقدمة أو الدول الأقل تقدما (العالم العربى ومصر) – ثقافة العولمة التى ولدت بدورها نوعية من المشكلات لم تكن تعانى منها المؤسسة المسرحية فى الماضى – بأية حال من الأحوال – سواء كان هذا على مستوى القضايا المطروحة التى كانت تتسم بأنها قضايا مجتمعية محلية تتعلق بصفة أساسية بالهوية الثقافية ، أو على مستوى المشكلات الناجمة عن الإدارة المؤسسية والمهنية ، أو بالمسائل التقنية والفنية . إلا إننا نجد أن هناك نوعية جديدة من القيم والاتجاهات والتيارات التى أصبحت تشكل ظاهرة المسرح ، سواء كان هذا على المستوى المحلى أو العالمى .

ومن ثم فقد بزغت نوعية جديدة من الجمهور ترتاد المسرح تتطلع إلى متطلبات وقضايا بعينها يتم طرحها من خلال العرض المسرحى .

وفى ثنايا هذا الطرح نتناول العديد من المحاور بالتحليل والنقاش للكشف عن متغيرات تتبلور فى المشكلات المؤسسية والمهنية ، وإشكالية الجمهور ، والقضايا من خلال النص المسرحى عبر كل من المسرح المحلى والمسرح العالمى .

أولا: فى المسألة المؤسسية والمهنية

لابد وأن نسلم بأنه لا يمكننا فصل المسرح العربى عن المسرح العالمى بالنسبة للمشكلات التى يعانى منها المسرح بشكل عام ؛ وعلى الرغم من هذا التسليم إلا أننا نؤكد على خصوصية المشكلات التى يعانى منها المسرح العربى الناتجة عن

خصوصيات اجتماعية وثقافية ، وعن مشكلات تتعلق بمسائل الممارسة الديمقراطية ، والحريات ، وطبيعة التقاليد والمعتقدات ؛ وتختلف هذه المشكلات أيضا من بلد عربى لآخر .

لقد قدم الرواد - فى بداية نشأة المسرح العربى - أعمالا تتقارب من المسرح الغربى مستخدمين التقنيات الغربية التى طغت على مجمل الصيغ المسرحية المعروفة [٦] .

أما فى مرحلة الستينيات فقد برز الكاتب المسرحى العربى وناقش القضايا العربية ، وجاءت دعوة يوسف إدريس لإعادة النظر فى المسرح العربى السائد ، وعلى وجه التحديد (المصرى السائد) ، وإن كانت الدعوة قد أخذت فيما بعد المسرح العربى الشامل[٧] . وفى بداية السبعينيات ظهرت محاولات عربية أخرى يقودها كتاب مسرحيين للبحث عن شكل عربى للمسرح . ولعل أهم هذه المحاولات ، محاولة سعد الله ونوس فى سوريا ، وعز الدين المدنى فى تونس ، وفيما بعد عبد الكريم برشيد وجماعته الاحتفالية فى المغرب [٨] . ومن الممكن اعتبار أن الكاتب العربى عاش قضايا مجتمعه فى هذه المرحلة .

إلا أن الوضع الراهن يشير إلى انقطاع عدد من الكتاب ، وانتقال آخرون إلى ممارسة أشكال أخرى من الكتابة وبصفة خاصة الكتابة التليفزيونية [٩] التى تدر ربحا وفيرا ، وتجد لها أسواقا كبيرة فى العديد من الدول ، وأصبحت تأخذ شكل النظام الاقتصادى الذى يرتبط بمصالح فئات ، تهتم بصفة أساسية بالأنشطة الإنتاجية ، بينما لم يعد عدد منهم إلى الكتابة المسرحية وأصبحوا يعانون من بعض المشكلات المؤسسية والمهنية التى تحول دون العملية الإبداعية . وتعددت هذه المشكلات فكان منها ما يخص المؤلف لشكل العقد المبرم معه [١٠] من حيث قيمته المالية ، لأنهم يقارنون بأشكال العقود الأخرى التى يتم توقيعها

من خلال السينما والتليفزيون ، وبصفة خاصة بعد انتشار القنوات الفضائية .

وقد أكد على هذا المعنى أيضا بعض مؤلفى المسرح العالمى الذين ذكروا الصعوبات التى يواجهونها مع الهياكل الحالية للمسرح . وأشاروا إلى أن الفنان لا يستطيع أن يخلق المسرح الذى يحتاجه المجتمع ، نظرا للمشكلات المتعددة والمتعلقة بالتمويل الذى يحد من تنمية وتطوير التدريب .

وأشار بعض الكتاب فى المسرح الأمريكى وعلى رأسهم الكاتب المسرحى الأمريكى چون جوار John Guare إلى التغيرات التى حدثت فى المثل والمعتقدات التى تجعل من الصعب الاحتفاظ بالقيم والأفكار[١١] .

أما فيما يتعلق بالمسرح المصرى[١٢] فقد أكد خبراؤه على وجود مشكلات تخص الفنان ، متمثلة في عدم الالتزام ، وانهيار مستوى التمثيل وعدم احترام المهنة الناتج عن الاهتمام بالقيم المادية والثراء السريع . سواء كانت متعلقة بالأجور أو بالانفراد بالظهور فى الأعمال دون الاهتمام بنوعية ما يقدم . فضلا عن المشكلات التى تخص دور العرض من حيث موقعها ، وقدرتها الاستيعابية والأجور والتمويل . وأكد الخبراء على عدم وجود سياسة مسرحية واضحة فهى تعتمد – فى المقام الأول – على شخص من يتولى القيادة ، الأمر الذى يشير إلى الاتساق بين سمات المرحلة الراهنة وما تفرزه من قيم تتسم بالفردية ، والانفراد بالقرارات وغياب العمل الجمعى .

أما عن المشكلات التى يعانى منها المسرح الاسكتلندى[١٣] فقد أشارت بعض الدراسات إلى ضرورة أن يتم عرض النصوص المسرحية من خلال مجلس الفنون الذى يعنى بمعايير الجودة والتميز ، وألا تتغير هذه المعايير مهما كانت الضغوط ، لأن هناك تحولا واضحا نحو التجارة التى خلقت نوعا من الإغراء والتضييق على معايير الجودة .

نخلص مما سبق إلى أن هناك نمطا من القيم أصبح يسود الظاهرة المسرحية ، فاتجه إلى النمط الاستهلاكى الذى سيطر على أسلوب التعامل سواء كان هذا على مستوى الأفراد والمبدعين (كالتعامل مع المؤلفين وشكل العقد المبرم معهم) ، أو كان هذا على مستوى الفنان المبدع الذى أصبح يهتم بعملية الثراء والكسب دون الاهتمام بعملية التجديد والإتقان ، أو على مستوى الإدارة التى اتسمت بالفردية والاهتمام بمعايير السوق دون الاهتمام بالإدارة الجماعية ، على حساب قيم الجودة والإتقان للمنتج المسرحى ، مما شكل عبئا على الأفراد وأصبحوا غير قادرين على الإبداع المرتكز على القيم والقناعات الأيديولوچية . فأصبحت هناك لغة تكاد تكون واحدة بين الأشكال والهياكل المسرحية الموجودة فى المجتمع ، سواء كان ذلك على المستوى المحلى أو العالمى .

بعبارة أخرى لقد طغى مفهوم السوق على العملية المسرحية وارتبط بقيم الاستهلاك والفردية وتغلغل فى تفاصيل المؤسسة المهنية بمفرداتها ومكوناتها ، بداية من المؤلف والفنان والإدارة . وسادت لغة واحدة بين المسرح المحلى والعالمى ، وهى اللغة التى اهتمت بالمصلحة الفردية والكسب على حساب معايير الجودة ، ومناقشة قضايا عامة دون الاهتمام بالقضايا المحلية .

وإذا كان حال المؤسسة من الداخل هكذا ، فما هو حال الجمهور الذى يتلقى العمل الناتج عن هذه المؤسسة ، فالجمهور يمثل ضلعا أساسيا فى تلقى العمل المسرحى ، وبدونه لا تكتمل العملية المسرحية .

ثانيا : فى إشكالية الجمهور

لقد لعبت آلية تعميم ثقافة الاستهلاك دورا مؤثرا فى رصد مظاهر الاستهلاك لدى الفئات والشرائح المختلفة ، والعالم العربى خير مثال على ذلك حيث نجد التطلع الشديد للبحث عن الجديد فى الأسواق بغض النظر عن حاجة المجتمع إلى هذا

الجديد من السلع ، ولم يقتصر الأمر على الفئات العليا فى هذه المجتمعات ؛ حيث أصبح الاستهلاك معمما على الفئات العمرية المختلفة (١٤) ، مما يؤكد نتائج الدراسات التى اهتمت بالتعرف على الملامح الديموجرافية والاجتماعية للجمهور المرتاد للمسرح . ففى دراسة مقارنة أجريت على الجماهير فى لندن (١٥) أظهرت أن الجمهور المرتاد لمسرح شكسبير متقارب من حيث الخصائص الاجتماعية ، بينما أكدت دراسة مسحية لجماهير المسرح فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على أن هناك نوعا ملحوظا من الاتساق فى تركيب هذه الجماهير . وأكد كل من وليام بومول ووليام باون (١٦) W. Bumol & W. Baw-en على أن هذا الاتساق يختلف من فن لآخر ومن مدينة لأخرى .

ودراسة أخرى أجراها أندريه ويرث (١٧) A. Wirth حيث قارن فيها بين الجماهير البولندية والألمانية والأمريكية ، وقد تبين أن هناك اختلافا بين الجمهور الأمريكى عن الجمهور الأوربى الذى نشأ فى أجواء المؤسسة المسرحية التى تدعمها الدولة . كما تبين أن الثقافة الألمانية تنحو تجاه التأكيد على الرسالة الخاصة بالدولة ، مما يدل على أهمية دور الدولة فى دعم مؤسسة المسرح . أما فى بريطانيا فقد ارتبط الجمهور بتراث ثقافى معين .

ويظهر من خلال هذه الدراسات أن هناك تكتلات ثقافية فى مقابل الثقافة الأمريكية ، وأن الكتلة الأوربية مازالت تحتفظ بطابعها الثقافى الذى تسعى أيضا إلى عولمته ، وأنها نتيجة لسيادة قيم ثقافية بعينها ظهرت تيارات ثقافية مناهضة ومعارضة لهذا التيار السريع والمنتشر .

إلا أن مارى چوردون (١٨) – التى قامت بدراسة عن المسرح الفرنسى – رأت أن هناك تشابها فى التشكيل الاجتماعى لجمهور المسرح ، فهذا الجمهور غالبا ما يكون من الشباب الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة أو العليا ، وهم على

درجة من التعليم . وعكس التحليل الخاص لإدراك الجمهور اختلافات كبيرة فى الثقافة ، ودرجة التذوق ، إلى جانب الأهمية التى يضفيها الجمهور على عنصر التسلية .

وهذه النتائج تتشابه إلى حد كبير مع تركيبة الجمهور المصرى المرتاد للمسرح[١٩] ، حيث تبين أن الغالبية المرتادة للمسرح من الشباب ومن ذوى المؤهلات العليا ، وقد أضفى الجمهور المصرى – أيضا– قيمة كبيرة على عنصرى الإبهار والتسلية .

وإذا كانت العولمة تؤدى إلى خلق قيم ثقافية – بعينها ـ تعم وتنتشر ، فإن متلقى ومستهلكى هذه القيم تسود بينهم أيضا سمات وخصائص تتشابه – إلى حد كبير– مع نوعية الثقافة والقيم التى تبثها ، سواء كانت كامنة أو ظاهرة . وإذا كان الجمهور غالبيتهم – على حد سواء فى المسارح العالمية أو فى المسرح المصرى – من الشباب الذين أضفوا أهمية كبرى على قيمة التسلية التى يرتاد من أجلها المسرح فإن ذلك يعكس – إلى حد كبير – نمط الثقافة المرتبطة بالاستهلاك وثقافة السوق التى تهدف إلى الربح اليسير السريع ، من خلال استغلال عناصر الإبهار والتسلية . وهذا على حساب قيم التجويد والفن الهادف، وقد أكد ذلك المخرج البريطانى الشهير "بيتر بروك" بقوله "إن نحن غيرنا من أشكالنا الفنية كى نسترضى الشباب ، فإننا نضرب عصفورين بحجر واحد . وهى ملاحظة يمكن اختبارها من خلال مباريات كرة القدم ومسابقات الكلاب ، فاستجابات هذا الجمهور الشعبى أكثر حياة وحرارة من استجابات أبناء الطبقة الوسطى ، ويبدو من المناسب أن نسترضى الجمهور من خلال لغة شعبية"[٢٠] . ويتضح من خلال هذه المقولة أن الجمهور أصبح يفرض ذوقه على الفن ، كما أصبح الكتاب والمخرجون يسعون وراء مايرضيه .

وربما تعكس المقولة جدلية العلاقة بين الجمهور والسياسة المسرحية ، والتى تشكل وتعيد إنتاج نفسها من خلال ما يطلبه الجمهور من مواصفات العمل الفنى الذى قد يستوى عنده بمشاهدة مباراة خاصة بمسابقة الكلاب .

ثالثا : فى إشكالية القضايا المطروحة من خلال العمل المسرحى

لقد عكس الخطاب الثقافى خلال العقدين الأخيرين حركة تجديد وواقع اجتماعى شمل أنماطا شتى من المعرفة والثقافة .

ويبدو مع هذا الواقع صعوبة التعرف على الأعمال الثقافية والفنية ، التى أخذت أشكالا متباينة من الخطابات والنماذج ، فنرى ثلة قد اتخذت موقفا معضدا لما كان فى السابق ، بينما أخذت ثلة أخرى مسلك الناقد للمرحلة وما طرأ عليها من تغيرات ، نتجت عن التغيرات المجتمعية التى تتخذ اتجاهات مغايرة تماما عن المرحلة السابقة ، وبين هذه الاتجاهات سواء كانت المؤيدة أو المعارضة ، أو المحافظة والمجددة ، برزت تيارات جمعت بين المتناقضين إلا أنها بدت كالمشوهة وغير المحددة فى معظم الأوقات .

وعندما نرصد أحوال المسرح العربى فى منتصف الثمانينات من خلال التعرف على القضايا التى تناولتها العروض المسرحية ، نجد من خلال احتفال مجلس التعاون الخليجى بالسنة الدولية للشباب ، حيث تضمن الاحتفال إقامة مهرجان مسرح خليجى فى عام ١٩٨٥[٢١] واشتركت فيه كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية . وتضمنت العروض قضايا إنسانية تمس الشباب وحياتهم ، كالآتى :

١ – صحوة المجتمع وصحوة الشباب .

٢ – كبت الإبداع وصحوة الشباب .

٣ – دعوة إلى العروبة وتفعيل دور شبابها .

٤ – صراع الشباب وتصادم القيم .

٥ – البحث عن القدرات الشابة وإبداع التجسيد المسرحى .

أما عن القضايا التى تناولها – أيضا– المسرح العربى فى أواخر الثمانينيات – وهى الفترة التى تزامنت مع بزوغ العولمة وسيادة عصر الانفتاح والثروة النفطية وسيادة القيم المادية التى طغت على لغة الخطاب الاجتماعى – نرى أن المسرح فى هذه المنطقة قد اتخذ نمطين ، نمط استهلم فيه التراث القومى والمحلى ، والآخر استهلم فيه التراث العالمى . فعلى سبيل المثال نجد أن ما طرح من خلال **المهرجان المسرحى الأول لدول الخليج العربى** [٢٢] ، قد استند فى معظمه على استلهام التراث فى الحكاية المسرحية أو ما يشبه التراث ، فنجد أن المملكة العربية السعودية قد استلهم عرضها التاريخ العربى فى واحدة من أسوأ فتراته ، وهى فترة الزحف المغولى على الأرض العربية . أما دولة البحرين فقد استوحى عرضها كتابات عربية من التراث عن عصر من عصور بغداد حيث انتشر فيه الظلم والفقر ، أما دولة الإمارات فقد تمثل عرضها التراث العربى الفولكلورى ، وكذلك العرض المسرحى الخاص بدولة قطر ، فقد اختار تراثا خليجيا أقرب إلى الزمن المعاصر ، وهو تراث البحر ، والعلاقات التى كانت تسود المجتمع من خلال ارتباطه به ، وخاصة تلك العلاقات الاقتصادية بين صاحب رأس المال والعاملين .

أما عرض دولة الكويت فهو من تأليف أجنبى أعيد كتابته وتطويعه بما يناسب الواقع الذى قدم فيه ، حيث تناول العلاقات التى تحولت بعد تدفق الثروة النفطية وقدرة بعض الفئات على الاستفادة منها دون الأخرى ، وقدم صورة لتغير العلاقات العائلية التى صاحبت الظروف الاقتصادية . وإذا كان المسرح فى هذه المنطقة قد تنبه إلى بعض القضايا المحلية والعالمية التى يجب طرحها ، إلا أنه قد

عالجها على استحياء ، ربما لمسائل تتعلق بإشكاليات الديمقراطيـات وتوافرها ، ليس فقط فى هذه المنطقة ولكن فى المنطقة العربية بأسرها .

قضايا المسرح المصرى

من خلال إعادة قراءة مضامين النص المسرحى عبر الفترات الزمنية المختلفة (فى المسرح المصرى) ، نلاحظ أن فى فترة الستينيات قد طرحت العديد من الأفكار الظاهرة والكامنة ، التى اتفقت إلى حد كبير مع توجهات النظام السياسى فى هذه المرحلة [٢٣] . وقد اتخذت هذه الأفكار اتجاهين : الأول ، يهدف إلى تغيير قيم وعادات مجتمع ما قبل الثورة . أما الثانى ، فقد نحى تجاه تأييد النظام السياسى والإعلاء من شأنه . وقد دارت القضايا التى طرحها النص المسرحى فى هذه الفترة حول القضايا المحلية أيا كان مقصده من هذا ، إلا أنها اتسمت بالخصوصية .

فى مرحلة السبعينيات ونتيجة لمعطيات هذه المرحلة ، بدأ يظهر المسرح التجارى بصورة مغايرة لما كان عليه فى الماضى ، فقد اتجه نحو الربح والترفيه دون الاهتمام بالمحتوى وظهر مذهب (المدبوليزم) ، بينما كان هناك من خلال مسرح الدولة تيارا يواكب ويؤيد ممارسات النظام السياسى[٢٤] ، الذى شن هجوما على نظام الستينيات وأبرز مساوئه وسلبياته ، وفى نفس الوقت أيد النظام الحالى فى مساعيه نحو السلام . وقد اشترك أصحاب الأعمال - التى تمثل هذا الاتجاه - فى خاصية استلهام الأعمال التراثية واستخدام الرمز فى المعالجات الدرامية . وعلى الرغم من هذا الموقف ، فإن المسرح فى تلك المرحلة كان يعد معالجا لقضاياه المحلية . بل استطاع أن يبث أفكارا بعينها ، كانت وجهتها الأساسية تغيير آراء واتجاهات الأفراد ، وتوليد معايير للتقييم تتواكب ومعطيات النظام الاجتماعى الجديد .

وجاءت مرحلة الثمانينيات [٢٥] التي اختلفت في توجهاتها وأفكارها عن سابقيها ، وكان المسرح محللا وناقدا لبعض الظواهر والمشكلات أو القضايا التى طغت على سطح الحياة المجتمعية ، وجاءت لغة الخطاب المسرحى مواكبة ومحللة وناقدة ومفندة للأسباب ، بل وفى بعض الأحيان مقدمة للحلول ، فكان حال المسرح يشير إلى مدى انشغاله أيضا بقضاياه المحلية .

أما فى مرحلة التسعينيات [٢٦] إلى الآن ، فقد اتخذ المسرح شكلا مغايرا ، وظهرت تيارات مسرحية مختلفة ، بعضها مثلها أفراد ممن يرتكزون على قاعدة جماهيرية ، وأخرى مثلتها مسارح تابعة لمسرح الدولة ، إلا أنها أخذت فيما بينها تيارات تمثلت فى استلهام التراث العربى أو الإسلامى ، ومنها من استلهم النصوص الأجنبية ، ومنها من اتخذ الكلاسيكيات وأعمال الريبرتوار ، وجعل الفكرة الأساسية للعرض إسقاط على واقع الأمة ، ونسج أحداثها عبر الواقع (مسرح صبحى تحديدا) الذى اتخذ قضية محورية تتعلق بمسألة الحريات وهموم المواطن الذى ينتمى إلى الشريحة الوسطى فى المجتمع ، سواء كان ذلك من خلال مسرحيات (ماما أمريكا ، سكة السلامة ، كارمن ، لعبة الست ، عائلة ونيس) . وقد أقبل الجمهور على هذا المسرح من كافة الشرائح ، إلا أن الغالبية كانت ممن ينتمون إلى الشرائح الوسطى التى وجدت لها متنفسا من خلاله ، حيث استطاع تجسيد الأوضاع الخاصة لهذه الشريحة . وكان إقبال الشباب على هذا المسرح من منطلق التسلية والضحك فى المقام الأول * .

أما التيار الخاص بالمسرح الاستهلاكى فقد انقسم إلى نمطين ، نمط غلف عروضه بالقضايا السياسية عادل إمام (الزعيم) ، ومسرح الشرقاوى

* لقد ظهر ذلك من خلال نتائج بحث جمهور المسرح المصرى ، وأيضا من خلال الارتياد الدائم لمسرح صبحى .

(حودة كرامة). ونمط آخر اتجه نحو اختيار موضوعات تمس قضايا الشباب واتخذ نجومه من الشباب أيضا (مسرح عصام إمام ، الألبندا) .

ومسرحيات تم عرضها من خلال مسرح الدولة مثل مسرحية (ديسكو ديسكو) ، وقد تناولت هذه العروض بعض الظواهر التى طغت على العلاقات بين الشباب ، مثل الزواج العرفى ، والبطالة ، وأزمة الإسكان . ولقد سايرت هذه المسرحيات النمط الاستهلاكى سواء كان فى أسلوب العرض ، أو فى اتخاذ أسماء العروض التى تنم عن سيطرة لغة الخطاب الأمريكى .

أما عن تيار مسرح الدولة فقد انقسم أيضا إلى أنماط ، نمط اتخذ من القضايا الإنسانية محورا أساسيا للمعالجات المسرحية وتبنى قضايا تتعلق بصراع الأجيال ، ومقاومة القهر ، والحياة بعد الموت (مشاحنات ، العارض ، يامسافر وحدك ، ما بعد الرحيل ، الملك لير) ، وهذا النمط اتخذ من مقولة "مارك توين" منطلقا حيث يعتبر توين أن الإنسان هو الإنسان ، والإنسانية وحدة واحدة مهما تعددت الثقافات وتنوعت الأعراق [٢٧] .

وتمثل النمط الثانى - بمسارح الدولة - فى استلهام التراث العربى والإسلامى، والإسقاط على الأحداث المحلية والعالمية ، والتشديد على أن أمتنا الإسلامية والعربية تعرضت - من قبل - إلى مثل هذه الأحداث ، ولابد من الاستفادة من الدرس التاريخى (لن تسقط القدس ، وحلاق بغداد ، والسلطان يلهو) . أما النمط الأخير فكان المسرح التجريبى والعروض التجريبية التى أصبحت تشكل تيارا اختار أصحابه التغيير ، متجهين إلى تأسيس مسرح مغاير لما هو مألوف ، يكون أكثر تأصلا واستشرافا . والتجريب لغة جديدة وصياغة حديثة لتثوير العمل المسرحى وتطويره ، وخروج عن المألوف فى الكلمة والحركة والعلاقة بينهما ، وبين المتفرج ، بل واكتشاف أبعاد جديدة . كما أنه حركة

إيقاعية غير اعتيادية للجسد وإمكاناته الذى يقدم لغة مختلفة [٢٨] . ويلجأ إليه مناصروه من منطلق أن لغة الجسد لغة عالمية تستطيع أن تحمل إشارات وحركات تصل إلى كل إنسان ، بصرف النظر عن اختلاف اللغة . وهذا التيار أصبح منتشرا فى مسارح الولايات المتحدة الأمريكية وله مناصريه ، وأصبح يجد له مروجين من خلال البلاد العربية ومصر (مسرح وليد عونى) .

الخلاصة

مما سبق نستطيع استخلاص الآتى :

- مواكبة الخطاب المسرحى – سواء كان الظاهر أو الكامن – منذ الستينيات وحتى منتصف الثمانينيات للقضايا المطروحة فى المجتمع على الرغم من ترويجه وتبنيه لقيم النظام السياسى السائد فى كل مرحلة .
- تأرجحت مواقف الخطاب المسرحى بين مؤيد ومروج وناقد ، ومنقلب على أفكار النظام السياسى السائد فى الستينيات والسبعينيات .
- اتخذت لغة الخطاب شكلا مغايرا منذ مرحلة التسعينيات ، واتخذت قضايا أكثر انفصالا عن واقع المجتمع العربى – المصرى ؛ وأكثر اتصالا بالتغيرات التى طرأت على الساحة المجتمعية العالمية .
- تشابه الجمهور المرتاد للمسرح العالمى والمصرى من حيث سماته الخاصة بفئات السن والانتماءات الاجتماعية .
- تغيرت متطلبات الجمهور المسرحية ، فأصبح يشترط مواصفات للعمل المسرحى الذى يقبل عليه ترتكز على عنصرى التسلية والإبهار . واستطاع أن يفرض هذه الشروط على العملية المسرحية . نتيجة لسيادة الثقافة الاستهلاكية التى تتميز بالفردية وعدم الاهتمام بالآخر . كما أنها تعيد إنتاج ذاتها فى حركة تبادلية بين القائمين على العمل المسرحى والجمهور .

- سعى كل القائمين على العمل المسرحى لمسايرة متطلبات الجمهور بصرف النظر عن المواصفات الخاصة بالعمل الفنى المسرحى .
- ظهرت تيارات مسرحية تتشابه فيما بينها أحيانا، وأحيانا أخرى تتناقض نتيجة للمتغيرات المجتمعية .
- من آثار العولمة تخلى الدولة عن دورها فى دعم بعض المؤسسات الثقافية ، مما جعل النظام السياسى ينصرف عن استغلال بعض آليات الثقافة (منها المسرح) التى كانت تدعم أفكاره ، ولجوئه إلى آليات أخرى تمثلت فى الإعلام المرئى الذى انتشر بصورة واسعة نتيجة للتطورات التقنية والتكنولوچية التى ساهمت فيها ظاهرة العولمة .

خاتمة

من خلال تتبع التغيرات التى لحقت بالمسرح العربى والمصرى وعلاقته بالنظم المحلية والعالمية ، فقد تبين سيطرة نموذج ثقافة العولمة وهيمنته على الواقع الثقافى ، وبصفة خاصة على المسرح بوصفه آلية من آلياتها . وقد نتج عن ذلك نشوء نماذج وأنماط وتيارات مسرحية مختلفة ومتباينة ومتداخلة فى الوقت ذاته .

لقد نشأ عن هذا الوضع نوع من الفراغ الفكرى للخطاب المسرحى نتيجة سقوط النموذج المحلى الذى تبناه المسرح عبر فتراته التاريخية السابقة . وأصبح لدينا الآن – إن صح استعارة التعبير – أزمة الخطاب المسرحى على غرار ما أسماه توماس كون أزمة النموذج [٢٩] .

ونتيجة لهذا اشتد الصراع والجدل بين الأنماط والتيارات المسرحية المختلفة ، التى تثير النقاش حول منطلقات وأهداف كل تيار وإلى أى مدى يسيطر تيار بعينه على الحركة المسرحية .

ولنا أن نعترف بأن المسرح آلية من الآليات التى تعيد إنتاج النظام الاجتماعى ، ولا يمكن فصله عن المسرح فى العالم . وربما يكون أحد أسباب الأزمة التى يعيشها المسرح فى الوطن العربى والمصرى على مستوى الخطاب المسرحى أن الحياة اليومية لم تصل بشكل كاف إلى خشبة المسرح .

وطالما أننا نعمل على تطوير سياقات المسرح لدينا ، فلا ضير من الاستفادة من التقنية المسرحية الغربية . ولكن لابد من تفعيل وتحويل هذه الأشكال إلى أسس علمية للاستفادة منها ، وإلا سيكون نوعا من الغزو الثقافى الذى يهدف إلى التغيير فى أنماط الحياة والممارسات الفكرية والاجتماعية . لذا أصبح ضروريا إجراء المزيد من الدراسات الواعية لأنماط التحولات الاجتماعية والفكرية داخل المؤسسة المسرحية ، ونعيد النظر فيما هو سائد من قيم تهدد خصوصية المؤسسة الثقافية بشكل عام ، والمؤسسة المسرحية على وجه الخصوص . وعلينا أن نعى الأسس الخاصة بالتفاعل الإنسانى المتبادل بيننا وبين الآخر .

المراجع والهوامش

١ - الجنحانى ، الحبيب ، ظاهرة العولمة ، الواقع والآفاق ، *سلسلة عالم الفكر* ، الكويت ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد ٢ ، أكتوبر - ديسمبر ، ١٩٩٩ ، ص ص ٩-٣٧ .
وانظر أيضا فى يسين ، السيد ، *حوار الحضارات تفاعل الغرب الكونى مع الشرق المتفرد* ، القاهرة ، ميريت ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١٠٤-١٠٦ .

٢ - يسين ، السيد ، *العالمية والعولمة* ، القاهرة ، نهضة مصر ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٣٢-٣٦ .

٣ - انظر أيضا : دياب ، محمد حافظ ، سؤال الخصوصية والكونية فى الثقافة المصرية ، *أحوال مصرية* ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، العدد الرابع عشر ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٦٦ - ١٧٦ .

٤ - Shevtsova, Maria, The Sociology of the Theater, Part two, The Artical Achievements, *New Theater Quarterly*, Vol. V, No. 19, August, 1989, pp, 180 - 195.

٥ - حجازى ، أحمد مجدى ، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية ، رؤية نقدية من العالم الثالث ، *سلسلة عالم الفكر*، الكويت ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد ٢ ، أكتوبر - ديسمبر ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٢٣-١٤٦ .

٦ - مشهور ، مصطفى ، المسرح العربى والبحث عن صورة الذات فى صورة الآخر ، *سلسلة عالم الفكر*، الكويت ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الأول ، يوليو - سبتمبر ، ١٩٩٦ ، ص ص ٤٧-٦٢ .

٧ - المرجع نفسه .

٨ - المرجع نفسه .

٩ - معلا ، نديم ، أزمة الكتابة المسرحية العربية ، *سلسلة عالم الفكر* ، الكويت ، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول ، سبتمبر ، ١٩٩٦ ، ص ص ٩ - ٢٠ .

١٠ - البغدادى ، نسرين وآخرون ، *المسرح المصرى وجمهوره ، شهادات واقعية لبعض القائمين على العمل المسرحى* ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، التقرير الأول ، ١٩٩٩ ، ص ١٠٣ .

١١ - Guare, John, Living in That Dark Room, The Play Wright and his Audience Interviewed, by John Harrop, *New Theater Quarterly*, Vol. 111, No. 10, may 1987, pp. 155 - 159.

١٢ - البغدادى ، المسرح المصرى وجمهوره ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣ .

١٣ - Arnott, Peter, Connection With The Audience Writing For Scotish Theater, Interviewed by Gre Gieselttan, *New Theater Quarterly*, Vol. 6, No. 24, Novmber 1990, pp. 318 - 334.

١٤ – حجازى ، أحمد مجدى ، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٣– ١٤٦.

١٥ – Gardiner, Caroline, From Bank Side to The West End, A Comparative View of London Audiences, *New Theater Quarterly*, Vol. 1, No. 37, Feb, 1994, pp. 70 - 79 .

١٦ – Baumol, William, J, and Bowen, William, The Audience, Some Face - sheet Data, in Elizabeth and Tom Burns, *Sociology of Literature and Drama*, Harmonds Sworth, Penguin, 1977, p. 869.

١٧ – Wirth, Andrz. J. *The Real and Intended Theater Audiences in Germany, Poland, and The United States, A Comparative Study*, London Edward 1985, p. 100.

١٨ – Gourdon, Anne Marie, *Theater, Poetics Today*, 1981, p. 36 .

١٩ – البغدادى ، نسرين ، *جمهور المسرح المصرى ، دراسة ميدانية* ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، التقرير الثانى ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٧ .

٢٠ – بيتر بروك ، *الأعمال الكاملة* ، ترجمة فاروق عبد القادر ، دار الهلال ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٤٧ .

٢١ – أبو بكر ، وليد ، *العروض المسرحية فى المهرجان* ، المهرجان المسرحى الأول لدول الخليج العربى ، البيان ، الكويت ، العددان ٢٦٨ . ٢٦٩ / تموز / أغسطس – آب ، ١٩٨٨ ، ص ص ٧ – ٢٣ .
يذكر أن المملكة العربية السعودية تقدمت بعرض المستعصم ، والبحرين بعرض السوق ، والإمارات العربية المتحدة بعرض حكاية لم تروها شهر زاد ، وقطر بعرض بورדياه ، والكويت بعرض الثمن .

٢٢ – الصورى ، محمد مبارك ، دراسة فى مسرح الشباب ، واقعة أهدافه ، طموحاته ، *سلسلة عالم الفكر* ، الكويت ، المجلد ٣١ ، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٢ . ص ص ٧–٢٣ .
تم عرض وتحليل كل من مسرحية لقمة الزقوم . الصديقان ، الباب ، على جناح التبريزى ، بورדياه ، البوفيه .

٢٣ – البغدادى ، نسرين ، المسرح والتغير الاجتماعى فى مصر ، *المجلة الاجتماعية القومية* ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، العدد مايو ، المجلد السادس والثلاثون، ١٩٩٩ ، ص ص ١ – ٣٣ .

* تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحليل عدد من النصوص المسرحية فى هذه المرحلة شملت كل من :
  - يا طالع الشجرة – الورطة (توفيق الحكيم) .
  - جمهورية فرحات – ملك القطن (يوسف إدريس) .
  - القضية – الأرانب (لطفى الخولى) .
  - عسكر وحرامية – الفخ (ألفريد فرج) .

– الناس اللى فوق – الناس اللى تحت (نعمان عاشور) .

٢٤ – البغدادى ، نسرين ، المرجع نفسه .

* تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحليل عدد من النصوص المسرحية فى هذه المرحلة شملت الآتى :
  – الناس فى طيبة – الرهائن (عبد العزيز حمودة) .
  – الفارس والأسيرة – لعبة السلطان (فوزى فهمى) .
  – ست الملك – إمرأة العزيز (سمير سرحان) .
  – البر الغربى – ميت حلاوة (محمد عنانى) .

٢٥ – البغدادى ، نسرين ، المرجع نفسه .

* تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحليل عدد من النصوص المسرحية فى هذه المرحلة شملت الآتى :
  – عملية نوح (علي سالم) .
  – عودة الأرض (ألفريد فرج) .
  – الجنزير (محمد سلماوى) .

٢٦ – البغدادى ، نسرين ، *المسرح المصرى وجمهوره* ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢١ – ١٧٧ .

* تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحليل عدد من النصوص المسرحية فى هذه المرحلة شملت الآتى :
  – يا مسافر وحدك (هاني مطاوع) .
  – الطيب والشرير (ألفريد فرج) .
  – حب ما قبل الرحيل (أحمد سخسوخ) .
  – العارض (إعداد حمادة شوشة) .
  – شكسبير ١ –٢ (إعداد خالد جلال) .
  – مشاحنات (إعداد هناء عبد الفتاح) .
  – ماما أمريكا (مهدى يوسف – محمد صبحى) .
  – عائلة ونيس (مهدى يوسف – محمد صبحى) .
  – كارمن (إعداد محمد صبحى) .
  – سكة السلامة (سعد الدين وهبة إعداد محمد صبحى) .
  – لعبة الست (نجيب الريحانى – بديع خيرى – إعداد محمد صبحى ومهدى يوسف) .
  – ألبندا (رؤية سمير العصفورى) .
  – خط أحمر (يسرى الفخرانى) .
  – ديسكو ديسكو (مدحت أبو بكر) .
  – أنا والحكومة (أيمن بهجت قمر) .
  – حودة كرامة (صلاح متولى) .
  – لن تسقط القدس (شريف الشوباشى) .
  – السلطان يلهو (محفوظ عبد الرحمن) .
  – حلاق بغداد (ألفريد فرج) .
  – الملك لير (شكسبير – ترجمة فاطمة موسى) .

٢٧ – يسين ، السيد ، العالمية والعولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥.

٢٨ – الصورى ، *دراسة فى مسرح الشباب* ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧ : ٢٣ .

٢٩ – يسين ، السيد ، *حوار الحضارات* ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ .

Abstract

ARAB THEATER AND CULTURAL GLOBALIZATION
The Egyptian Theater As A Model

Nesrin El Baghdady

The world is changing at a rapid pace, and the scope and impact of change has multiple dimensions and implications that transcend geographical and cultural boundries.

In recent years the term cultural globalization has different meanings: it is considered as a result of the current changes in the world, and some others consider it as a cultural invasion attacking the Arab identity by imposing cultural and social western values.

This study raises questions regarding the Egyptian theater, aiming to understand its development, through the study of the Egyptian theater model in the context of culture and globalization.

الأداء الرقابى للمرأة فى البرلمان
بين التفعيل والفاعلية

إمام حسنين*

تتناول هذه الدراسة رصد وتحليل الأداء الرقابى للمرأة فى البرلمان ، خلال حقبتين زمنيتين يحكم كل منهما قانون انتخابى يختلف عن الآخر ، فضلا عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة أيضا ، وذلك خلال الفصلين التشريعيين ، الثالث(١٩٧٩-١٩٨٤) ، والسابع (١٩٩٥- ٢٠٠٠) .

تمهيد

على الرغم من الدور الحيوى الذى تلعبه المرأة فى المجتمع المصرى ، وعلى الرغم من كفاحها الطويل عبر التاريخ ومساهمتها الفعالة فى الحركة الوطنية لتنال حقوقها السياسية ، فإن أغلب التحليلات والدراسات تشير إلى أن دستور ١٩٥٦ يعد هو البداية الحقيقية لتتويج جهود ودور المرأة فى الحياة السياسية المصرية . فبصدور هذا الدستور ، وقانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، بدأت صفحة جديدة فى مسيرة المرأة المصرية ، إذ أقر هذا الدستور المساواة بين الرجل والمرأة، وأعطى المرأة – لأول مرة – حق المشاركة فى الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً، ومن ثم أصبحت السيدات يتمتعن بعضوية البرلمان بجانب الرجال(١). وجاء دستور ١٩٧١ مؤكداً على الحقوق السياسية للمرأة ومدعماً لدورها فى المجتمع . ثم صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ الذى عدل المادة الرابعة من

* خبير ، قسم بحوث المعاملة الجنائية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن مباشرة الحقوق السياسية ، ونص على أنه "يجب أن يقيد فى جداول الانتخاب كل من له الحق فى مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والإناث"، وبذلك أصبح على المرأة أن تقيد نفسها فى جداول الانتخاب، ولم يعد الأمر متروكا لاختيارها[٢].

وبعد حالات الصعود فى تمثيل المرأة فى البرلمان ، والتى شهدتها انتخابات ١٩٧٩، و١٩٨٤ فى ظل تخصيص مقاعد للمرأة ، بدأ التراجع والهبوط الذى بدأت بوادره عندما تم إلغاء تخصيص مقاعد للمرأة بموجب القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، بعد أن قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ بتخصيص مقاعد للمرأة ، ومطالبتها بترك التنافس بينها وبين الرجال على كل المقاعد[٣] .

وتشير الدراسات التجريبية إلى أن نسبة مشاركة المرأة فى الانتخابات فى مصر لا تتعدى ٩ر٢٧٪ [٤] ، كما تؤكد الإحصاءات الرسمية أن نسبة السيدات اللائى يشاركن فى العمل السياسى لا تزيد على ٥ر٠٪ على الرغم من وجود ١٦ حزباً سياسياً، ورغم أن أصوات النساء تمثل ٤١٪ من أصوات الناخبين تقريبا[٥].

أهمية الدراسة

تبدو أهمية دراسة الأداء الرقابى للمرأة المصرية فى البرلمان من الناحيتين النظرية والعملية . فمن الناحية النظرية تندر الدراسات التى تتناول هذا الموضوع ، ويتركز العديد منها على حجم الأداء ، دون النظر إلى نوعيته والموضوعات التى يتناولها. وفضلاً عن ذلك فإن معظم الدراسات تركز على جانب واحد من جوانب هذا الأداء دون نظرة شاملة له ، وهى فى معظمها تقارير تصدر بصدد كل دور من أدوار الانعقاد ، أو فصل من الفصول التشريعية ، دون

عقد مقارنات بينها على أسس مختلفة، على الرغم من التطور التشريعي والسياسي والاقتصادى الذى يشهده المجتمع المصرى ، الأمر الذى يعطى أهمية متزايدة للدراسات المقارنة فى هذا المجال ، ومنها هذه الدراسة التى تقارن بين حقبتين مختلفتين من حيث البناء التشريعي والسياسى والاقتصادى، ويتضح ذلك أنه فى الفصل التشريعى الثالث (١٩٧٩-١٩٨٤) صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ الذى خصص مقاعد للمرأة فى البرلمان لا تقل عن ثلاثين مقعداً، مما كان يعطى الفرصة المؤكدة لتمثيل أوسع للمرأة . ومن الناحية السياسية والاقتصادية، شهدت المرحلة من ١٩٧٩ - ١٩٨٤ و ١٩٩٥- ٢٠٠٠ تحولات سياسية واقتصادية كبيرة فى المجتمع المصرى ، متمثلة فى ازدياد عدد الأحزاب السياسية فى مصر، وبروز دور الحركات النسائية ، وزيادة المكاسب التى حققتها المرأة على المستوى السياسى وعيا وممارسة ، كما شهدت تطبيق سياسات التحول الاقتصادى نحو اقتصاديات السوق بما صاحبه من تغيرات بنيوية فى المجتمع المصرى اجتماعيا وثقافيا ، الأمر الذى ألقى بظلاله على المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة ، وأدائها البرلمانى على وجه الخصوص .

أما من الناحية العملية ، فتبدو أهمية هذه الدراسة من أنها تحاول الإجابة عن تساؤل أساسى قد يترتب عليه بالضرورة إجراء تعديلات تشريعية ، وهو: هل من الأفضل أن يتم تخصيص مقاعد للمرأة فى البرلمان لضمان تمثيلها تمثيلاً حقيقيا واسعا، أم يترك الأمر لجمهور الناخبين ؟ ويتفرع عن ذلك تساؤل عن مدى استفادة المرأة من تجربة التخصيص فى دعم وترسيخ دورها وأدائها السياسى ، وخاصة البرلمانى . وتبرز أهمية هذا التساؤل - بصفة خاصة - بعد التعديلات التشريعية التى أوجبت الإشراف القضائى الكامل على انتخابات مجلسى الشعب والشورى بعد تقسيمها إلى مراحل معينة .

هذا فضلاً عن أن الأداء الرقابى – بصفة عامة – لأعضاء مجلس الشعب هو الأداء الأكثر استخداما من جانب الأعضاء ؛ نظراً لتعدد أدواته البرلمانية ، ولسهولة استخدام العديد منها ، وخاصة الأسئلة وطلبات الاحاطة ، ولما تحققه من نتائج إيجابية ـ فى أغلب الأحيان ـ عن الأداء التشريعى والسياسى .

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة هذه الدراسة فى محدودية تمثيل المرأة فى مجلس الشعب ، وإمكانية اضطلاعها بمسئوليتها الدستورية فى جانبها الرقابى داخل المجلس ، ونطاق هذه المحدودية على المستويات المختلفة القومية والإقليمية والفئوية، الأمر الذى يعكس مدى التوافق – أو عدم التوافق– بين النصوص الدستورية والقانونية وواقع الممارسة العملية ، والتطورات التى شهدها المجتمع فى السنوات الأخيرة فى ظل العولمة .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة ـ بصفة أساسية ـ إلى عقد مقارنة تفصيلية بين الأداء الرقابى للمرأة فى البرلمان خلال فترتين زمنيتين مختلفتين من حيث التشريع الذى ينظم مشاركة المرأة فى البرلمان . ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسى أهداف فرعية أخرى منها :

أ – التعرف على الأدوات البرلمانية الرقابية الأكثر استخداما من جانب المرأة فى أدائها، ومستوى صعود وهبوط هذا الاستخدام لكل أداة خلال الفصلين .

ب – التعرف على حجم ونوعية الأداء الرقابى للمرأة وفقاً لانتمائها الحزبى ، وصفتها ، وخبرتها البرلمانية .

جـ– الموضوعات التى استحوذت على اهتمام المرأة فى ممارستها البرلمانية الرقابية ، وتطورها خلال الفصلين التشريعيين .

د – تأثر الأداء الرقابى للمرأة – وخاصة من الناحية الموضوعية – بعدد النساء داخل البرلمان ، فى ضوء التطورات التى شهدها المجتمع: اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا..إلخ ، وهل الأمر فى حاجة إلى تفعيل دور المرأة البرلمانى أم لا ؟

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن ، الذى يقوم على رصد الأداء البرلمانى الرقابى للمرأة فى مجموعه ، ووصف هذا الأداء وتحليله على مختلف مستوياته ، وعلى مدى أدوار الانعقاد خلال الفصلين التشريعيين – محل الدراسة– مع عقد مقارنة بينهما على المستويات ذاتها.

وفى سبيل ذلك ، فقد تم عمل مسح شامل لنشاط المجلس خلال الفصلين التشريعيين محل الدراسة من واقع مضابط الجلسات ، والتى سجلت إجمالى نشاط المجلس خلال الفصلين ، وتم حصر الأداء الرقابى للمرأة من واقع ما ورد بهذه المضابط ، للخروج باستخلاصات عامة عن هذا الأداء خلالهما، وخلال كل دور من أدوار الانعقاد .

وسوف نعرض لهذه الدراسة فى محورين ، على النحو التالى :

المحور الأول : البناء السياسى والاجتماعى للمرأة فى البرلمان .

المحور الثانى : حجم واتجاهات الأداء الرقابى للمرأة .

المحور الأول : البناء السياسى والاجتماعى للمرأة فى البرلمان

سنتناول فيما يلى البناء السياسى والاجتماعى للمرأة المصرية فى البرلمان ، وذلك خلال كل من الفصل التشريعى الثالث (١٩٧٩ ـ ١٩٨٤) ، والفصل التشريعى السابع (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠) آخذين فى الاعتبار انخفاض عدد النساء فى البرلمان خلال الفصل السابع ، حيث بلغ هذا العدد ٩ عضوات فقط بنسبة تصل إلى

٢٥٪ تقريبا من عدد العضوات فى الفصل التشريعى الثالث (٣٥ عضوة) ، ويرجع هذا بالطبع إلى تخصيص مقاعد للسيدات خلال الفصل التشريعى الثالث.

أولا : البناء السياسى للمرأة فى البرلمان

نقصد بالبناء السياسى دراسة الانتماء الحزبى للسيدات فى البرلمان ، والصفة التى تم انتخابهن أو تعيينهن على أساسها، وخبرتهن البرلمانية التى يعكسها عدد المجالس التى شاركن فيها، والوظائف البرلمانية التى شغلنها داخل البرلمان خلال مدة عضويتهن فى الفصل التشريعى ، آخذين فى الاعتبار المقارنة بين الفصلين محل الدراسة ، وذلك على النحو التالى :

١ ـ النائبات وفقا للانتماء الحزبى

جدول رقم (١)

توزيع النائبات خلال الفصلين على أساس الانتماء الحزبى*

الحزب	الفصل التشريعى الثالث		الفصل التشريعى السابع	
	ك	٪	ك	٪
الوطنى	٣٣	٩٤٫٢	٩	١٠٠
الأحرار	١	٢٫٩	–	–
مستقل	١	٢٫٩	–	–
جملة	٣٥	١٠٠	٩	١٠٠

بالنظر إلى ارتفاع عدد العضوات بالمجلس فى الفصل التشريعى الثالث، يوضح الجدول رقم (١) أنه كان هناك تمثيل لحزب من أحزاب المعارضة ، وهو حزب الأحرار (عضوة واحدة) ، ونفس النسبة للمستقلين ، وقد انضمت النائبة المستقلة (بهية عبد المنعم برادة) بعد ذلك للحزب الوطنى ، فى حين مثل الحزب الوطنى ٩٤٫٢٪ من عدد العضوات فى البرلمان . وعلى الجانب الآخر نجد أن عدد

* قام بإعداد الجداول الإحصائية للدراسة الأستاذة منال عبدالله ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

العضوات فى الفصل السابع قد بلغ تسع عضوات ، منهن أربع عضوات تم تعيينهن بقرار من رئيس الجمهورية ، وجميع العضوات التسع - سواء المنتخبات أو المعينات - من الحزب الوطنى ، الأمر الذى انعكس على ممارسة الحق فى الرقابة على الحكومة ، خاصة فى استعمال بعض الأدوات الرقابية مثل الاستجواب خلال الفصل السابع .

٢ ـ النائبات وفقا للصفة الانتخابية

تتحدد صفة العضو فى المجلس على أساس أنه عامل أو فلاح أو أنه من الفئات ، وقد تولى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب تحديد المقصود بكل من العامل والفلاح [٦] .

جدول رقم (٢)

توزيع النائبات خلال الفصلين على أساس الصفة الانتخابية

الصفة	الفصل التشريعى الثالث		الفصل التشريعى السابع	
	ك	٪	ك	٪
عمال وفلاحون	١٠	٣٠٫٤	٢	٢٢٫٢
فئات	٢٥	٦٩٫٦	٧	٧٧٫٨
جملة	٣٥	١٠٠	٩	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٢) أنه بالنسبة للمرأة فى برلمان ١٩٧٩ فقد كانت نسبة الفئات فيهن ٦٩٫٦٪ (٢٥عضوة) ، ونسبة العمال ٣٠٫٤٪ (١١عضوة) ، فى حين مثلت نسبة الفئات فى برلمان ١٩٩٥ ما يقرب من ٧٨٪، ونسبة السيدات من العمال ٢٢٪ تقريبا ، ولعل هذا يتفق مع أن ما يقرب من نصف عدد العضوات فى برلمان ١٩٩٥ معينات ، وقد جرت العادة أن يتم التعيين ممن ينتمون إلى الحزب الوطنى الحاكم ، ومن الفئات وليس العمال أو الفلاحين .

٣ ـ النائبات وفقا للخبرات البرلمانية

تظهر الخبرة البرلمانية للسيدات العضوات فى البرلمان من جانبين: أولهما هو عدد المجالس النيابية التى شاركن فيها، وثانيهما هو الوظائف البرلمانية التى شغلنها أثناء مدة عضويتهن .

جدول رقم (٣)

توزيع النائبات وفقا للمجالس التى شاركن فيها

عدد المجالس	الفصل التشريعى الثالث		الفصل التشريعى السابع	
	ك	٪	ك	٪
جديـــــدة	٢٨	٨٠،٣	٣	٣٣،٣
مجلس واحد	٥	١٣،٩	-	-
مجلســــان	١	٢،٩	١	١١،١
ثلاثة مجالس فاكثر	١	٢،٩	٥	٥٥،٦
الجملــــة	٣٥	١٠٠	٩	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣) الذى يظهر مشاركة العضوات فى برلمان ١٩٧٩ فى فصول تشريعية سابقة ، أن ٨٠،٣٪ منهن اشتركن لأول مرة فى البرلمان . ولعل ارتفاع هذه النسبة يرجع إلى حداثة اشتراك المرأة فى البرلمان ، فلم يكن قد مضى عليها الكثير ، فى حين أن نسبة ١٣،٩٪ شاركن فى المجلس كعضوات على مدى فصل تشريعى سابق ، وتساوت النساء اللائى اشتركن فى مجلسين أو ثلاثة فأكثر (نائبة واحدة) . وتبدو أهمية اشتراك المرأة لأول مرة فى البرلمان أو اشتراكها قبل ذلك من ناحيتين : الأولى أنه من اللازم تجديد الدماء داخل البرلمان بصورة مستمرة ، بما يعطى دفعة للعمل البرلمانى داخل المجلس ، ويثير أفكارا وأطروحات جديدة . أما الثانية فهى ضرورة الاستفادة من الخبرات البرلمانية والمتمثلة فى النساء اللائى اشتركن لأكثر من مرة فى برلمانات سابقة .

جدول رقم (٤)

توزيع النائبات خلال الفصلين على أساس الوظائف البرلمانية

الوظائف البرلمانية	الفصل التشريعى الثالث		الفصل التشريعى السابع	
	ك	٪	ك	٪
أمين سر لجنة	٣	٨ر٥	٢	٢٢ر٢
وكيل لجنة	٤	١١ر١	٢	٢٢ر٢
رئيس لجنة	١	٢ر٩	–	–
وكيلة مجلس الشعب	–		١	١١ر٢
ليس لها وظيفة برلمانية	٢٧	٧٧ر٥	٤	٤٤ر٤
المجموع	٣٥	١٠٠	٩	١٠٠

أما على جانب شغل المرأة لوظائف برلمانية ، فإنه يتضح من الجدول رقم (٤) زيادة نسبة النساء اللائى ليست لهن وظيفة برلمانية فى برلمان ١٩٧٩ إلى ٧٧ر٥٪ من عدد العضوات فى البرلمان ، وكان به ثلاث سيدات شغلن منصب أمين سر ثلاث لجان، وأربع سيدات شغلن منصب وكيل أربع لجان ، واحدة رئيسة لجنة ، فى حين أن ٢٧ نائبة لم يشغلن أية مناصب ، بينما شغلت اثنتان من السيدات منصب أمين سر لجنة ، واثنتان منصب وكيل لجنة ، وواحدة وكيلة لمجلس الشعب ، وأربع بدون وظائف برلمانية فى برلمان ١٩٩٥. ولعل هذا التفاوت يرجع إلى قلة عدد العضوات فى هذا البرلمان ، فضلاً عن تطور الدور الاجتماعى والاقتصادى للمرأة فى المجتمع المصرى والذى شهده العقدان الأخيران ، بما جعل المرأة ترتقى إلى العديد من المناصب فى المؤسسات المختلفة للدولة .

ثانيا– البناء الاجتماعى للمرأة فى البرلمان

يشتمل هذا البناء على الحالة التعليمية والمهنية ، والمحافظة التى تنتمى إليها النائبة .

١ ـ النائبات وفقاللحالة التعليمية

جدول رقم (٥)

توزيع النائبات خلال الفصلين على أساس الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	الفصل التشريعى الثالث		الفصل التشريعى السابع	
	ك	٪	ك	٪
فوق الجامعى	٢	٧ر٥	٤	٤ر٤٤
مؤهل عال	٢٣	٦٨	٤	٤ر٤٤
فوق متوسط	٣	٨ر٥	١	٢ر١١
متوسط	٥	١٤	—	—
بدون مؤهل	٢	٥ر٨	—	—
المجموع	٣٥	١٠٠	٩	١٠٠

إن تحليل الجدول الخاص بدرجة التعليم يظهر الارتفاع الملحوظ لنسبة السيدات الحاصلات على مؤهل عال أو فوق الجامعى فى برلمان ١٩٩٥ لتصل إلى ٨ر٨٨٪ ، فى حين وصلت فى برلمان ١٩٧٩ إلى ٥ر٧٤ ٪ . كذلك يظهر الجدول ارتفاع نسبة السيدات ذوات التعليم المتوسط وغير المتعلمات (بدون مؤهل) فى برلمان ١٩٧٩ إلى ما يقرب من ٢٠٪ من النساء العضوات ، فى حين لا توجد أية نسبة لهؤلاء فى برلمان ١٩٩٥ .

٢ – النائبات وفقا للحالة الوظيفية

تعددت وظائف أو مهن النائبات فى البرلمان على مدى الفصلين ؛ الثالث ، والسابع ، وقد آثرنا تقسيمها إلى خمس فئات ، وفقا لما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (٦)

توزيع النائبات خلال الفصلين على أساس الحالة الوظيفية

المهنـــــة	الفصل التشريعى الثالث		الفصل التشريعى السابع	
	ك	٪	ك	٪
مـــــوظفـــــة	١٤	٣٩ر٦	٣	٣٣ر٣
مهن تخصصية (مدرسة ، طبيبة ، محامية ، مهندسة ، أستاذة جامعية)	١٦	٤٦ر١	٥	٥٥ر٥
ربـــة منـــزل	٣	٨ر٥	١	١١ر٢
نشاط سياسى	١	٢ر٩	-	-
معـــــــاش	١	٢ر٩	-	-
المجمـــــوع	٣٥	١٠٠	٩	١٠٠

على الرغم من الانخفاض الملحوظ لعدد العضوات فى برلمان ١٩٩٥ فإنه قد لوحظ تقارب نسبى بين الفصلين فى نسبة العضوات فى كثير من الفئات الوظيفية ، حيث بلغت فئة الموظفات فى برلمان ١٩٧٩ ما يقرب من ٤٠٪، فى حين كانت هذه النسبة ٣ر٣٣٪ فى برلمان ١٩٩٥، وبلغت نسبة الوظائف والمهن التخصصية ١ر٤٦٪ فى برلمان ١٩٧٩، فى حين وصلت فى برلمان ١٩٩٥ إلى ٥ر٥٥٪ .

ولعل زيادة عدد العضوات الموظفات وأصحاب المهن التخصصية يكون مفيداً فى تمثيل الفئات الاجتماعية المختلفة للمجتمع، بما يضمن التعبير الصادق عن مشكلات مختلف الفئات ، وإن كانت هناك بعض الفئات النسائية داخل المجتمع لم تجد من يعبر عنها داخل البرلمان ، ولكن هذا لا يعنى المطالبة بتمثيل الفئات الاجتماعية داخل البرلمان ، وهو ما يطلق عليه تمثيل المصالح ، ولكن يعنى أنه من حق النساء العاملات فى القطاع الخاص أن يكون لهن من يمثلهن من بينهن ، لأنهن سيكن أكثر قدرة على فهم متطلباتهن .

٣ ـ النائبات وفقا لمحل الإقامة

لدراسة محل إقامة السيدات العضوات تم تقسيم الجمهورية إلى قطاعات كبيرة يضم كل منها عدداً من المحافظات تتسم بالتجانس ـ إلى حد كبير ـ من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر بلا شك على الأداء البرلمانى الرقابى، هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن النائب فى البرلمان يمثل الأمة بأسرها ، ولا يمثل دائرته الانتخابية أو محافظته التى ينتمى إليها.

جدول رقم (٧)

توزيع النائبات خلال الفصلين على أساس محل الإقامة

المحافظـــــة	الفصل التشريعى الثالث		الفصل التشريعى السابع	
	ك	٪	ك	٪
القاهرة الكبرى	١٠	٥ر٢٩	٧	٨ر٧٧
وجه بحرى	٩	٥ر٢٥	–	–
وجه قبلى	٨	٥ر٢٢	–	–
محافظات القناة	٣	٥ر٨	١	١ر١١
محافظات الحدود	٥	١٤	١	١ر١١
الجملة	٣٥	١٠٠	٩	١٠٠

وقد أظهر الجدول السابق أن الغالبية العظمى من النساء البرلمانيات فى برلمان ١٩٩٥ ينتمين إلى محافظات القاهرة الكبرى (القاهرة ، والجيزة، والقليوبية) ، حيث بلغت النسبة ٨ر٧٧٪ (٧ عضوات) ، فى حين مثلت محافظات القناة عضوة واحدة ، وكذلك المحافظات الحدودية عضوة واحدة . هذا فى حين أن برلمان ١٩٧٩ قد ضمن تمثيلاً متكافئاً ـ إلى حد بعيد ـ للقطاعات المختلفة داخل الجمهورية ، حيث مثل القاهرة الكبرى ٥ر٢٩٪ ، والوجه البحرى ٥ر٢٥٪ ، والوجه القبلى ٥ر٢٢٪ ، ومحافظات الحدود ١٤٪ ، ومحافظات القناة ٥ر٨٪ ، وبذلك يتضح أن برلمان ١٩٩٥ قد خلا من عضوات يمثلن الوجهين البحرى والقبلى ، هذا على الرغم من أن ما يقرب من نصفهن معينات من قبل رئيس

الجمهورية ، الأمر الذى كان يمكن معه مراعاة ذلك عند التعيين ، ذلك أن كل قطاع من هذه القطاعات له مشاكله وهمومه الخاصة التى تتطلب أن يعبر أبناؤه عنها، بما يضمن مزيدا من الولاء والانتماء للمصلحة العامة .

يتضح من الاستعراض التفصيلى لعناصر البناء السياسى والاجتماعى للمرأة فى البرلمان خلال الفصلين التشريعيين الثالث والسابع الملاحظات الآتية :

- إن زيادة عدد النائبات فى البرلمان يعطى قدراً كبيراً من الفرص نحو تعدد الانتماء الحزبى وتمثيل الأحزاب داخل البرلمان ، الأمر الذى ينعكس على الأداء الرقابى كما وكيفا .
- إن زيادة عدد العضوات فى البرلمان يسمح بالتمثيل الصادق للمهن والوظائف المختلفة ، وكذلك التمثيل الجغرافى للمحافظات بما يضمن الدفاع عن مصالحهن وتحقيق التنمية فيها .
- زيادة عدد السيدات فى البرلمان يضمن اشتراك المرأة فى الأجهزة والمكاتب البرلمانية داخل مجلس الشعب ، بما يتيح لها أداء دورا برلمانياأكبر، ويكسبها الخبرة البرلمانية اللازمة فى إطار تطور الدور الاجتماعى والاقتصادى للمرأة ، ويعمق من ذلك اشتراكها فى أكثر من فصل تشريعى .
- ضرورة المحافظة على الارتقاء بمستوى المرأة ، خاصة من الناحيتين التعليمية والوظيفية ، لكى تستطيع أن تتبوأ المزيد من المقاعد فى البرلمان ، وأن تشارك بفاعلية فى العمل السياسى ، حيث لوحظ أن معظم العضوات فى البرلمان من الحاصلات على مؤهلات علمية متقدمة ، ويشغلن وظائف ومهنا عليا متخصصة أيضا .

المحور الثانى : حجم واتجاهات الاداء الرقابى للمرأة فى البرلمان

يتمثل الأداء الرقابى للمرأة فيما قدمته من أسئلة وطلبات إحاطة ، وطلبات مناقشة واقتراحات برغبة واستجوابات خلال الفصلين محل الدراسة ، لنتعرف

على حجم واتجاه كل آلية رقابية على حدة ، لنصل إلى تقييم شامل للأداء الرقابى ، وذلك على النحو التالى :

أولا : الأسئلة

تعتبر الأسئلة المقدمة فى البرلمان من أكثر الآليات الرقابية استخداما من جانب الأعضاء بصفة عامة ، حيث إنها لا تعدو أن تكون استفسارا من العضو عن أمر من الأمور العامة يوجه إلى أحد الوزراء ، ولا تتضمن اتهاما بأى تقصير ، ولا تفتح باب المناقشة فى موضوع السؤال ، ومن ثم تميل الأغلبية من الأعضاء لاستخدامها ، خاصة فى ظل التركيبة السياسية للمجلس ، والتى تضمن تفوقا ملحوظا ومستمرا لحزب الأغلبية ، ومايفرضه ذلك من التزام حزبى .

١- اتجاهات تطور الأسئلة خلال الفصلين التشريعيين

جدول رقم (٨)

إجمالى عدد الأسئلة وموضوعاتها خلال الفصلين التشريعيين

	الفصل التشريعى الثالث ١٩٧٩-١٩٨٤		الفصل التشريعى السابع ١٩٩٥-٢٠٠٠	
	قومى	محلى	قومى	محلى
السياسة الخارجية والدفاع والأمن القومى	١	١	–	–
التعليم والبحث العلمى	٩	٣	–	١
الزراعة والرى واستصلاح الأراضى والثروة الحيوانية	١١	١	–	–
النقل والمواصلات والاتصالات	٩	٩	–	–
الصناعة والتعدين والطاقة	٥	٦	١	–
الثقافة والإعلام والسياحة والآثار	٧	٦	–	–
الشئون الدينية والأوقاف	٤	–	–	–
الصحة والسكان والبيئة	٧	٧	١	٢
الفئات الاجتماعية (الشباب – المرأة – الطفل)	–	–	–	–
الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة	٩	٥	–	–
الاقتصاد والشئون المالية والموازنة	١٠	٦	–	١
القوى العاملة والتدريب والهجرة	٦	٢	–	–
القضاء وشئون المحاكم	١	٢	–	–
موضوعات أخرى	٤	–	–	–
إجمالى	٨٣	٤٨	٢	٤

مثلت الأسئلة أكثر الأدوات الرقابية استخداما من جانب المرأة فى برلمان عام ١٩٧٩، حيث قدمت النائبات فى البرلمان - على مدى خمس سنوات - ١٣١ سؤالاً من تسع عشرة نائبة فقط ، فى حين لم تقدم ست عشرة نائبة أية أسئلة خلال هذا الفصل . وقد تناولت هذه الأسئلة عددا من الموضوعات القومية والمحلية بواقع ٨٣ سؤالا قوميا و ٤٨ سؤالا محليا، وكان على رأس موضوعات هذه الأسئلة مشكلات النقل والمواصلات والاتصالات (١٨سؤالا)، تلتها المشكلات الاقتصادية (١٦سؤالاً) . ثم تساوت بعد ذلك من حيث الأهمية المشكلات الصحية والبيئية ، والإسكان والمرافق العامة والتعمير (١٤سؤالاً) ، ثم الموضوعات الثقافية (١٣ سؤالاً) ، والتعليمية (١٢سؤالا) ، فى حين لم تحتل الفئات الاجتماعية - مثل الشباب والمرأة والطفل ... إلخ - أية أهمية من حيث الأسئلة .

وقد بلغ أكبر عدد من هذه الأسئلة خلال دور الانعقاد الأول للمجلس (٥٥ سؤالا)، ثم أخذ فى النقصان إلى أن بلغ أدنى مستوى له خلال دور الانعقاد العادى الأخير (خمسة أسئلة) ، ويمكن تفسير ذلك بأن أدوار الانعقاد الأولى تشهد حماسا برلمانيا من جانب الأعضاء ليثبتوا لأبناء دائرتهم وللشعب أنهم على قدر المسئولية السياسية ، ويقل هذا الحماس تدريجيا ليصل إلى أدنى مستوياته مع الأدوار الأخيرة ؛ نظراً لانشغال الأعضاء بالإعداد للانتخابات القادمة ، ومن ثم يكون التركيز على السعى لقضاء مصالح المواطنين الخاصة على حساب الأداء البرلمانى داخل المجلس ، بما يؤثر سلبا على كم وكيف هذا الأداء .

وبمقارنة الفصل التشريعى الثالث بالفصل التشريعى السابع (١٩٩٥-٢٠٠٠) نجد انخفاضاً ملحوظا وحادا فى عدد الأسئلة ، حيث لم يتجاوز ستة أسئلة خلال الفصل السابع مقدمة من النائبات فى البرلمان بما يعادل٤٠ر٠٪ تقريبا . ولا شك أن هذا الأمر لا يمكن تفسيره فقط بقلة عدد النائبات فى البرلمان

خلال هذا الفصل أو بوجود أربعة منهن معينات بالمجلس ، ولكن يمكن أيضا أن يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة استخدام بعض الآليات الرقابية الأخرى ، مثل الاقتراحات برغبة ، مع تطور آليات رقابية جديدة مثل البيانات العاجلة التى لم تكن مستخدمة فى الفصل التشريعى الثالث . وقد زاد عدد الأسئلة خلال دور الانعقاد العادى الأول حيث قُدم ثلثا الأسئلة ، وفى دور الانعقاد العادى الثانى قُدم الثلث الآخر . ولم تشهد أدوار الانعقاد العادى الثلاثة الأخيرة تقديم أية أسئلة على الإطلاق .

ومن ثم يظهر ازدياد اهتمام المرأة بالشئون الصحية والتعليمية والثقافية والاقتصادية والخدمات ، مثل النقل والمواصلات ، مع قلة اهتمامهن بالشئون السياسية .

٢- الأسئلة وفقاً للبناء الحزبى والبرلمانى للمرأة

أ - الأسئلة وفقاً للانتماء الحزبى والصفة الانتخابية

جدول رقم (٩)

توزيع الأسئلة وفقا للانتماء الحزبى والصفة الانتخابية

الفصل التشريعى	الانتماء الحزبى			الصفة الانتخابية	
	وطنى	أحرار	مستقل	عمال وفلاحين	فئات
الفصل التشريعى الثالث	١١٩	١٢	-	٤٠	٩١
الفصل التشريعى السابع	٦	-	-	٣	٣

تظهر بيانات الجدول السابق الارتفاع الملحوظ لعدد الأسئلة المقدمة من النائبات المنتخبات للحزب الوطنى ، وذلك خلال الفصلين التشريعيين الثالث والسابع ، وهذا يرجع - بطبيعة الحال - إلى ضعف أو انعدام تمثيل أحزاب المعارضة فى البرلمان ، كما يرجع أيضا إلى تركيز نواب حزب الأغلبية بصفة عامة ، وخاصة النساء ، على هذه الآلية لأنها لا تمثل من الناحية

السياسية خروجا على سياسة الحزب ، خاصة فى ظل عدم استخدام هؤلاء النواب – ومنهم النساء – لآليات رقابية أخرى أشد مثل الاستجوابات .

وبالنسبة للصفة الانتخابية ، فقد ارتفع عدد الأسئلة المقدمة من الفئات خلال الفصل التشريعى الثالث بنسبة تزيد على ضعف عدد الأسئلة المقدمة من النائبات العاملات . فى حين تساوت النسبة بين العمال والفلاحين من ناحية والفئات من ناحية أخرى فيما يتعلق بالأسئلة المقدمة من كل منهما فى الفصل التشريعى السابع ، بالرغم من أن نسبة النائبات من الفئات تصل إلى ٧٧٫٨٪ تقريبا من النائبات فى البرلمان . وهذا يوضح النشاط الملحوظ للنائبات ذوات الصفة العمالية ، بما يؤكد على أن اختلاف الصفة لا يؤثر بالضرورة على الأداء الرقابى ، خاصة الأسئلة . وبالمثل يفسر قلة عدد الأسئلة المقدمة من النائبات العاملات فى الفصل التشريعى الثالث بعددهن الذى يقل عن نصف عدد النائبات من الفئات (١١عمال ، ٢٥فئات).

ب ـ الأسئلة على أساس الخبرات البرلمانية

جدول رقم (١٠)

توزيع الأسئلة على أساس الخبرات البرلمانية

الفصل التشريعى	المجالس التى شاركن فيها				الوظائف البرلمانية التى شغلنها					
	جديدة	مجلس واحد	مجلسان	ثلاثة فأكثر	أمين سر لجنة	وكيل لجنة	رئيس لجنة	وكيلة مجلس	بدون وظيفة
الفصل التشريعى الثالث	٨٩	٣٠	٥	٧	٢١	١٨	٤	–	٨٨
الفصل التشريعى السابع	–	–	–	٦	٣	٣	–	–	–

تظهر بيانات الجدول السابق تباينا واضحاً بين الفصلين التشريعيين فى ممارسة حق توجيه الأسئلة ، خاصة من حيث المجالس التى شاركت فيها النائبة. فعلى حين يرتفع ـ بشكل ملحوظ ـ عدد الأسئلة المقدمة من النائبات الجدد خلال الفصل التشريعى الثالث ، وتقل فى المقابل – بشكل ملحوظ – الأسئلة المقدمة من

النائبــات اللائـى سـبق لهن الفـوز فى مـجلسين أو ثلاثة أو أكـثـر ، فـإن النائبـات اللائى سبق لهن العضـوية فى ثلاثة مـجالس فأكثر قد استأثرن بجميع الأسئلة المقدمة خلال الفصل التشريعى السابع . ويمكن تفسير ذلك على مستوى العدد على أساس ارتفاع نسبة النساء البرلمانيات الجدد فى الفصل التشريعى الثالث بنسبة تصل إلى ٣ر٨٠٪ تقريبا ، وقلة عدد النساء اللائى شغلن مقعدا فى البرلمان لثلاثة مجالس فأكثر ، حيث تصل إلى ٩ر٢٪ . هذا فى حين ارتفع مستوى الخبرة البرلمانية من حيث عدد المجالس فى الفصل التشريعى السابع إلى ٥ر٥٥٪ تقريبا واستأثرن بجميع الأسئلة المقدمة ، على الرغم من أن عدد النائبات الجدد خلال هذا الفصل بلغ ٣ر٣٣٪ تقريبا .

ويمكن تفسير ذلك أيضا بالحماس الشديد للنائبات الجدد خلال الفصل التشريعى الثالث ، خاصة وأن التجربة البرلمانية – بتخصيص مقاعد للمرأة فى البرلمان – كانت فى مهدها ، على حين أن الفصل التشريعى السابع كانت معظم النائبات فيه من المعينات .

وعلى صعيد الوظائف البرلمانية التى شغلتها النائبات فى البرلمان ظهر نفس التباين بين الفصلين ، فقد قدمت النائبات اللائى لم يشغلن وظيفة برلمانية ٨٨ سؤالا ، وهو يزيد على أربعة أضعاف الأسئلة المقدمة من أمناء سر ووكلاء اللجان ، وعشرين ضعف المقدم من رؤسائهن . هذا فى حين انقسمت الأسئلة بالتساوى خلال الفصل التشريعى السابع بين أمناء اللجنة ووكلائها فقط (٥٠٪). هذا على الرغم من أن عددهن يتساوى مع عدد من ليس لهن وظيفة برلمانية (٤ لكل منها) ، وهذا على عكس الفصل التشريعى الثالث الذى ارتفعت فيه نسبة النائبات اللائى لا يشغلن وظيفة برلمانية إلى ما يقرب من ٧٨٪ ، فى حين لم تتعد أعداد النائبات أمناء سر ووكلاء اللجان ٢٠٪ من عدد النائبات .

٣ – الأسئلة وفقاً للبناء الاجتماعى للمرأة فى البرلمان

يشمل البناء الاجتماعى للمرأة : محل الإقامة ، والحالة التعليمية والوظيفية .

أ ـ الأسئلة وفقاً لمحل الإقامة

جدول رقم (١١)

توزيع الأسئلة وفقا لمحل الإقامة

الفصل التشريعى	محل الإقامة				
	القاهرة الكبرى	محافظات وجه بحرى	محافظات وجه قبلى	محافظات القناة	محافظات الحدود
الفصل التشريعى الثالث	٥٠	١٩	٢٤	١٤	٢٤
الفصل التشريعى السابع	٣	–	–	٢	١

يظهر الجدول السابق نشاطا ملحوظا لممثلى المحافظات الإقليمية خلال الفصل التشريعى الثالث ، خاصة فى الوجهين البحرى والقبلى ومحافظات الحدود ، وإن ظل عدد الأسئلة المقدم من نائبات القاهرة الكبرى أكبر بالنظر إلى ارتفاع عددهن فى العينة إلى ٥ر٢٩٪ . وبالمثل فإن الزيادة فى عدد الأسئلة المقدم من نائبات الوجه القبلى والبحرى يرجع لارتفاع عددهن فى العينة (٥ر٢٢٪، ٥ر٢٥٪).

وفى الفصل التشريعى السابع مثلت الأسئلة المقدمة من نائبات القاهرة الكبرى ٥٠٪ من عدد الأسئلة المقدمة من النائبات خلال هذا الفصل ، وذلك لأن نسبتهن قد بلغت ٧٩٪ تقريبا، وظهر تقدم واضح لمحافظات القناة والحدود ، حيث مثلت كل منهما بنائبة واحدة ، وقدمن ـ مع ذلك ـ ٥٠٪ من الأسئلة .

ب ـ الأسئلة وفقاً للحالة التعليمية والوظيفية

جدول رقم (١٢)

توزيع الأسئلة وفقا للحالة التعليمية والوظيفية

الفصل التشريعى	الحالة التعليمية					الحالة الوظيفية				
	فوق الجامعى	عال	فوق متوسط	متوسط	بدون	موظفة	مهن تخصصية	ربة منزل	نشاط سياسى	معاش
الفصل التشريعى الثالث	٦	١٠٥	١١	٣	٦	–	١٢٢	٣	٦	–
الفصل التشريعى السابع	–	٥	١	–	–	–	٥	١	–	–

يظهر الجدول السابق عددا من المؤشرات أهمها : الارتفاع الملحوظ لعدد الأسئلة المقدمة من النائبات ذوات التعليم العالى فى الفصلين التشريعيين ، على الرغم من تساوى نسبة عدد البرلمانيات ذوات التعليم العالى وفوق الجامعى خلال الفصل التشريعى السابع ، فى حين بلغت نسبة النائبات ذوات التعليم العالى خلال الفصل التشريعى الثالث ٦٨٪ . هذا فى حين انخفضت – بشكل ملحوظ – الأسئلة المقدمة من النائبات بدون مؤهل خلال الفصل التشريعى الثالث ، فى حين انعدمت خلال الفصل التشريعى السابع ، وهذا يرجع إلى عدم وجود نائبات بدون مؤهل خلال هذا الفصل ، فى حين بلغت نسبتهن خلال الفصل التشريعى الثالث ٧ر٥٪ من عدد النائبات .

ثانيا : طلبات الإحاطة

لم يتضمن الدستور المصرى نصا خاصا بطلبات الإحاطة ، ومع ذلك فقد ورد النص عليها فى الفصل الثانى من الباب السابع من اللائحة الداخلية للمجلس فى المواد (من ١٩٤ إلى ١٩٧). وطلب الإحاطة يعنى إحاطة رئيس مجلس الوزراء أو غيره من أعضاء الحكومة علماً بأمر له أهمية عامة وعاجلة ويكون داخلاً فى اختصاص من يوجه إليه ، ويقدم كتابة إلى رئيس المجلس محددا به الأمور التى يتضمنها ومبينا صفتها العامة والعاجلة .

١. اتجاهات طلبات الإحاطة خلال الفصلين التشريعيين

جدول رقم (١٣)

طلبات الإحاطة وموضوعاتها خلال الفصلين التشريعيين

	الفصل التشريعى الثالث ١٩٧٩-١٩٨٤		الفصل التشريعى السابع ١٩٩٥-٢٠٠٠	
	قومى	محلى	قومى	محلى
السياسة الخارجية والدفاع والأمن القومى	٣	–	١	–
التعليم والبحث العلمى	١	١	١	–
الزراعة والرى واستصلاح الأراضى والثروة الحيوانية	٢	–	–	–
النقل والمواصلات والاتصالات	–	١	٢	–
الصناعة والتعدين والطاقة	–	١	–	–
الثقافة والإعلام والسياحة والآثار	–	١	١	–
الشئون الدينية والأوقاف	–	١	١	–
الصحة والسكان والبيئة	٣	–	٤	–
الفئات الاجتماعية (شباب – مرأة – طفل)	–	–	–	–
الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة	١	٤	٣	–
الاقتصاد والشئون المالية والموازنة	٤	١	–	–
القوى العاملة والتدريب والهجرة	–	–	١	–
القضاء وشئون المحاكم	–	–	–	–
موضوع أخرى	٢	١	١	–
إجمالى	١٦	١١	١٥	–

تأتى طلبات الإحاطة فى المرتبة الثانية بعد الأسئلة من حيث الاستخدام على مستوى الأداء الرقابى ، وقد بلغ عددها فى برلمان ١٩٧٩ ، ٢٧ طلبا مقدما من النائبات فى البرلمان ، منها ١٦ طلبا تناولت موضوعات قومية ، وأحد عشر طلبا تناولت موضوعات محلية .

وقد احتلت موضوعات الإسكان والمرافق العامة من صرف صحى وكهرباء ومياه ... إلخ ، من ناحية والموضوعات الاقتصادية والمالية من ناحية أخرى ، مركز الصدارة فى طلبات الإحاطة ، وظهر اهتمام ملحوظ بشئون السياسة الخارجية ، ومسائل الدفاع والأمن القومى من خلال هذه الآلية الرقابية، وتساوت فى ذلك مع الموضوعات المتعلقة بالشئون الصحية والبيئية والسكان .

وعلى العكس من الفصل التشريعى الثالث فقد شهد الفصل التشريعى السابع انخفاضاً فى استخدام هذه الآلية ، على الرغم من ضم البيانات العاجلة إلى طلبات الإحاطة ، حيث بلغ مجموعها خمسة عشرة طلب إحاطة عاجل ، اهتموا جميعاً بموضوعات قومية جاء على رأسها الصحة والسكان والبيئة ، وتلتها موضوعات الإسكان والمرافق والتعمير ثم النقل والمواصلات والاتصالات ، وتساوت بعد ذلك الأهمية النسبية للموضوعات الخاصة بالسياسة الخارجية والتعليم والقوى العاملة والثقافة والشئون الدينية والموضوعات الأخرى ، فى حين لم تقدم طلبات إحاطة عاجلة خاصة بموضوعات محلية .

وعلى العكس أيضا من الفصل التشريعى الثالث فقد وصل العدد الأكبر من طلبات الإحاطة العاجلة خلال الفصل التشريعى السابع فى دور الانعقاد العادى الأخير ، ويمكن أن يفسر ذلك بأنه فى آخر هذا الدور عام ٢٠٠٠ تمت تعديلات جوهرية فى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن مباشرة الحقوق السياسية ، حيث أصبح الإشراف القضائى كاملاً فى جميع مراحل العملية الانتخابية بالقرار بقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ ، مما جعل هناك نشاطا برلمانيا استعدادا لخوض المعركة الانتخابية القادمة والتى كان من المتوقع أن تختلف عن المعارك السابقة .

٢- طلبات الإحاطة وفقاً للبناء الحزبى والبرلمانى للمرأة

أ - طلبات الإحاطة وفقا للانتماء الحزبى والصفة الانتخابية

جدول رقم (١٤)

توزيع طلبات الإحاطة على أساس الانتماء الحزبى والصفة الانتخابية

الفصل التشريعى	الانتماء الحزبى			الصفة الانتخابية	
	وطنى	أحرار	مستقل	عمال وفلاحين	فئات
الفصل الثالث	٢٢	٥	–	٨	١٩
الفصل السابع	١٥	–	–	٨	٧

تظهر بيانات الجدول السابق استئثار نائبات الحزب الوطنى بطلبات الإحاطة كلها خلال الفصل التشريعي السابع وبمعظمها خلال الفصل التشريعى الثالث ، بنسبة تزيد على أربعة أضعاف المقدم من المعارضة ، وهذا يرجع إلى عدم وجود نائبات لأحزاب المعارضة والمستقلين فى الفصل التشريعى السابع ، وقلة عددهن خلال الفصل التشريعى الثالث ، ويظهر كذلك عدم وجود أى نشاط للنائبات المستقلات خلال الفصل الثالث على الرغم من تمثيلهن بنسبة تساوى نسبة المعارضة ٢,٨٪ ، سواء من حيث الأسئلة أو طلبات الإحاطة ، ويرجع ذلك إلى انضمام النائبة الوحيدة المستقلة إلى الحزب الوطنى .

وعلى صعيد الصفة الانتخابية فعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ لعدد النائبات من الفئات خلال الفصلين التشريعيين الثالث والسابع إلا أنه لا يوجد اختلاف واضح بينهن وبين النائبات اللائى يمثلن العمال والفلاحين فى استخدام طلبات الإحاطة ، إلا فى الفصل التشريعى الثالث ؛ حيث بلغ عدد الطلبات المقدمة من النائبات الفئات ما يزيد على ضعف المقدم من النائبات ذوى الصفة العمالية ، فى حين تساوت هذه النسبة تقريبا بينهن خلال الفصل التشريعى السابع ، وهذا يظهر أهمية وضرورة تمثيل العمال والفلاحين داخل البرلمان بنسبة قد تزيد على تمثيل الفئات وفقاً للدستور .

ب ـ طلبات الإحاطة وفقاً للخبرات البرلمانية للنائبات

جدول رقم (١٥)

توزيع طلبات الإحاطة على أساس الخبرات البرلمانية

الفصل التشريعى	المجالس التى شاركن فيها				الوظائف البرلمانية التى شغلنها				
	جديدة	مجلس واحد	مجلسين	ثلاثة فأكثر	أمين سر	وكيل لجنة	رئيس لجنة	وكيل مجلس	بدون وظيفة
الفصل التشريعى الثالث	١٣	٩	٢	٣	٤	٧	١	–	١٥
الفصل التشريعى السابع	٢	–	–	١٣	٤	٨		١	٢

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة طلبات الإحاطة المقدمة من النائبات الجدد خلال الفصل التشريعى الثالث ، فى حين بلغت أكبر نسبة لطلبات الإحاطة المقدمة من النائبات خلال الفصل التشريعى السابع من النائبات اللائى شغلن مقعدا فى البرلمان على مدى ثلاث مجالس فأكثر ، ومن ثم تتزايد أهمية الخبرة البرلمانية.

ونفس الأمر على صعيد الوظيفة البرلمانية، حيث زاد عدد طلبات الإحاطة المقدمة من نائبات لا يشغلن وظيفة برلمانية (١٥)، بالنسبة لغيرهن ممن يشغلن وظائف برلمانية . على حين اختلف هذا الأمر خلال الفصل التشريعى السابع حيث زاد عدد طلبات الإحاطة المقدم من أمناء سر ووكلاء اللجان من النائبات (٤ ، ٨) فى ظل المقدم من طلبات الإحاطة من النائبات واللائى لا يشغلن منصبا فى البرلمان (٢)، على الرغم من ارتفاع أعدادهن بنسبة ٤٤,٤٪ من العينة ، وقد وجدنا هذا الأمر نفسه فى الأسئلة أيضا .

٣ـ طلبات الإحاطة والبناء الاجتماعى للمرأة فى البرلمان

أ ـ طلبات الإحاطة وفقاً لمحل الإقامة

جدول رقم (١٦)

توزيع طلبات الإحاطة على أساس محل الإقامة

الفصل التشريعى	محل الإقامة				
	القاهرة الكبرى	محافظات الوجه البحرى	محافظات الوجه القبلى	محافظات القناة	محافظات الحدود
الفصل التشريعى الثالث	١٤	٦	٣	٢	٢
الفصل التشريعى السابع	٧	٣	٢	٢	١

يظهر الجدول السابق نشاط نائبات المحافظات الاقليمية فى تقديم طلبات الاحاطة ؛ حيث قدمت طلبات احاطة من نائبات تنتمين إليها تساوى عدد الطلبات

المقدمة من نائبات القاهرة الكبرى تقريبا ، وخاصة نائبات محافظات الوجه البحرى والقبلى خلال الفصل التشريعى الثالث ، ومحافظات القناة والحدود خلال الفصل التشريعى السابع ، بما يؤكد على ضرورة تمثيل المحافظات الاقليمية فى البرلمان .

ب ـ طلبات الإحاطة وفقاً للحالة التعليمية والوظيفية

جدول رقم (١٧)

توزيع طلبات الإحاطة وفقا للحالة التعليمية والوظيفية

الفصل التشريعى	الحالة التعليمية					الحالة الوظيفية				
	فوق الجامعى	عالى	فوق متوسط	متوسط	بدون مؤهل	موظفة	مهنة تخصصية	ربة منزل	نشاط سياسى	معاش
الفصل التشريعى الثالث	١	٢٤	١	١	–	–	٢٦	١	–	–
الفصل التشريعى السابع	١	١٤	–	–	–	–	١٥	–	–	–

تظهر بيانات الحالة التعليمية والوظيفية خلال الفصلين تطابقا ملحوظا بينهما من حيث عدد طلبات الإحاطة المقدمة ، حيث أن أعلى نسبة – على الاطلاق – هى نسبة النائبات ذوى التعليم العالى خلال الفصلين الثالث والسابع (٢٤ ، ١٤ طلبا) ، كذلك تركزت معظم هذه الطلبات فى نائبات ذوى مهن تخصصية (٢٦ ، ١٥ طلبا).

ثالثا : طلبات المناقشة العامة

يقدم طلب المناقشة العامة لاستيضاح سياسة الحكومة فى موضوع معين ، وتبادل الرأى فى شأنه ، ويجب أن يتضمن تحديداً دقيقا للموضوع والمبررات والأسباب التى تبرر طرحه للمناقشة العامة بالمجلس وذلك بعد أن تقدم الحكومة برنامجها .

١. الاتجاهات العامة لطلبات المناقشة

قدم خلال الفصل التشريعي الثالث سبعة طلبات مناقشة عامة من النائبات منها أربعة طلبات خلال دور الانعقاد العادي الأول ، وفي دور الانعقاد الثاني قدم طلبان مناقشة ، وطلب مناقشة واحد خلال الدور الرابع .

وقد شهدت هذه الآلية انخفاضا خلال الفصل التشريعي السابع من جانب النائبات في البرلمان؛ حيث لم يقدم سوى ثلاثة طلبات مناقشة . وقد استحوذت مشكلات الصحة والبيئة والاسكان على اهتمام النائبات خلال الفصلين في استخدامهن لآلية طلبات المناقشة العامة ، وكذلك المشكلات الاقتصادية والسياسية والخدمية الأخرى .

٢. طلبات المناقشة وفقا للبناء الحزبي والبرلماني

أ ـ طلبات المناقشة وفقاً للانتماء الحزبي والصفة الانتخابية

خلال الفصل التشريعي الثالث قدم الحزب المعارض الوحيد – الممثل بنائبة في البرلمان – سدس عدد طلبات المناقشة ، والملفت للنظر هو استئثار النائبات من الفئات فقط بطلبات المناقشة العامة ، على الرغم من أنهن يمثلن ثلث النائبات فقط ، في حين لم تقدم النائبات من العمال والفلاحين أيا من طلبات المناقشة .

وخلال الفصل التشريعي السابع لوحظ ـ على الرغم من انخفاض عدد طلبات المناقشة ـ أن النائبات من العمال والفلاحين قدمن ثلثي هذه الطلبات ، وقدم الفئات الثلث الآخر، على الرغم من أن نسبة الفئات من النائبات تصل إلى ٧٨٪ تقريبا .

ب ـ طلبات المناقشة وفقاً للخبرات البرلمانية

جدول رقم (١٨)

توزيع طلبات المناقشة العامة على أساس الخبرات البرلمانية

الفصل التشريعى	المجالس التى شاركن فيها				الوظائف البرلمانية التى شغلنها				
	جديدة	مجلس واحد	مجلسين	ثلاثة فأكثر	أمين سر لجنة	وكيل لجنة	رئيس لجنة	وكيل مجلس	بدون وظيفة
الفصل التشريعى الثالث	٣	٣	١	–	١	٢	–	–	٤
الفصل التشريعى السابع	١	–	–	٢	–	٢	–	–	١

تظهر بيانات الجدول السابق أنه خلال الفصل التشريعى الثالث لم يكن للخبرة البرلمانية بعنصريها ـ عدد المجالس والوظائف البرلمانية ـ دورا فى استخدام طلبات المناقشة العامة ، حيث قدمت معظم الطلبات من نائبات جدد أو سبق وأن اشتركن فى مجلس واحد ، (٦ طلبات) ، كذلك قدم أكثر من نصف هذه الطلبات من نائبات لم يشغلن أى وظيفة برلمانية (٤ طلبات) . وعلى العكس من ذلك ، فقد ظهر أثر الخبرة البرلمانية بعنصريها خلال الفصل التشريعى السابع ، حيث قدمت النائبات اللاتى سبق اشتراكهن فى ثلاث مجالس وأكثر ثلثى هذه الطلبات (طلبان) ، كذلك قدمت وكيلة المجلس طلبا . ولعل ذلك يرجع إلى زيادة عدد النائبات التى سبق أن اشتركن فى أكثر من مجلس وكذلك النائبات اللائى تولين وظائف برلمانية .

٣ـ طلبات المناقشة العامة وفقاً للبناء الاجتماعى

أ ـ طلبات المناقشة العامة وفقاً لمحل الإقامة

جدول رقم (١٩)

توزيع طلبات المناقشة على أساس محل الإقامة

الفصل التشريعى	محل الإقامة				
	القاهرة الكبرى	محافظات الوجه البحرى	محافظات الوجه القبلى	محافظات القناة	محافظات الحدود
الفصل التشريعى الثالث	٤	٢	١	–	–
الفصل التشريعى السابع	٣	–	–	–	–

تظهر بيانات الجدول السابق انحسار دور نائبات الأقاليم فى تقديم طلبات المناقشة خلال الفصلين التشريعيين ، حيث لم تقدم طلبات مناقشة من نائبات محافظات القناة ومحافظات الحدود خلال الفصلين ، على الرغم من أنهن يمثلن ما يقرب من خمس النائبات خلال الفصلين ، وعلى حين كانت جميع طلبات المناقشة خلال الفصل التشريعى السابع مقدمة من نائبات القاهرة الكبرى ، فقد قدمت نائبات الوجه البحرى والقبلى ما يقرب من نصف عدد طلبات المناقشة خلال الفصل التشريعى الثالث . ولعل هذا يؤكد أهمية تمثيل الأقاليم المختلفة داخل البرلمان بنائبات قادرات على التعبير عن مشكلاتها.

ب ـ طلبات المناقشة وفقاً للحالة التعليمية والوظيفية

جدول رقم (٢٠)

توزيع طلبات المناقشة وفقاً للحالة التعليمية والوظيفية

الفصل التشريعى	الحالة التعليمية					الحالة الوظيفية				
	فوق الجامعى	عالى	فوق متوسط	متوسط	بدون مؤهل	موظفة	مهنة تخصصية	ربة منزل	نشاط سياسى	معاش
الفصل التشريعى الثالث	–	٧	–	–	–	–	٥	٢	–	–
الفصل التشريعى السابع	١	٢	–	–	–	–	٣	–	–	–

تظهر بيانات الجدول السابق دور التعليم فى استخدام الأدوات الرقابية ، وكذلك ما ينتج عن التعليم من حراك اجتماعى على مستوى الوظيفة ؛ حيث أن جميع طلبات المناقشة خلال الفصل التشريعى الثالث والسابع قدمت من نائبات ذوات تعليم عال وفوق جامعى ، كما أن أرباب المهن التخصصية من أطباء ومهندسين وأساتذة جامعات قدمن جميع طلبات المناقشة خلال الفصل التشريعى السابع ، وما يقرب من ٨٠٪ منها خلال الفصل التشريعي الثالث . ومما يلفت النظر - بحق - دور ربات البيوت فى تقديم طلبات المناقشة خلال الفصل التشريعى الثالث حيث قدمن٢٠٪ منها على الرغم مما تحتاجه هذه الطلبات من خبرة فى إعدادها ومناقشتها ، فى حين لم يظهر ذلك خلال الفصل التشريعى السابع ، ولعل هذا يرجع إلى ارتفاع نسبة ربات البيوت فى عينة النائبات خلال الفصل التشريعى الثالث .

رابعا: الاقتراحات برغبات

نص الدستور فى المادة ١٣٠ على حق أعضاء مجلس الشعب فى إبداء رغبات فى موضوعات عامة إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء ، وشروط الاقتراح برغبة تتلخص فى ضرورة أن يقدم كتابة مرفقاً به مذكرة ايضاحية توضح موضوع الرغبة واعتبارات المصلحة العامة المبررة لعرض الاقتراح على المجلس ، وألا يوقع من أكثر من عشرة أعضاء ، وألا يتضمن أمراً مخالفاً للدستور أو القانون أو عبارات غير لائقة أو ماسة بالأشخاص أو الهيئات .

وتحال الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس أو إلى اللجنة المختصة ، وللجنة أن تحيلها إلى الوزارات والجهات المختصة قبل إعداد تقريرها وعرضه على المجلس لمناقشته .

١ـ الاتجاهات العامة للاقتراحات برغبات

بلغ عدد هذه الاقتراحات خلال الفصل التشريعي الثالث اثنى عشر اقتراحا نصفها قومى والآخر محلى ، والجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من الاقتراحات تهتم بشئون محلية فى العادة . وقد تركزت هذه الاقتراحات فى موضوعات الزراعة والرى واستصلاح الأراضى والثروة السمكية ، والنقل والمواصلات ، والاسكان والمرافق العامة والقوى العاملة والتدريب والهجرة وشئون القضاء والمحاكم .

وقد زاد استخدام هذه الآلية خلال الفصل التشريعي السابع ، على الرغم من قلة عدد النائبات ، حيث قدمت ستة عشر اقتراحا برغبة ، منها ثلاثة عشر اقتراحا تعنى بموضوعات محلية ، يأتى على رأسها النقل والمواصلات والاتصالات خاصة السكك الحديدية وإنشاء الكبارى ورصف الطرق ، ثم موضوعات الإسكان والمرافق العامة وخاصة إنشاء شبكات الصرف الصحى بالمحافظات ومحطات المياه النقية ، ثم التعليم والصحة والبيئة والسكان .

ومن ثم فقد لعبت الاقتراحات برغبة دوراً مهما فى العديد من الموضوعات كآلية رقابية تقدمت على بعض الآليات الأخرى مثل طلبات المناقشة والاستجوابات .

٢- الاقتراحات برغبات وفقا للبناء الحزبى والبرلمانى

أ ـ الاقتراحات برغبات وفقاً للانتماء الحزبى والصفة الانتخابية

جدول رقم (٢١)

توزيع الاقتراحات برغبات وفقا للانتماء الحزبى والصفة الانتخابية

الفصل التشريعى	الانتماء الحزبى			الصفة الانتخابية	
	وطنى	أحرار	مستقل	عمال وفلاحين	فئات
الفصل الثالث	١٢	–	–	١	١١
الفصل السابع	١٦	–	–	٨	٨

تظهر بيانات الجدول السابق استئثار نائبات الحزب الوطنى بآلية الاقتراحات برغبات خلال الفصلين التشريعيين ، حيث قدمن جميع هذه الاقتراحات ، وإن كان هذا يمكن تبريره - بالنسبة للفصل التشريعى السابع - بعدم وجود تمثيل لنائبات المعارضة أو المستقلين ، فإنه لا يمكن تبريره بالنسبة للفصل التشريعى الثالث الذى شهد تمثيلاً لحزب الأحرار المعارض . ولكن يمكن القول إن الاقتراحات برغبات لا تمثل فى ذاتها تساؤلاً أو مساءلة للحكومة ، ولكنها طلبات تهم طائفة من الناس يسعى النائب للحكومة لتنفيذها ، وبالتالى يمكن النظر اليها على أنها البديل المناسب ، بالنسبة لنائبات حزب الأغلبية والحكومة عن الآليات البرلمانية الرقابية الأخرى .

وعلى مستوى الصفة الانتخابية ، فإن ما يقرب من ٩١٪ من هذه الاقتراحات قدمت من نائبات ينتمين إلى الفئات خلال الفصل التشريعى الثالث . على حين تساوى عدد العمال والفلاحين من ناحية مع عدد الفئات من ناحية أخرى فى تقديم هذه الاقتراحات خلال الفصل التشريعى السابع .

ب - الاقتراحات برغبات وفقاً للخبرات البرلمانية

جدول رقم (٢٢)

توزيع الاقتراحات برغبات على أساس الخبرات البرلمانية

الفصل التشريعى	المجالس التى شاركن فيها				الوظائف البرلمانية التى شغلتها				
	جديدة	مجلس واحد	مجلسين	ثلاثة فأكثر	أمين سر	وكيل لجنة	رئيس لجنة	وكيل مجلس	بدون وظيفة
الفصل التشريعى الثالث	٩	٣	–	–	١	–	–	–	١١
الفصل التشريعى السابع	١	–	–	١٥	٥	٦	–	٤	١

وتظهر بيانات هذا الجدول تباينا واضحا بين الفصلين التشريعيين فى مدى استخدام هذه الآلية ، سواء على مستوى المجالس التى سبق لهن المشاركة فيها

أو الوظائف البرلمانية التى شغلتها النائبات ؛ فعلى مستوى المجالس التى سبق لهن المشاركة فيها فإن جميع الاقتراحات برغبات خلال الفصل التشريعى الثالث قدمت من نائبات جدد (٩) ، أو سبق اشتراكهن فى مجلس واحد (٣) ، فى حين نجد أن ما يقرب من ٩٥٪ من هذه الاقتراحات خلال الفصل التشريعى السابع قدمت من نائبات سبق اشتراكهن فى ثلاثة مجالس أو أكثر .

وعلى مستوى الوظائف البرلمانية فقد ظهر دور النائبات اللائى لم يشغلن وظيفة برلمانية خلال الفصل التشريعى الثالث فقدمن (١١ اقتراحا برغبة)، فى حين استحوذت النائبات اللاتى شغلن وظائف برلمانية خلال الفصل التشريعى السابع على معظم الاقتراحات برغبة ؛ حيث قدمن ١٥ اقتراحا من إجمالى ١٦ اقتراحا قدمت خلال هذا الفصل .

ويمكن تفسير ذلك – بالنسبة لعدد المجالس – بازدياد أهمية الخبرة فى هذا المجال خلال الفصل التشريعى السابع ، وبالمثل زيادة عدد النائبات اللائى شغلن وظائف برلمانية خلال نفس الفصل حيث بلغت نسبتهن ٥٦٪ ، فى حين كانت هذه النسبة خلال الفصل التشريعى الثالث ٢٢٪ تقريبا .

٣ـ الاقتراحات برغبات وفقا للبناء الاجتماعى للمرأة

أ ـ الاقتراحات برغبات وفقا لمحل الإقامة

شهدت الاقتراحات برغبات تفعيلاً من جانب نائبات الاقاليم خلال الفصل التشريعى الثالث ، خاصة الوجه القبلى (٧ اقتراحات) ومحافظات الحدود (٤ اقتراحات) ، فى حين أن معظم الاقتراحات خلال الفصل التشريعى السابع (١١ اقتراحا) قدمت من نائبات القاهرة الكبرى ، ومع ذلك فقد قدمت نائبات محافظات القناة والحدود نسبة لايستهان بها من هذه الاقتراحات (٥ اقتراحات)، بما يقرب من نصف المقدم من نائبات القاهرة الكبرى ، على الرغم من أن

نسبتهن تمثل ربع نسبة نائبات القاهرة الكبرى (٢٢٪) . وفى المقابل ، فعلى الرغم من أن نائبات القاهرة الكبرى يمثلن ما يقرب من ثلث النائبات خلال الفصل التشريعى الثالث إلا أنهن لم يقدمن سوى اقتراحاً واحداً برغبة .

ب ـ الاقتراحات برغبات وفقاً للحالة التعليمية والوظيفية

جدول رقم (٢٣)

توزيع الاقتراحات برغبات وفقاً للحالة التعليمية والوظيفية

الفصل التشريعى	الحالة التعليمية					الحالة الوظيفية				
	فوق الجامعى	عالى	فوق متوسط	متوسط	بدون مؤهل	موظفة	مهنة تخصصية	ربة منزل	نشاط سياسى	معاش
الفصل التشريعى الثالث	–	٩	٣	–	–	–	١٢	–	–	–
الفصل التشريعى السابع	٥	٨	٣	–	–	–	١٦	–	–	–

تظهر بيانات الجدول السابق ـ ما سبق وأن ظهر من خلال الجداول الأخرى ـ ارتفاع أهمية التعليم وما يمثله من حراك وظيفى فى استخدام الآليات الرقابية المختلفة ، وذلك خلال الفصلين التشريعيين ، فقد قدمت جميع الاقتراحات برغبات من نائبات ذوى تعليم فوق جامعى أو عالى ، أو فوق متوسط ، على الأقل، وكذلك من ذوى المهن التخصصية ، حيث لم يظهر دور للموظفات وربات المنازل فى استخدام هذه الآلية الرقابية ، الأمر الذى يؤكد على جدوى التوجه نحو الاهتمام بتعليم الإناث وتثقيفهن لزيادة قدرتهن على المشاركة فى الحياة العامة بمختلف جوانبها .

خامسا : الاستجوابات

يعد الاستجواب أقوى الآليات الرقابية من حيث الفاعلية، من الناحية النظرية ، بل إنه يعد أداة التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، التى تمكن المجلس من سحب الثقة بالحكومة أو طرح الثقة بها وإقالتها ، فى مقابل حق الحكومة فى حل البرلمان ، فى النظم النيابية الحديثة .

ونظراً لخطورة الاستجواب فقد أحاطه الدستور والقانون بمجموعة من الضمانات التى تكفل حسن استخدامه وعدم التعسف فى استعماله .

وقد فصلت اللائحة الداخلية للمجلس الأحكام الخاصة بالاستجواب وتقديمه وإبلاغه ، وإدراجه بجدول أعمال المجلس ومناقشته ، وأحوال استرداده وسقوطه ، فى المواد من ١٩٨ إلى ٢٠٧ وقد جرت السوابق والتقاليد البرلمانية فى المجلس على بعض الأمور التى تعتبر ـ من وجهة نظرنا ـ معوقا على طريق أداء العضو لدوره الرقابى ، حيث لا تتم مناقشة الاستجوابات إلا بعد أن تعرض الحكومة برنامجها على المجلس ، وهو عادة ما يتأخر كثيرا، بما يضيع ثلاثة أشهر من الدورة البرلمانية ، الأمر الذى لا يجعلها تتسع لمناقشة كل الاستجوابات المقدمة ، كما جرت العادة على تحديد مدة لشرح المستجوب لاستجوابه لاتتجاوز ساعة (٧) ، ثم أصبحت نصف ساعة فى حالة الاستجوابات المرتبطة بموضوع واحد ، وقد أثر ذلك كثيراً على فاعلية الأداء البرلمانى وخاصة الرقابى ، فى واحدة من أشد الآليات الرقابية أثراً ؛ حيث أنها تتضمن اتهاما صريحا ومباشراً للحكومة ، كما جرت التقاليد البرلمانية ومراعاة الاحترام الحزبى ألا يقدم أعضاء الحزب الحاكم بالمجلس أية استجوابات للحكومة ، واستناداً إلى الاعتبارات القانونية والبرلمانية والسياسية السابقة فلم تقدم النائبات فى برلمان ١٩٩٥ أية استجوابات للحكومة ، وهذا أمر يتفق مع أنهم جميعا ينتمين إلى الحزب الحاكم وحكومته ، فضلاً عما يتطلبه الاستجواب من جهد ومشقة فى إعداده وجمع عناصره ومناقشته ، وعلى العكس من ذلك ، ونظراً لوجود تمثيل للمعارضة والمستقلين شهد الفصل التشريعى الثالث (١٩٧٩ـ ١٩٨٤) عددا من الاستجوابات التى تقدمت بها نائبات فى البرلمان ، بل إن أكثر الاستجوابات قدمت من بعض عضوات الحزب الحاكم (وطنى).

ومن ثم نرى أن الالتزام الحزبى لم يكن عائقا على طريق محاسبة الحكومة لتصحيح أوضاعها بما يخدم مصالح الشعب ، لأن النائب فى البرلمان لا يمثل حزبه ، حتى لو كان حزب الأغلبية ، وإنما يمثل الشعب بأكمله، فيجب أن يكون حريصا على مصالحه ، حتى لو تعارضت مع مصالح حزبه السياسى .

وبالنظر إلى انعدام استخدام هذه الآلية الرقابية المهمة خلال الفصل التشريعى السابع ، نظراً لانتماء النائبات إلى الحزب الوطنى الذى يمثل الحكومة فى البرلمان ، وكذلك ضعف استخدامها من جانب النائبات خلال الفصل التشريعى الثالث حيث لم تتعد أربعة استجوابات، فإن دراسة البناء الحزبى والبرلمانى من جانب والبناء الاجتماعى للمرأة من جانب آخر، تظهر بعض المؤشرات التى يمكن استخلاصها من الجداول التالية :

١ - الاستجوابات وفقا للانتماء الحزبى والصفة الانتخابية

فعلى صعيد الانتماء الحزبى خلال الفصل التشريعى الثالث فقد قدمت نائبات الحزب الوطنى ٧٥ ٪ من جملة الاستجوابات المقدمة ، فى حين لم تقدم المعارضة سوى ٢٥٪ منها، على الرغم من جريان العرف البرلمانى - وفقا للالتزام الحزبى - بعدم تقديم استجوابات من أعضاء حزب الأغلبية فى البرلمان .

وعلى صعيد الصفة الانتخابية فقد قدمت جميع الاستجوابات من الفئات فقط وليس العمال والفلاحين ، وقد يكون ذلك بالنظر إلى ما تحتاجه الاستجوابات من جهد ذهنى فى جمع وإعداد وصياغة الاستجواب ، والقدرة على عرضه وشرحه.

٢ - الاستجوابات وفقا للخبرة البرلمانية

وعلى صعيد الخبرة البرلمانية فإن الاستجوابات قدمت من نائبات جدد أو نائبات سبق وشغلن مقعدا سابقا فى البرلمان مناصفة بينها ، وقدمت كذلك من نائبات

يشغلن وظائف برلمانية بنسبة ٧٥٪، وهذا على عكس الحاصل حاليا حيث أنه من غير المتصور أن يقدم استجواب من أمينة أو وكيلة أو رئيسة لجنة بالمجلس .

٣ – الاستجوابات وفقا لمحل الإقامة

تركزت الاستجوابات فى نائبات القاهرة الكبرى (٣ استجوابا) والوجه البحرى (استجواب واحد) .

٤ – الاستجوابات وفقا للحالة الوظيفية والتعليمية

على صعيد المؤهل والمهنة فقد كانت جميع الاستجوابات مقدمة من نائبات ذوى تعليم عال وفوق جامعى مناصفة بينهما (اثنين لكل منهما) ، أما بالنسبة للمهنة فقد قدمت جميع الاستجوابات من أرباب المهن التخصصية .

الخاتمـة

فى إطار هذه الدراسة وعلى صعيد ممارسة الدور الرقابى للمرأة فى البرلمان من خلال الأسئلة ، وطلبات الإحاطة ، وطلبات المناقشة العامة ، والاستجوابات وتحليلها فى ضوء البناء السياسى والاجتماعى ، فيمكن ملاحظة ما يلى :

- أهمية التعليم فى الارتقاء بمستوى المرأة وتفعيل دورها البرلمانى وحسن استخدامها للأدوات الرقابية .
- بروز دور العمال والفلاحين من النائبات فى ممارسة الأدوات الرقابية خاصة طلبات الإحاطة ، وتفوقهن فى استخدام بعض الأدوات على مثيلاتهن من الفئات .
- عدم وجود أى دور للنائبات الموظفات فى الحكومة فى ممارسة العمل الرقابى، الأمر الذى يلزم معه عدم الإقدام على تعيين موظفات كنائبات بالمجلس ، أو ترشيحهن فى الانتخابات .

- بروز دور النائبات الجدد فى ممارسة الأدوات الرقابية المشار إليها ، الأمر الذى يدفع إلى ضرورة تزويد البرلمان بعناصر نسائية شابة ، مع عدم إغفال دور الخبرة البرلمانية والعملية وتمثيلها فى المجلس .
- ظهور دور نائبات الأقاليم فى ممارسة الآليات الرقابية محل الدراسة ، نظراً لقدرتهن على التعبير عن مصالح أبناء هذه الأقاليم، بما يعنى ضرورة الأخذ فى الاعتبار دفع العمل السياسى للمرأة فى الأقاليم وعدم الاقتصار على القاهرة الكبرى ، وكذلك إعطاء أهمية لتعيين نسبة من بين نساء الأقاليم فى البرلمان، ضمن النسبة المخصصة لرئيس الجمهورية .
- ضعف دور النائبات المستقلات وإنضمامهن إلى الحزب الوطنى ، الأمر الذى يضع العديد من علامات الاستفهام حول تمثيل المستقلين ، والعمل الحزبى فى مصر ، خاصة وأن ظاهرة انضمام المستقلين إلى الحزب الحاكم تزايدت فى الآونة الأخيرة .
- ظهور اهتمام المرأة بموضوعات الصحة والبيئة والسكان والتعليم والنقل والمواصلات وهى كلها تتعلق بالخدمات التى تهم المواطنين ، فى حين لم يعكس الأداء الرقابى اهتماماً يذكر بالفئات الاجتماعية الأولى بالرعاية ، ومنها الأطفال والنساء والشباب ، كما قل اهتمام المرأة بشئون السياسة الخارجية والمحاكم والدفاع .
- وأخيرا يتطلب الأمر دراسات متعمقة حول الأداء البرلمانى للمرأة ، مقارنا بالأداء العام للمجلس خلال الفصول التشريعية المختلفة لإبراز مواطن اهتمام المرأة بالموضوعات المختلفة مقارنة بالرجال .

الهوامش والمراجع

١ - عبد الرحمن ، عواطف ، المرأة المصرية وشروط النهوض ، *الأهرام* ، ١٩٩٧/٧/٢٢ .

٢ - مجموعة المهتمات بشئون المرأة المصرية ، *الحقوق القانونية للمرأة المصرية بين النظرية والتطبيق* ، القاهرة ، ص ص ٢٩-٣٠ .

٣ - عبد الرحمن ، عواطف ، المرأة المصرية وشروط النهوض ، مرجع سابق .

مصطفى ، هالة (محررا) ، *الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٩٥* ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ص ٢٥ .

٤ - عبد الرحمن ، عواطف ، المرأة المصرية وشروط النهوض ، مرجع سابق .

٥ - السيد ، مصطفى كامل وآخرون ، *حقيقة التعددية السياسية في مصر ، دراسات في التحول السياسي والمشاركة السياسية* ، مركز البحوث العربية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٦، ص ص ٤١٢-٤١٨ .

٦ - فالعامل هو من يعمل عملاً يدويا أو ذهنيا أو في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ، ويعتمد - بصفة رئيسية - على دخله الناتج من هذا العمل ، ولا يكون منضما لنقابة مهنية أو مقيداً في السجل التجارى أو من حملة المؤهلات العليا ، ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العليا ، وكذلك من بدأ حياته عاملاً وحصل على مؤهل عال ، وفي الحالتين يجب أن يبقى مقيداً في نقابته العمالية ، أما الفلاح فهو من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الأساسي ، ويكون مقيما في الريف ، وبشرط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكا أو إيجارا أكثر من عشرة أفدنة (المادة الثانية) .

٧ - مجلس الشعب ، الأمانة العامة ، *السوابق والتقاليد البرلمانية (١٩٩٠/١٢/١٢ - ١٩٩٥/١٢/١٢)*، القاهرة ، غير منشور ، ١٩٩٥ ، ص ٢٠٧ .

Abstract

THE SUPERVISORY PERFORMANCE OF WOMEN IN PARLIAMENT BETWEEN ACTIVATION AND EFFECTIVENESS

An Analytical Study

Emam Hassanien

This study aims to monitor and analyse the supervisory performance of women in parliament during two periods : from 1978-1984 and from 1995-2000 according to the election law. It also aims to analize the socio-economic context and its impact on women's performance effectiveness.

تداول المعلومات
بين حق الاتصال وحقوق الملكية الفكرية

هبة جمال الدين *

تنصب هذه الدراسة على عملية تدفق المعلومات وتنازعها ما بين منظورين : أولهما أن مبدأ التدفق الحر للمعلومات يؤكد على إزاحة العراقيل التى تحد من حرية تدفق المعلومات كحق أساسى من حقوق الإنسان . وثانيهما انه يمكن النظر إلى المعلومات من خلال منظور الملكية الخاصة ، والذى يرى أن المعلومات كممتلكات مادية ترد عليها كافة حقوق الملكية التى تقرها قوانين الملكية الفكرية

تداول المعلومات هو جوهر العملية الاتصالية التى تعد أحد الأنشطة الإنسانية الفطرية ، ومن ثم فقد اعتبرت ضمن الاحتياجات الإنسانية الأساسية التى تترتب عليها حقوق الإنسان النابعة من نظرية القانون الطبيعى ، والتى ترى أن للإنسان عند مولده مجموعة من الحقوق الأساسية التى يستمدها من طبيعته البشرية ، والتى تفرض نفسها على قوانين الدولة ؛ لأنها تستند إلى شرعية أعلى ، ولاحاجة لها باعتراف أو تكريس من قبل القانون الوضعى . وذلك عكس مفهوم الحريات العامة التى تقع ضمن مجموعة الحقوق التى تكفلها وتعترف بها السلطات العامة ومن ثم تندرج ضمن دائرة القانون الوضعى [1] .

وقد حازت مسألة تداول المعلومات على اهتمام دولى خلال النصف قرن المنصرم ، حيث تطور ذلك الاهتمام وفقا لتطورات النظام العالمى . فقد اهتمت

* خبير ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الأمم المتحدة بمسألة تداول المعلومات ضمن موجة الاهتمام بحقوق الإنسان ، واعتبرتها واحدة من حقوق الإنسان الأساسية حين أصدرت عام ١٩٤٦ قرارا ينص على "أن حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية ، وهى المعيار الذى تقاس به جميع الحريات التى تكرس الأمم المتحدة جهودها لحمايتها ، وتتطلب حرية الإعلام بالضرورة ممن يتمتعون بمزاياها أن تتوافر لديهم القدرة والإرادة على عدم إساءة استخدامها، فالالتزام الأدبى بتقصى الحقائق دون انحياز ، ونشر المعلومات دون قصد سئ يشكل إحدى القواعد الأساسية لحرية الإعلام " [٢] .

وبناء على ذلك تضمن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ فى مادته رقم ١٩ النص على" أن لكل فرد الحق فى حرية الرأى والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل ، واستقاء المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها بأية وسيلة بغض النظر عن الحدود" [٣] .

وقد كان الأساس الذى اعتمد عليه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان – فى هذا الصدد – ذلك النص الصريح الذى صاغته الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ بأن "التداول الحر للأفكار والآراء هو أحد حقوق الإنسان المهمة ، فيجوز لكل مواطن أن يتكلم ويكتب ويطبع بصورة حرة مع مسئوليته عن سوء استعمال هذه الحرية فى الحالات التى يحددها القانون [٤] .

والنص الذى صاغه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لم يكن يحتوى على إشكالية بالنسبة للدول المهيمنة آنذاك على المنظمة الدولية ، فهو نص مرتبط بالحرية الفردية التى هى جوهر الفلسفة الرأسمالية . وليس من الخفى أن أنشطة الإعلام والاتصال ونظم تداول المعلومات – وفقا للتنظيم الدولى آنذاك – كانت مرتبطة بالدول الغربية صاحبة السبق فى هذا المجال ، والمالكة لوكالات الأنباء

العالمية الكبرى ، والمهيمنة على أنشطة الإعلام والاتصال وتكنولوچياته .

ثم جاء عقدا الخمسينيات والستينيات المعروفان بعقدى التحرر والاستقلال الوطنى ، حيث انحسر الاستعمار عن معظم أنحاء العالم ، وأصبحت للنظام العالمى ملامح متمثلة فى نظام القطبية الثنائية ، وحيث برزت الدول المستقلة حديثا محاولة إيجاد مكان على الساحة الدولية ، وفى ذات الآونة تسعى لمحو الجور والاختلال فى العلاقات الدولية ، سواء على المستوى السياسى أو المستوى الاقتصادى ، وظهرت الدعوة لإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد تراعى فيه أوضاع الدول النامية ، ويعيد إلى الاقتصاد العالمى بعض التوازن . وفى اطار الدعوة لذلك النظام الجديد برزت فكرة الخلل فى العلاقات الاتصالية والإعلامية الدولية ، وعدم التوازن فى التدفق الإعلامى والمعلوماتى ، وبناء على ذلك انطلقت دعوة الدول النامية للمطالبة بنظام إعلامى عالمى أكثر تكافؤا وتوازنا . و بنت الدول النامية قضيتها على أساس أن التدفق الحر سوف يعمل على ازدياد الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب النامى ، وأن الأمر يتطلب تدفقا متوازنا ، حيث ضمنت مقومات ذلك النظام فى فكرة الحق فى الاتصال .

وعلى الرغم من أن مبدأ التدفق الحر للمعلومات هو مبدأ وضعته الدول الغربية فإنها فى ذات الآونة كانت تحتفظ فى جعبتها بالتشريعات التى تضمن لها أن تحصل على مبتغاها ، وتستخدم التشريعات التى تحرم الغير وتحظر عليه الانتفاع بما لديها من معلومات عند الحاجة لذلك .

ولإيضاح تلك المسألة فإن الأمر يتطلب – بالضرورة – أن نعرض للقضايا الأساسية التى بنى عليها هذا الاشتباك .

اولا : *التدفق الحر للمعلومات* : Free Flow of Information

ترسخ مبدأ التدفق الحر للمعلومات فى يقين منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها

حتى شكل ذلك البند (التدفق الحر) أحد البنود شبه الدائمة فى جدول أعمال الدورات العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ (٥) .

وهو أحد المبادئ التى تبنتها الولايات المتحدة الامريكية ، وعملت على نقلها إلى الإطار الدولى ، حيث كانت تستهدف - فى ذلك الوقت - اختراق الشبكة البريطانية التى كانت تتحكم فى شئون الاتصال وكوابل المحيط ، وتعمل بمثابة رباط يجمع أواصر الامبراطورية الاستعمارية البريطانية (٦) . وقد أسفرت الجهود الأمريكية - فى هذا الصدد - عن إقامة نوع من التواصل ما بين وكالة الأسوشيتد برس ووكالة رويتر . ولا ينبغى أن نغفل تأثير العامل الاقتصادى الذى جعل فى الولايات المتحدة الأمريكية - بعد خروجها من الحرب بكيان سليم ومتماسك - القدرة على تصدير مبادئها للنظام الدولى ، والتى كان من بينها القرار التاريخى الذى أصدره الكونجرس عام ١٩٤٤ ، والذى تبنى بمقتضاه حرية تدفق الأنباء مستندا إلى توصيات جمعية المحررين ، حيث أعرب الكونجرس عن إيمانه العميق بحق العالم أجمع فى تبادل الأنباء من خلال وكالات الأنباء ، سواء بشكل فردى أو جماعى أو أية وسيلة أخرى ، دون تمييز فى المصادر أو التوزيع أو الالتزامات ، وطالب بضرورة حماية هذا الحق من خلال اتفاق دولى (٧) .

وسرعان ما تبنت الأمم المتحدة - حديثة النشأة - ذلك المبدأ ، وفى ديسمبر ١٩٤٦ صدر قرار المؤتمر العام لليونسكو بعمل مسح لاحتياجات الإعلام فى الدول التى أضيرت من الحرب ، وفى العام التالى امتد المسح لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير وسائل الإعلام بها . وبتفويض من لجنة حقوق الإنسان أنشأت لجنة خاصة باسم "Freedom of Information" . أوصت بإقامة مؤتمر لحرية الإعلام عقد فى چنيف عام ١٩٤٨ ، وكان ضمن موضوعاته الاهتمام

بأوضاع الإعلام فى الدول النامية خدمة للانسياب الإعلامى العالمى [٨] .

وقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية فى الإيحاء بأن مبدأ التدفق الحر للمعلومات يعنى الفرصة المتكافئة – فى الاستماع لكل الأطراف كما هو معروف فى التقاليد الصحفية الليبرالية من تبادل حر للأفكار ، إلا أن مؤتمر حرية المعلومات – الذى انعقد فى جنيف تحت إشراف أمريكى – قد أعطى انطباعا للوفود التى حضرته بأن الأمريكيين يريدون تأمين أسواق العالم لوكالاتهم من خلال ترويج مبدأ حرية تداول المعلومات ، على اعتبار أنه مبدأ يمثل امتدادا لقوانين السوق وليس كمبدأ فى حد ذاته . وقد أعطى تصريح "وليم بنتون رئيس الوفد الأمريكى هذا الانطباع ، حيث صرح بأن الولايات المتحدة سوف تبذل قصارى جهدها لتقليل الموانع التى تعوق حرية تدفق المعلومات بين الأفراد والدول ، كما أضاف أن الولايات المتحدة تهدف لإنشاء جهاز داخل الأمم المتحدة يكون دائم الانتباه للأهمية المتزايدة لحرية التعبير داخل الدول وبين بعضها البعض" . كما أن المعارضة الشرسة التى أبدتها الولايات المتحدة للجهود الصينية والهندية التى بذلت لحماية وكالات الأنباء الوطنية الناشئة أعطت نفس الانطباع [٩] .

ومن المهم فى هذا السياق أن نلفت النظر إلى طبيعة النظام العالمى السائد حينذاك لإدراك السبب فى تمسك الولايات المتحدة بمبدأ التدفق الحر للمعلومات واستخدامه كإحدى أدوات السياسة الخارجية إزاء النظم الشمولية [١٠] ، ويؤكد ذلك أن الدول الموقعة على إقرار مبدأ التدفق الحر للمعلومات وعددها فى ذلك الوقت خمس وأربعون دولة ، ٤٠٪ منها من دول أمريكا اللاتينية والباقى من الدول الأوروبية الحليفة ، أما الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية والدول النامية فقد كانت بعيدة عن هذا المجال . وقد برز التأثير الأمريكى والرؤية

الأمريكية لحرية الإعلام عند إرجاء التوقيع على اتفاقية حق الرد والتعليق الدولى لحين اتخاذ قرار نهائى فى مشروع اتفاقية حرية الإعلام التى أحدثت الجدل حولها فى اللجنة الاجتماعية للجمعية العامة للأمم المتحدة (١١) .

ومع قدوم الخمسينيات والستينيات ظهر اتجاه جديد داخل المنظمة الدولية ، فالاتحاد السوفيتى الذى انضم لمنظمة اليونسكو عام ١٩٥٤ اتخذ من مبدأ السيادة القومية مجابها لمبدأ التدفق الحر للمعلومات ، كذلك أخذت الدول المستقلة حديثا تبدى مطالبها فى تدفق حر متوازن ومتكافئ ، ووفقا للرفض التقليدى الغربى للقضايا التى يساندها المعسكر الشرقى بدأ التحالف الغربى ينظر إلى مطالب الدول النامية على أنها دعوة للحد من حرية المعلومات وإزكاء سلطة الدولة على مصادر الأنباء (١٢) .

وقد تبنت اليونسكو مطالب الدول النامية فى إعلان مبادىء التعاون الدولى الذى نص فى مادته السابعة على أهمية الانتشار الواسع للمعرفة والأفكار مع تجنب المواقف والآراء العدوانية (١٣) .

وقد رأت الدول النامية فى مفهوم الحق فى الاتصال الشعار الذى يحتوى على الأسانيد التى تدعم موقفها ، وتضمن الحفاظ على ذاتيتها وهويتها .

ثانيا : مفهوم الحق فى الاتصال : The Right to Communicate

ظهرت لأول مرة فكرة الحق فى الاتصال عام ١٩٦٩ من خلال مقال لجان دارسى Jean D'Arcey ذكر فيه أهمية تعديل النص على الحق فى الإعلام لنص أكثر شمولا ، وهو حق الإنسان فى الاتصال (١٤) .

وقد شرح دارسى فى مقاله طبيعة الحق فى الاتصال كعملية اجتماعية أساسية وجدت حيثما وجد الإنسان ، وتشكلت بحسب إمكانيات الاتصال

المتوافرة ، وبذلك يكون الفارق بين حق الاتصال والحقوق الأساسية الأخرى المعترف بها هو أن حق الاتصال نص ينبغى تطويره وفقا للتطورات الحادثة فى مجال الحق ذاته (١٤) .

وتكمن أهمية مقال چان دارسى التى جعلت الدول النامية تسعى للزج بموضوع إختلال التدفق الإعلامى إلى منظمة اليونسكو فى أنه قد لفت الأنظار إلى أن سياسات الاتصال وممارساته فى ذلك الوقت مستمدة من آراء وفلسفات وخلفيات ثقافية معينة دون الأخذ فى الاعتبار الثقافات الأخرى (١٥) .

وصار موضوع الحق فى الاتصال موضوعا للعديد من المنتديات الدولية ، كما حملت اليونسكو على عاتقها مهمة البحث فى طبيعة هذا الحق بهدف إقراره عالميا . ونشر ذلك المدير العام لليونسكو فى تقرير لعام ١٩٦٩ و ١٩٧٠ بأن ذكر "أن الإعلام بمظهريه : التوثيق وهو الذاكرة ، والاتصال وهو تبادل جميع أشكال التعبير إلى جانب الحفز جوهرى بالنسبة للحياة الروحية لليونسكو ورسالتها ، ولابد من قياس تقدم اليونسكو الحقيقى قبل كل شئ بما يمكن لها أن تفعله لتوفر للفرد وللجميع ذخيرة من المعرفة ونظاماللاتصال ، وكلاهما عالمى (١٦) .

وفى نفس الآونة أظهر مؤتمر مونتريال عام ١٩٦٩ لخبراء الاتصال – الذى أقيم تحت إشراف اليونسكو – أن التدفق العالمى للمعلومات يخضع للسيطرة الغربية ، ودعا إلى تحقيق التبادل فى اتجاهين وتداول متوازن للأنباء (١٧) .

ثم انعقد بعد ذلك المؤتمر السنوى للمعهد الدولى للإذاعة عام ١٩٧٣ ، وكان موضوعه الرئيسى "الإنسان وحق الاتصال" . وفى عام ١٩٧٤ دعا المدير العام لليونسكو لدراسة الحق فى الاتصال وتحديد أبعاده ، كما أصدرت اليونسكو إعلان الحق فى الاتصال عام ١٩٧٨ ، والذى نص فى مادته الثانية على ضرورة ممارسة حرية الرأى والتعبير وحرية الإعلام ، كجزء من حقوق الإنسان وحرياته

الأساسية ، وضمان حصول الجمهور على المعلومات عن طريق تنوع مصادر ووسائل الإعلام المهيأة له ، ليتاح لكل فرد التأكد من صحة الوقائع ، وتكوين رأيه بصورة موضوعية عن الأحداث ، ومنح الصحفيين حرية العمل والتسهيلات للحصول على البيانات وأفضل الظروف لممارسة عملهم . كذلك اشتمل الإعلان على عدد من المبادئ الأساسية لإسهام وسائل الاعلام في دعم السلام والتفاهم الدولى ، وعالج حق الاتصال في العديد من مواده ، كما اعتبر إقرارا قانونيا صريحا بوجود مشكلات تواجه حق الاتصال [١٨] .

وفي عام ١٩٧٨ اتخذ المؤتمر العام لليونسكو في دورته العشرين قرارا بتعزيز البحث في التدابير التي تستهدف ضمان حقوق الإنسان ، ومنها الحق في الإعلام ، وانعقدت بذلك سلسلة من الاجتماعات ، من أهمها ما تم في استكهولم عام ١٩٧٨، والذى أورد في تقريره النهائي :" يكاد يكون هناك إجماع في الرأى على أن الحق في الاتصال ليس مبدأ معترفا به قانونا ، وأنه مجرد مفهوم آخذ في التبلور ؛ ولهذا يجب دراسته والبحث عن تعريف له [١٩] . وبناء على ذلك تشكلت لجنة دولية لبحث مشكلات الاتصال في العالم عرفت باسم لجنة ماكبرايد [٢٠].

وعلى حد تعبير ديزموند فيشر Dismond Fisher – وهو رئيس اللجنة المكلفة بدراسة حق الاتصال – أن مفهوم هذا الحق يعبر عن مبدأ فلسفى أكثر عمقا ، وينطوى على تطبيقات أوسع نطاقا من الصيغ السابقة لحقوق الاتصال ، فهو ينبع من طبيعة الإنسان ذاته ككائن قادر على الاتصال ، وفي الحاجة الإنسانية للاتصال على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ، فهو مفهوم عالمى يؤكد على عملية الاتصال أكثر مما يؤكد على مضمون الرسالة ، وهو ينطوى على المشاركة ويوحى بالتفاعل المتبادل في نقل المعلومات ، ويتضمن المفهوم إيحاء

أخلاقيا وإنسانيا بمسئولية ضمان توزيع الموارد اللازمة لتحقيق الاتصال توزيعا عادلا على نطاق عالمى [٢١] .

والحق فى الاتصال يستند إلى الحق الطبيعى للفرد فى أن يجتمع مع الآخرين ، وأن يعبر عن نفسه ، وأن يعرف بغض النظر عن المصدر الذى تأتى منه هذه المعرفة ، وينسحب هذا الحق – من ناحية أخرى – على المجتمعات والأمم ، وفى ذلك ركزت الدراسة التى قدمها الدو ارماندو كوكا – أثناء الندوة التى نظمتها مؤسسة هانز سايدل فى مايو عام ١٩٧٨ – على أن حقوق الأمم فى الاتصال فيما يتعلق بالمعلومات الخارجية تشمل [٢٢] :

- الحق فى نشر المعلومات .
- التداول الحر والمتوازن للمعلومات .
- صون الذاتية الثقافية .
- التبادل الثقافى .
- حرية الرأى والتعبير .
- الحق فى استقاء المعلومات .
- حق التصحيح .
- حق الرد .

وخلاصة الأمر أن الدراسات حول مفهوم حق الاتصال أجمعت على أنه ينقسم إلى شقين رئيسيين [٢٣] :

الشق الأول : الانتفاع

بمعنى أن تكون وسائل الاتصال والمعلومات متاحة لكل فرد من أفراد المجتمع ، فلا تكون احتكارا للصفوة دون غيرها ، حتى ولو كانت الصفوة أقدر على الإفادة منها ، ولا تكون وقفا على سكان المدن دون الريف أو المناطق المعزولة ، ولا

يختص بها المتعلمون دون غير المتعلمين من الأميين وأشباههم ، ولا تقتصر فى التعبير عن فئة اجتماعية متميزة وتهمل الفئات الأخرى ، سواء كان مصدر هذا التميز الجنس أو العنصر أو اللغة أو الدين أو الانتماء السياسى .

الشق الثانى : المشاركة

والمقصود بها تحقيق أكبر قدر من المشاركة العامة فى العملية الاتصالية ، بحيث لا يقتصر دور الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة على مجرد تلقى الرسائل الإعلامية ، بل يمتد ليتحول إلى مشاركة إيجابية فى التخطيط والتنفيذ أيضا .

ويرى بعض الخبراء أن الحق فى الاتصال انبثق من مفهوم التداول الحر والمتوازن للمعلومات ، حيث يفترض هذا المفهوم اتصالا تبادليا يحمل فى طياته فكرتى الانتفاع والمشاركة وتلقى المعلومات وإعطائها ، وإن تكنولوچيا المعلومات والاتصال هى التى خلقت المشكلة ، وهى فى ذات الوقت التى وفرت السبل لحلها [٢٤] ، بما أن ضمان حق الاتصال يقتضى توافر المواد الفنية للاتصال لإرضاء الحاجات الإنسانية المتصلة بذلك [٢٥] .

ويرى البعض الآخر أن لحق الاتصال أربع ركائز أساسية [٢٦] :

١- الحرية

أى حرية التفكير والتعبير والإعلام ، وحرية الانتفاع بالإعلام ، واستخدام حق الرد ، وحرية الحياة الخاصة ، وصون التكتم ووقاية الذاتية الثقافية وحتى حرية رفض الاتصال ، ولا ينبغى أن تفرض الدول الكبرى والشركات العالمية مفهوما لتلك الحرية على حساب المجتمعات الضعيفة .

٢- المسئولية

والمقصود بها الاعتراف بالواجبات إزاء الغير على مستويات الأفراد والجماعات

والأمم . وإلى جانب مبدأ التنوع الثقافى والسياسى فإنه ينبغى مراعاة مسئولية وسائل الإعلام بالنسبة للدول النامية ، وبخاصة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وصون الوحدة الوطنية من أجل إقامة السلام الاجتماعى الذى يشكل أحد العوامل الأساسية لهذه التنمية ، كما أن هذه المسئولية تتطور وتتسع بحسب تطور واتساع رقعة انتشار وسائل الإعلام .

٣ - التعاون

يتطلب الأمر ضمان مبادئ التعاون والتبادل ، وتوافر الموارد على أساس عادل حتى يمكن ممارسة هذا الحق ، و إلا فإنه يكون لفائدة المحظوظين على حساب غيرهم ، وبالتالى على حساب الديمقراطية والحرية الحقة .

٤- التشريعات

إن الأمر يفترض تشريعات دولية ملائمة ، وقواعد سلوك وأخلاقا تحظى بكامل الاحترام على الصعيد الدولى ، كما يفترض وجود هيئة دولية لضمان احترام هذه القواعد .

إن حق الاتصال يدخل ضمن الحقوق والحريات المتعلقة بممارسة العمل الإعلامى الدولى ، وبالتالى فهو ضمن مفاهيم العلاقات الدولية ، إذ إن الحديث عن حق الرد والتصحيح الدولى هو علاقة دولية ، وحقوق المراسلين الصحفيين تمثل علاقة دولية ، وكذلك مسألة الانتفاع والمشاركة فى ثمار التقدم المعلوماتى هى كلها مسائل تشتمل على علاقات دولية .

ومع اتساع الحديث فى موضوع الحق فى الاتصال ، وتبنى اليونسكو لجهود الدول النامية فى هذا الإطار ، اتضح أن هذا الموضوع له وجه آخر فى رؤية الدول الغربية ، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص ، على

اعـتـبـار أن تلك الدول هى التى تمتلك تكنولوچيـا الاتصـال ، وتسـيطر على الاحتكارات والمؤسسات الكبرى فى مـجال المعلومات ، وظهر أن الوجه الآخر هو وجه اقتصادى يعبر عن المفهوم الغربى للإعلام باعتباره سلعة ينبغى أن تخضع لميكانيزمـات السوق ، والتى سوف تعمل على إفادة جميع الأطراف على المدى البعيد ، وأن تكنولوچيا الاتصال سوف تعمل على تصحيح الأوضاع المتعلقة بعدم التوازن فى التدفق .

بينمـا كـان رأى الدول النامـيـة أنه طالما لا تملك القدرة الاقـتـصـادية التى تمكنها من خوض غمار المنافسة فى هذا المجال ، فإن قوى السوق والتكنولوچيا سوف تعـمـلان على تعميق التبعية الإعلامية الحادة ، كـمـا أن امتـلاك الغرب للتكنولوچيا بشقيها – الثقيل والخفيف – يجعل من مبدأ حرية الإعلام وسيلة لفرض النفوذ والسيطرة الغربية فى الإعلام العالمى [٢٧] ، خاصة وأن البحوث والدراسات فى هذا المجال أثبتت أن المحصلة النهائية لمبدأ التدفق الحر كانت ازدياد المزايا المتاحة لمن يتوافر لديهم قدر أكبر من موارد الاتصال ، ويؤكد ذلك اندماج وسائل الإعلام فى شركات ضخمة لها أوجه نشاط أخرى فى مجالات غير مجال الإعلام . كما تقوم المؤسسات الضخمة متعددة الجنسية بتنظيم السوق الدولى للمعلومات والاتصال فى العالم ؛ والوحدة الاقتصادية التنظيمية الأساسية فى عالم الاقتصاد الرأسمالى الحديث هى المؤسسة المتعددة الجنسية ، حيث يسيطر على مجال الإعلام عدد قليل من تلك التجمعات الرأسمالية الاقتصادية الضخمة التى تخضع غالبتها للملكية الأمريكية ، وتسيطر على السوق العالمى لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات الإعلامية [٢٨] .

ومن ثم فقد وصفت الدول الغربية محاولات الدول النامية لإقرار مبدأ حق الاتصال بأبعاده على أنه محاولة لتغيير قواعد اللعبة ، وأن الدول النامية عليها أن

تطور قدراتها الإعلامية بدلا من السعى للحد من قدرات الآخرين [٢٩] .

ورأت الولايات المتحدة والدول الغربية أن فى سعى الدول النامية مهاجمة لجوهر الفكر الرأسمالى ، واتهمت اليونسكو بالتخلى عن الأهداف التى أنشئت للدفاع عنها ، وخضعت لخدمة أهداف سياسية معينة ، وكان فى ذلك الذريعة لانسحاب الولايات المتحدة ثم بريطانيا وسنغافورة من منظمة اليونسكو [٣٠] .

وعلى الرغم من أن العديد من الدول المشاركة فى الجهود لإقرار الحق فى الاتصال قد أشارت إلى بعض أركان هذا الحق فى تشريعاتها الوطنية ، مثل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة [٣١] "فى مصر ، والذى نص فى المادة رقم (٨) على أن للصحفى حق الحصول على المعلومات والإحصاءات والأخبار المباح نشرها طبقا للقانون من مصادرها ، سواء كانت هذه المصادر جهة حكومية أو عامة ، كما يكون للصحفى حق نشر ما يتحصل عليه منها" . وكذلك ما تنص عليه المادة (٩) "يحظر فرض أى قيود تعوق حرية تدفق المعلومات ، أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف فى الحصول على المعلومات ، أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن فى الإعلام والمعرفة ، وذلك كله دون إخلال بمقتضيات الأمن القومى والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا".

إلا أن التغير الذى طرأ على النظام العالمى – بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتحلل دول الكتلة الشرقية وظهور الولايات المتحدة الامريكية كقطب أوحد – أدى إلى انصياع المجتمع الدولى برمته للتعليمات والقواعد الأمريكية ، والامتثال لما تمليه بما فى ذلك من لفظ لجهود ومبادئ استنزفت عقود من الزمن . وبات على الكيانات الدولية أن تتبع قواعد اللعبة الأمريكية حتى يكتب لها الإستمرار .

وتعد التشريعات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية مثالا لتلك القواعد ، والتى ترتبط بشدة بالفكر الرأسمالى . ويأتى السعى لفرض تلك التشريعات بموجب الاتفاقيات الدولية تقنينا على المستوى العالمى لعملية الاحتكار المعلوماتى ، خاصة وأن التشريعات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية ترجع - تاريخيا - لعام ١٧١٠ فيما عرف بتشريع الملكة آن فى انجلترا ، إلا أن تصعيد الالتزام دوليا لم يبدأ إلا بعد زوال نظام القطبية الثنائية ، ودخول النظام العالمى مرحلة القطب الأوحد .

ثالثا : حقوق الملكية الفكرية Droits de la Propriete Intellectuel

يستخدم مفهوم حقوق الملكية الفكرية للتعبير عن الحقوق التى ترد على أشياء غير مادية . وتنقسم هذه الحقوق إلى قسمين : أولهما هو الحقوق الناشئة عن الملكية الصناعية ، والثانى هو الحقوق الناشئة عن الملكية الأدبية والفنية ، والقسمان يكفل لهما المشرع الحماية المدنية والجنائية [٣٢] .

بيد أننا فى هذا السياق نهتم بالطائفة أو القسم الثانى ، وهو حقوق الملكية الأدبية والفنية Proprieté Litterairet Artistique ، وهى الحقوق التى ترد على كل نتاج ذهنى مبتكر فى مجال العلوم والفنون والآداب . وعنصر الابتكار هو معيار حماية المصنفات ، حيث يقصد بالابتكار بصمة المؤلف الشخصية على مصنفه ، وهذه البصمة هى التى تجعل الجمهور ينطق باسم المؤلف إذا كان مشهورا ، وهى التى تسمح بنسبة المصنف إلى مؤلفه ، و الشرط الأساسى لحماية حق المؤلف هو أن يوجد له مصنف مبتكر [٣٣] .

المصنف الذى يتمتع بالحماية القانونية

يقصد بها كل نتاج ذهنى فى المجال الأدبى والعلمى والفنى أيا كانت طريقة أو

شكل التعبير عنه ، مثل الكتب والكتيبات وغيرها من المحررات ، والمحاضرات والخطب والمواعظ والأعمال الأخرى التى تتسم بنفس الطبيعة . ويضاف إليها المصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية ، والمصنفات التى تؤدى بحركات أو خطوات فنية والتمثيليات الإيحائية والمؤلفات الموسيقية ، سواء اقترنت بالألفاظ أو لم تقترن بها ، والمصنفات السينمائية ، ويقاس عليها المصنفات التى يعبر عنها بأسلوب مماثل للأسلوب السينمائى ، والمصنفات الخاصة بالرسم والتصوير بالخطوط أو بالألوان وبالعمارة وبالنحت وبالحفر وبالطباعة على الحجر ، والمصنفات الفوتوغرافية ، ويقاس عليها المصنفات التى يعبر عنها بأسلوب مماثل للأسلوب الفوتوغرافى ، أو المصنفات الخاصة بالفنون التطبيقية ، والصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والتصميمات والرسومات التخطيطية ، والمصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العمارة أو العلوم . كما تمتد الحماية لعنوان المصنف طالما كان له طابع ابتكارى متميز . ويتسع مفهوم المصنف ليشمل كل عمل ابتكارى معلوماتى يتضمن كيانا ماديا على اعتبار أن العلاقة بين المعلومات وصاحبها علاقة ملكية تحتاج لمد الحماية إليها على أساس أن التعدى على المعلومات جريمة ، ولكن إثباتها يتطلب وجود هذه المعلومات على دعامة مادية أو كيان مادى ، مثل برامج الكمبيوتر ، والتى يشار إليها باصطلاح المعلوماتية ، أى التعامل مع المعلومات من خلال نظام[٢٤] .

ويعد الابتكار L´originalité معيارا للحماية ، حيث لا يحمى التشريع سوى مؤلف المصنفات المبتكرة ، والتى تنقسم إلى :

١ - مصنفات الأدب ، أى المعبر عنها بكلمات إما مكتوبة مثل الكتب أو نصوص الأفلام السينمائية والمسرحيات والإرسال الإذاعى والتلفزيونى ، وإما شفوية مثل المحاضرات والخطب والمواعظ، ومن المفروض أن هناك

استبعادا مقررا لمصلحة الصحف والدوريات والمصنفات الموجهة إلى التعليم ، أو التى لها طابع أدبى أو تاريخى أو علمى أو فنى . وكذلك فقد نصت المادة ٢ من اتفاقية برن على الاستبعاد الجزئى أو الكلى للخطب السياسية والمرافعات التى تتم أثناء الإجراءات القضائية من الحماية ، وكذلك ما يتعلق بنقل المحاضرات والخطب والأعمال الأخرى التى تتسم بنفس الطبيعة ، والتى تلقى علنيا ، وذلك عن طريق الصحافة وإذاعتها وإحاطة الجمهور علما بها بالوسائل السلكية ، أو عن طريق تضمينها وسائل النقل للجمهور المنصوص عليها فى نفس الاتفاقية بما يبرر الهدف الإعلامى المنشود (٣٥) .

٢- مصنفات الفن ، وهى المصنفات التى تخاطب الحس الجمالى عند الجمهور. ومن المهم - فى هذا السياق - أن نعرض للحقوق التى تترتب على الملكية الفكرية ، وهى :

الحقوق التى تترتب على الملكية الفكرية (٣٦)

١- الحق الأدبى

وهو سابق على الحق المادى ومستمر بعد انقضاء الحق المالى ، وهو يمنح صاحبه مجموعة من السلطات .

أ - سلطة النشر من عدمه

أى أن المؤلف هو السيد المطلق لمؤلفه ، هو الذى يقرر النشر أو عدم النشر . وللمؤلف السلطة التقديرية فى ذلك ، حتى وإن كان قد تصرف فى حقوق الاستغلال المالى لمصنفه ثم رأى بعد ذلك عدم النشر ، فإن إجباره على النشر غير جائز ، ولكن يجوز إلزامه - فقط - بتعويض للناشر حسب قواعد المسئولية المدنية .

ب – سلطة سحب المصنف

للمؤلف سلطة سحب مصنفه من التداول بعد نشره إذا وجد أن تداوله يسئ إلى سمعته ، أو أن أفكار مؤلفه تتعارض مع أفكار الجماعة ، فيكون له وقف نشره أو عرضه أو إذاعته .

جـ – نسبة المصنف إلى مؤلفه

للمؤلف وحده الحق فى نسبة مصنفه إليه ، فله الحق فى أن ينسب إليه المصنف ، وكذلك الحق فى ألا ينسب المصنف لشخص آخر ، أو يجوز للمؤلف نشر مصنفه تحت اسم مستعار بدون اسم .

د – سلطة المؤلف وحده فى إدخال تعديلات

المفروض أن يكون للمؤلف سلطة تقديرية واسعة فى إدخال تعديلات على مؤلفه ، ولكن القانون فرق بين التعديلات غير الجوهرية وهذه من حق المؤلف ، والتعديلات الجوهرية والتى يجب عندها توافر نفس شروط السحب ، مع استثناء الترجمة التى يجوز فيها للمترجم الحذف مع الإشارة إلى أماكن ذلك الحذف ، ولا يحق للمؤلف منعه من ذلك .

ثانيا: الحق المالى

للمؤلف وحده حق استغلال مصنفه استغلالا ماليا ، سواء بنفسه أو بواسطة الغير ؛ لأن هذا الحق يعتبر حقا ماديا فينتقل للغير ، والمؤلف يباشر حقه المالى بطريق النقل المباشر من خلال الإذاعة والتليفزيون "حق الأداء العلنى" ، أو بالنقل غير المباشر عن طريق الطباعة . وفى كل الأحوال لا يجوز الاستغلال المالى إلا بإذن كتابى من المؤلف ، والكتابة شرط لانعقاد الإذن وليست للاثبات فقط .

والتساؤل المطروح هنا يدور حول ما إذا كان إقرار تلك الحقوق يتطلب وجود تشريع ينظمها داخل كل دولة ؟ إلا أن الإجابة عن هذا السؤال ربما كانت

موضحة لمكمن الخطر فى هذا الموضوع . حيث يعتبر الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المصنفات الأدبية والفنية بمثابة قوانين داخلية سارية فى البلاد الموقعة عليها ، بمعنى أن عدم إصدار قانون داخلى يتبنى أحكام الاتفاقية لا يحول دون المسئولية عند مخالفة هذه الاتفاقيات أو التمتع بمزاياها .

ولعل أهم هذه الاتفاقيات الدولية ؟ والتى أصبحت جواز المرور إلى السوق العالمية اتفاقية "الجات" بما تتضمنه من تنظيم لحقوق الملكية الفكرية عالميا (٣٧) .

اتفاقية الجات

هى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade ، وهى اتفاقية سعت إليها الدول الغربية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ؛ بهدف تحرير القيود الواردة على التجارة بين الدول والعودة إلى سياسة السوق المفتوحة فى ظل حرية التجارة ، ويلاحظ تزامن ذلك مع الدعوة للتدفق الحر للمعلومات .

وفى بداية الأمر لم يوقع على الاتفاقية سوى ثلاث وعشرين دولة عام ١٩٤٨ ، إلا أن التغير فى النظام العالمى والعلاقات الدولية قد انعكس على جولة أورجواى التى استمرت من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٣، والتى انتهت بقبول ممثلى ١١٧ دولة لهذه الاتفاقية ، حيث وقعها فى المغرب وزراء تجارة ١٢٥ دولة عام ١٩٩٤، من بينها تسع دول عربية .

ويسمى القسم الخاص بحقوق الملكية الفكرية من اتفاقية الجات باسم اتفاقية trips ، وهى متضمنة لأربعة مبادىء كبرى تقيد إرادة الدول ، وهى :

١- مبدأ عدم جواز التحفظ إلا بشرط

تنص المادة ٧٢ من الاتفاقية على أنه لا يجوز للدول أن تتحفظ على أى حكم من أحكامها دون موافقة الدول الأخرى ، وحيث إن موافقة الدول الأخرى أمر

صعب ، فقد أصبح من المؤكد استحالة التحفظ ، بينما كان من المفروض أن يصبح حق التحفظ حقا طبيعيا للدول النامية بوجه خاص من أجل حماية أوضاعها وظروفها الخاصة .

٢- مبدأ الالتزام بتحقيق المساواة فى المعاملة بين الأجانب والوطنيين

وهذا المبدأ أيضا يضر بشكل واضح بمصالح الدول النامية ، ويعد بمثابة امتياز يمنح للأجانب فى أية دولة ، حيث يمكن لأى أجنبى أن يقاضى أى مواطن بموجب هذا المبدأ ، مع صعوبة نسبة المصنف إلى مؤلفه فى الدول النامية التى لم تعرف هذه الحقوق إلا حديثا ، فى مقابل الدول الغربية التى تمرست على هذا الأمر ، وخاصة مع امتلاك تلك الدول للتكنولوجيا المتحكمة فى المعلوماتية .

٣ - مبدأ منح رعايا كافة الدول الأخرى المتعاقدة مزايا الدول الأولى بالرعاية

أى منح المنتمين لأية دولة عضو فى الاتفاقية المزايا والحصانات والمعاملات التفضيلية المقررة لأية دولة أخرى بناء على اتفاقية ثنائية أو إقليمية . فمثلا تنسحب المزايا التى تمنحها الاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف المبرمة عام ١٩٨١ على الدول الموقعة على اتفاقية الـ trips ، بينما كان من المفترض أن تتمتع الدول النامية ببعض المزايا النسبية التى توفرها لها الاتفاقيات الإقليمية أو الثنائية .

٤- مبدأ التزام الدول بتطبيق الأحكام الموضوعية للاتفاقية وادخالها فى قوانينها الوطنية ، ومنها :

أ - الاعتراف بحق المؤلفين وخلفهم فى التأجير التجارى للجمهور ، سواء بالنسبة لأصل المصنف ، أو لمجرد النسخ منه .

ب - إطالة مدة الحماية بالنسبة لبرامج الكمبيوتر بوجه خاص .

جـ - تقييد سلطات الدول فى وضع القيود على الحقوق الاستثنائية للمؤلف ، حيث أقرت المادة ١٣ من الاتفاقية وضع قيود قانونية على سلطات الدول فى وضع القيود على الحقوق الاستثنائية للمؤلف ، واشترطت أن تقتصر هذه القيود على الحالات الخاصة التى لا تمس الاستغلال المعتاد ، وألا تشكل ضررا غير مبرر بالمصالح المشروعة لأصحاب الحقوق . وتطبيقا لهذا المبدأ صدر فى مصر القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ المعروف باسم قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ، والذى عقدت له الندوة الممولة من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تحت رعاية كل من :

وزارة التجارة الأمريكية (USDC) ، وبرنامج تطوير القوانين التجارية (CLDP) ، ونوقشت فيها القضايا المتعلقة بإصدار الأحكام القضائية بشأن الملكية الفكرية فى مصر ، والتى تضمن برنامجها عرضا لتدريب القضاة فى مصر على كيفية إجراء المحاكمة المدنية على نسق المحاكم الأمريكية [٣٨] .

كما تجدر الإشارة إلى أن التوقيع على اتفاقية الجات يعد التزاما بأحكام اتفاقية برن بشأن حماية حق المؤلف حتى لمن لم يوقع عليهابماتتضمنه من أحكام مستحدثة فيما يتعلق بالكمبيوتر ، وكذلك التقيد بأحكام معاهدة باريس المعدلة سنة ١٩٩٧بشأن حماية الملكية الصناعية ، ومعاهدة روما ١٩٦١، ومعاهدة واشنطن ١٩٨٩بشأن حماية الدوائر المتكاملة . ومن الملاحظ أن هناك اهتماما خاصا ببرامج الحاسبات الآلية وبنوك المعلومات ، والسبب فى ذلك معروف ، حيث إن تلك الاتفاقيات تحمى الدول المصدرة لتكنولوجياالمعلومات ، حيث خصص قانون حماية حقوق الملكية الفكرية فى مصر الباب الثانى لمعالجة موضوع التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة ، وكذلك موضوع المعلومات غير المفصح عنها[٣٩] .

كما تجدر الاشارة إلى أن الاتفاقية تضع مجموعة من الالتزامات ، من بينها تحديد طريقة التنفيذ ، والتى تعنى أن للبلدان الأعضاء حرية تحديد الطريقة الملائمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ، وفقا للقواعد القانونية التى تنتهجها ، وحسب أساليبها القانونية التى تتبناها . فعلى سبيل المثال أثير فى فرنسا مشروع قانون لحماية كل ما يتعلق بحقوق الملكية المعنوية تحت مسمى "مشروع حماية ما لا تحميه قوانين الملكية الفكرية "[٤٠] . ولنا أن نتصور ما يمكن أن يتضمنه مثل هذا المشروع الذى قوبل برفض شديد من الفقه الفرنسى .

ومكمن الخطر فى هذا الموضوع هو أن شبكات الاتصال العالمية أصبحت الآن هى الوسيلة الأولى للحصول على المعلومات ، حتى أن رجال السياسة والأكاديمين وحتى رجال الإعلام أصبحوا يعتمدون عليها فى الحصول على أحدث الأنباء[٤١]. وهى كلها تكنولوجيا يتحكم فيها الغرب ، وتحميهاالاتفاقيات الدولية .

وعلى الرغم من أن هناك إجماعا فقهيا على التفرقة بين المعلومات من جهة وبين البيانات التى تمت معالجتها إلكترونيا من جهة أخرى . إذ إن المعلومات عنصرها الأساسى هو الدلالة لا الدعامة التى تجسدها ، ومن ثم ليس لها طبيعة مادية مؤكدة ، ومن الصعب – بالتالى – القول بالاعتداء عليها . أما البيانات التى تمت معالجتها إلكترونيا فتجسد كيانا ماديا يتمثل فى نبضات إلكترونية أو إشارات كهرومغناطيسية يمكن تخزينها على "وسائط" معينة ونقلها وبثها وحجبها واستغلالها وإعادة إنتاجها ، فضلا عن إمكانية تقديرها كميا من حيث المبدأ وقياسها . فهى ليست شيئا معنويا كالحقوق والآراء والأفكار ، بل إن لها فى العالم الخارجى المحسوس وجودا ماديا يصعب إنكاره [٤٢] .

إلا أنه على الرغم من ذلك فإن متابعة بعض صور التقاضى بموجب حقوق الملكية الفكرية فيما يسمى بالتعدى Trespass يمكن أن تبصرنا بما يحدث فى

الدول التى وقعنا على اتفاقيات معها تلزمنا بتطبيق قوانينها على النحو الذى نراه .

١- التعدى الإلكترونى من خلال شبكات الاتصال

شهد العديد من المحاكم فى الولايات المتحدة الأمريكية قضايا مرتبطة بقانون التعدى وذلك فيما يتعلق بالنقل الإلكترونى – دون الحصول على إذن – للإشارات ونقلها إلى الشركات العاملة فى مجال الحاسبات الآلية ، حيث تطرق الأمر إلى تهديد تلك الخدمات بما فى ذلك خدمات البريد الإلكترونى التلقائى E-Mail .

ففى إحدى الحالات الشهيرة أصدرت المحكمة الفيدرالية فى مايو ٢٠٠٠ إنذارا يمنع أحد المشروعات المعتمدة على شبكات الاتصال من استخدام برنامج هو بمثابة إنسان آلى يتغلغل داخل دليل شبكة الانترنت ، حيث يطلع على القوائم الخاصة بهذا الدليل ، ويعمل المشروع كموقع لتجميع تلك القوائم بالشكل الذى يسمح لمستخدميه بالبحث عن دلالة أى مصطلح فى العديد من المواقع على الشبكة فى نفس الوقت .

وقد اعتمدت المحكمة فى الإنذار الذى أصدرته على أن التعدى ناشىء عن الإشارات الإلكترونية التى أرسلها المشروع المدعى عليه إلى نظام الحاسب الآلى الخاص بالشركة المدعية ، وذلك على الرغم من أن الأخيرة لم تدع أن نظام الحاسب الآلى الخاص بها قد تعرض للإتلاف ، أو أنها عانت من أية خسارة مادية ، وإنما كانت الدعوى الخاصة بها تتعلق بالخسارة فى حدود السعة ، والتى نتجت عن أنشطة الإنسان الآلى الخاص بالمدعى عليه ، فهى حدود سعة تعد ملكية مخصصة كان ممكن للشركة استخدامها لأغراض أخرى . وفى أعقاب إصدار المحكمة لهذا الإنذار قام ثمانية وعشرون من أساتذة القانون المتخصصين فى موضوع الإنترنت برفع مذكرة تحت عنوان "أصدقاء المحكمة " مطالبين فيها

بإلغاء الإنذار . حيث رأى أساتذة القانون أن التجارة الإلكترونية تحمل إمكانية لازدهار الرفاهية الاجتماعية ، وذلك كنتاج لازدياد المنافسة ، ولأن المستهلكين لديهم الفرص للمقارنة بين عملية الذهاب من أجل التسوق وما بين سهولة التسوق عبر الإنترنت ، وأن هذا الإنذار يهدد بإهدار تلك الفوائد ، حيث يوفر الأدوات التى تمكن من منع المنافسة ، وهو ما ينطبق بالمثل على حالة الروبوت "الآلى" الخاص بالمدعى عليه ، وأضاف أساتذة القانون أن مثل هذا الإنذار يزيد من احتمال استخدام ذوى المواقع الفردية لقانون التعدى بغرض إغلاق وسائل البحث ، حتى من خلال الاتصالات البسيطة عبر تلك المواقع بما ينتج عنه إبطال الغرض الأساسى الذى قامت من أجله شبكة الإنترنت وهو التبادل الحر للمعلومات[٤٣].

وعلى الجانب الآخر ، فإن البعض يرى أن حرمة الحياة الخاصة the right of privacy مهددة بشدة من جانب شبكة المعلومات (الإنترنت) حيث تكون الحاسبات الآلية مرتبطة بعضها البعض بحاسب مركزى ، ثم بشبكة عنكبوتية عامة ، بحيث يتسنى بذلك تبادل المعلومات فيما بين المراكز المعلوماتية المتباعدة مكانيا والمختلفة من حيث أغراض تخزين البيانات بها . وتتبدى المخاطر المهددة للخصوصية من عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير أمان مطلق لسرية ما ينقل عبرها من بيانات ، وإمكانية استخدام هذه الشبكة فى الحصول – بصورة غير مشروعة – عن بعد على معلومات [٤٤] ، وكذلك بث معلومات مغرضة أو غير صحيحة .

وعلى الرغم من ذلك فإن محكمة مقاطعة كاليفورنيا رفضت دعوى بإنذار أقامتها شركة تقوم بأعمال السمسرة فى أغسطس عام ٢٠٠٠ ، حيث ادعت على شركة منافسة لها بأنها استخدمت أحد العملاء للدخول إلى موقعها على شبكة

الاتصال ، وقد أقامت المحكمة رفضها للإنذار على أساس أن إظهار الضرر الذى وقع غير كاف ، ومع ذلك فإنها تركت الباب مفتوحا لنظرية التعدى التى يمكن إثباتها بأساليب مختلفة . وقد أشارت المذكرة - سالفة الذكر والتى رفعها أساتذة القانون المتخصصون فى الإنترنت ومشكلاتها - إلى أن السماح لدعاوى التعدى بالانتصار على أساسيات عملية جمع المعلومات من خلال الإنترنت تشكل تهديدا خطيرا لوسائل الإعلام ، وأن استخدام مبدأ التعدى يخلق إمكانية إغلاق للانفتاح الذى حققته شبكة الاتصال ، ويعطى الحق لمستخدمى المواقع فى السيطرة على مفاتيح الدخول إلى الشبكة ، وأن التقدم الاجتماعى والاقتصادى الهائل الذى حققته الإنترنت يمكن أن يقوض - بشدة - من خلال سياج الأسلاك الشائكة الذى تمثله تلك التهديدات (٤٥) .

٢ - الملكية الفكرية وحرية الجهر بالقول

Intellectual Property and Freedom of Speech

تعد أحد المعوقات الخطيرة لحرية الجهر بالقول ، تلك القوانين التى تنصب على الحماية فيما يتعلق بالنشر والتى يقصد بها- أساسا- حماية التقدم فى مجال العلوم والفنون إلى مدى زمنى معين ، وحفظ تلك الحقوق للمؤلفين أو المبتكرين كحق شخصى فيما يتعلق بمؤلفاتهم أو مبتكراتهم أو اكتشافاتهم . إلا أن ذلك الحق يخلق مشكلة تتمثل فى كيفية البناء على تلك الأفكار أو الاكتشافات طالما أن هناك حظرا على الانتفاع بها، والاستخدام المسموح به فى الحالات الاستثنائية ، وهى النقد ، والتقارير الاخبارية ، والمحاضرات ، أو الاغراض الدراسية ، وحيث يكون هذا الاستخدام المشروع فى حدود قصوى معينة (٤٥). إلا أن سلطة النشر من عدمه تظل احتكارا لصاحب المصنف ، وفى يده أن يحجب النشر ، فيمنع بذلك الجمهور العام من الاستفادة بنتاج فكره أو

فنه ، كما وأنه يحول دون التراكم المعرفى ، والذى هو غاية أساسية للتقدم الإنسانى .

الخلاصة

تعد التداعيات التى تنتج عن تطبيق قوانين الملكية الفكرية متعددة ومشعبة ويظل التناقض الأساسى الذى تطرحه هذه الورقة قائما فيما يتعلق بازدواجية المعايير ، لا سيما فيما يتصل بالعلاقات الدولية ، تلك الازدواجية التى أصبحت تتجلى فى أكثر من صورة لها خلال الحقبة التى أعقبت تغير النظام الدولى وانتقاله من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية ، والتى يفضل البعض أن يطلق عليها صفة العولمة ، وهى صفة تعددت التفسيرات والتأويلات لها ، وتدرجت من أفضل الرؤى التى اعتبرت العولمة انفتاحا معلوماتيا يشمل العالم بأسره ، ويدخله فى شبكة اتصالية تنتهى به إلى التكافؤ فى جميع الفرص التكنولوجية والعلمية والاقتصادية والسياسية ، مع الاعتبار لحتمية الذوبان الثقافى والاجتماعى . بينما يراها البعض فى أسوأ تأويلات العولمة باعتبارها سيادة القوى التى تمتلك التكنولوجيا والمعرفة ، وتتحكم فى السياسة والاقتصاد الدوليين ، بحيث تنصهر باقى التكتلات والتجمعات والقوميات فى إرادة واحدة هى إرادة تلك القوى العظمى بما تمليه من اعتبارات ، وما تفرضه من قواعد للمعاملات .

ولا شك أن موضوع الملكية الفكرية هو حلقة من سلسلة من الموضوعات التى تنظمها تشريعات تدخلت فيها إرادة تلك القوى العظمى فى سبيل إعادة تشكيل كيان أساسى من الكيانات التى يقوم عليها البناء الاجتماعى ، ألا وهو الكيان التشريعى الذى هو بمثابة الجهاز العصبى الضابط للتفاعلات والانفعالات الاجتماعية ، وحيث تصبح تلك الفكرة من أسوأ نتائج العولمة . ولا تقتصر فقط

على ما ذكرناه فى هذه الدراسة ، كما وأنها لم تتضح بعد فيما يتصل بتنظيم تلك الحقوق دوليا ، وهو ما سيتضح خلال الأعوام القليلة القادمة .

إلا أنه فيما يتعلق بالحصول على المعلومات من خلال شبكات الاتصال والذى يعد التخوف الأساسى وموضوع هذه الورقة ، فإن ما طرحه البعض من تصور ، والذى يتمثل فى منح نوع من الترخيص بموجب اشتراك بمقابل مادى يتيح الدخول إلى مواقع يعتمد عليها فى الحصول على المعلومات الصحيحة والأخبار غير الملفقة ، فإن هذا الاتجاه يمثل خطرا أشد ، خاصة باعتبار دول العالم النامى دولا مستهلكة للمعلومات والأخبار ، وليست منتجة لها ، فإذا وصل بها الحال إلى الحد الذى يصبح فيه الحصول على الخبر أو المعلومة غير متاح إلا تحت شروط معينة ، سواء كان ذلك بالحصول على ترخيص بمقابل مادى ، أو كان بموجب اشتراطات خاصة بالنشر أو أية مساومات أخرى ، فإن ذلك يعنى وضعا فى منتهى الخطورة ، حيث لا يعد هناك معنى لاستخدام أية تعبيرات تتضمنها تشريعات تشير إلى تدفق معلوماتى . بل إن الأمر يستوجب – آنذاك – إعادة النظر حتى فى تشريعات الإعلام الداخلية لربما تستقى من الاتجاه العالمى ، وتضع قيودا جديدة على عملية تداول المعلومات .

المراجع

١ – حيزاوى ، عبد الكريم ، *الحق فى الاتصال وفق الأسس القانونية فى المغرب العربى* ، فى : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، *حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية* ، تونس ، ١٩٩٤ ، ص ٩٦ .

٢ – مصالحة ، محمد ، *دراسات فى الإعلام العربى* ، مركز التوثيق الإعلامى لدول الخليج ، السلسلة الإعلامية رقم ٣ ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٤٩ .

٣ – عبد الرحمن ، عزى ، الحق فى الإعلام والاتصال وابستمولوجية حرية التفكير وحرية التعبير ، فى : حيزاوى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

٤ – الغازى ، سجاد ، حرية الرأى والصحافة فى الوطن العربى ، *الدراسات الإعلامية* ، المركز العربى للدراسات الإعلامية ، العدد ٥٩ ، ص ١٠ .

٥ – خلاف ، هانى ، *أعمال الأمم المتحدة فى حرية المعلومات* ، المؤتمر السادس للاتحاد الدولى للدراسات المستقبلية ، القاهرة ١٦ – ١٩ سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ١٥٨ .

٦ – عبد الرحمن ، عواطف ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث ، *سلسلة عالم المعرفة* ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤١ .

Gauhar, Altaf, Free Flow of Information: Myths and Shiboleths, *Third World Quarterly*, vol. 1, No. 3, 1979, pp. 53-54.

٧ – عبد الرحمن ، عواطف ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٩–٢٢٠ .

٨ – Gauhar, (1979), op. cit., p . 54.

٩ – Roy, Marten, Developing Media in Developing Countries: A Historical Review of Policies, *Gazette*, vol. XXIV, No. 1, 1978, p. 4.

١٠ – Gauhar, (1979), op. cit., p. 55.

١١ – Lee, Chin, Chuan, The politics of Information Communication: Changing The Rules of the Game, *Gazette*, 44, 1989, pp. 75-79 .

Biryukov, N. S., *Television in the West and its Doctrines*, Progress Publishers, Moscow, 1981, p. 167.

١٢ – Lee, (1989), op. cit., p. 77.

Roy, (1978), op. cit., p. 2.

١٣ – العوينى ، محمد على ، *الإعلام الدولى بين النظرية والتطبيق* ، الأنجلو ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ص ٣٧–٣٨ .

١٤ – المصمودى ، مصطفى ، *الحق فى الاتصال على ضوء النظام العالمى الجديد* ، فى : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

١٥ – المصمودى ، مصطفى ، *النظام الإعلامى الجديد* ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٣ .

١٦ – Fisher, Dismond, The Right to Communicate: A Status Report, *UNESCO, Reports and Papers On Mass Comm.*, No. 94, Paris, 1984, p. 11.

١٧ – Stevenson, Robert L., *Communcation Development and the Third World: The Global Politics of Information*, Longman, New York & London, 1988, p. 41.

١٨ – جمال الدين ، هبة ، حق الاتصال فى المجتمعات النامية : دراسة فى تطور المفهوم ، فى : حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

١٩ – Fisher, (1984), op. cit., p. 17.

٢٠ – اليونسكو ، *أصوات متعددة وعالم واحد* ، تقرير اللجنة المشكلة لدراسة مشكلات الإعلام والاتصال ، ١٩٨١ ، ص ٣٦٤–٣٦٦ .

٢١ – Fisher, (1984) op. cit., p. 17.

الغلايينى ، عبد الرحمن ، *تدفق المضمون الدرامى العربى والأجنبى فى التليفزيون* ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الإذاعة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٢٣ .

٢٢ – Fisher, (1984), op. cit., p. 20.

٢٣ – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تقرير *اللجنة العربية لدراسة قضايا الاتصال والإعلام فى الوطن العربى نحو نظام عربى جديد للإعلام والاتصال* ، تونس ، ١٩٨٧ ، ص ص ٦٦–٦٩ .

٢٤ – رشتى ، جيهان ، تكنولوجيا الاتصال الجديدة وزيادة المشاركة فى العملية الاتصالية ، *مجلة النيل* ، الهيئة العامة للاستعلامات ، العدد ٣٩ ، أكتوبر ١٩٨٩ ص ٣٩ .

٢٥ – صابات ، خليل ، الحق فى الاتصال كأساس للمشاركة الاتصالية بهدف تحقيق التنمية الريفية ، ندوة *الإعلام والمشاركة فى التنمية* ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة . ١٩٩٢ ، ص ص ٢–٣ .

٢٦ – المصمودى ، مصطفى ، (١٩٨٥) ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٥–١٢٧ .

٢٧ – رشتى ، چيهان ، الإعلام الدولى : *الأسس العلمية لنظريات الإعلام* ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٤١٥ .

Gauhar, 1979, op. cit., p. 56.

٢٨ – رشتى ، چيهان ، ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٧ –٢٣٩ .

قنديل ، راجية أحمد ، أحداث العالم الثالث فى التغطية الإعلامية الدولية ، *الدراسات الإعلامية*، المركز العربى للدراسات الإعلامية ، العدد ٦٣ ، ١٩٩١ ، ص ص ٧٧–٧٨ .

٢٩ – Lee, (1989), op. cit., p. 76.

٣٠ – حافظ ، صلاح الدين ، الانحياز الإعلامى وحوار الثقافات ، *الدراسات الإعلامية* ، المركز العربى للدراسات الإعلامية ، القاهرة ، العدد ٦٥ ، ١٩٩١ ، ص ص ٤-٦ .

٣١ – قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة ، الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر (أ) فى ١٩٩٦/٦/٣٠ .

٣٢ – لطفى ، حسام ، النظام القانونى لحماية الحقوق الذهنية فى مصر ، *المجلة الجنائية القومية* ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد التاسع والثلاثون العدد الأول ، مارس ١٩٩٦ ، ص ١٩١ .

٣٣ – الرشيدى ، صلاح الدين وآخرون ، حق المؤلف والحقوق المجاورة فى إطار الملكية الفكرية ، عدد خاص ، *المجلة الجنائية القومية* ، المجلد الثانى والأربعون ، العددان الأول والثانى . مارس/ يوليو ١٩٩٩ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ص ٢٠١ . .

٣٤ – المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، *اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية* ، وثيقة باريس المؤرخة ٢٤ يوليو/تموز ١٩٧١ والمعدلة فى ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٧٩ ، چينيف ، ١٩٩٨ .
الرشيدى ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٨ – ١٦٢ .

٣٥ – لطفى ، حسام ، مرجع سابق ، ص ص : ٢٠١ – ٢٠٢ .
المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، *اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية* ، *مادة٢ (ثانيا)*.

٣٦ – راجع فى ذلك :
المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، *اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية* ، مرجع سابق .
الرشيدى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٤ – ٩ .

٣٧ – الرشيدى ، صلاح الدين وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص٣٥-٥٧ .

٣٨ – المركز القومى للدراسات القضائية ووزارة التجارة الأمريكية ، *المؤتمر القضائى القومى للقضايا المتعلقة بإصدار الأحكام القضائية بشأن الملكية الفكرية*، القاهرة ، من ٢١-٢٣ يناير ٢٠٠٣ .

٣٩ – الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢ مكرر قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ، ٢ يونية ٢٠٠٢ .

٤٠ – رشدى ، محمد السعيد ، الإنترنت والجوانب القانونية لنظم المعلومات ، بحث منشور ، المؤتمر العلمى الثانى لكلية الحقوق جامعة حلوان ، القاهرة ١٤ – ١٥ مارس ١٩٩٩ ، ص ص ٨٤-٨٥ .

٤١– Johnson , Thomas J. & Kaye, K. Using is Believing: the Influence of Reliance on the Credibility of on line Political Information Among Politicaly Interested Internet Users. *Journalism & Mass Communication Quarterly*, vol. 77, No. 4, 2000, pp. 865-879.

٤٢ – محمد السعيد رشدى ، مرجع سابق ، ص ص : ٨٥ و ٨٦ .

٤٣ - Bunker, Mattew D., Trespassing Speakers and Commodified Speech: first Amendment freedoms meet private property Claims, Journalism *& Mass Communication Quarterly*. vol. 77, No 4, 2000, pp. 716-717.

٤٤ - رشدى ، محمد السعيد ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

٤٥ - Bunker, Matthew D., op. cit., pp. 17-18.

٤٦ - Ibid. pp. 714-715.

Abstract

INFORMATION FLOW BETWEEN COMMUNICATION RIGHT AND INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS

Heba Gamal El Din

Information flow is the main theme of the study. Two different views lead the issue: the human right to have free flow of information, and the other which consider it as a private property, ruled by laws of intellectual property.

الحركات الاجتماعية فى مطلع الألفية الثالثة

بين إشكاليات التنظير وتحديات العولمة والتغيير

إبراهيم البيومى *

إذا كانت أضواء الاهتمام النظرى والعملى بالحركات الاجتماعية قد خفتت إلى حد كبير خلال العقدين الأخيرين ، فإن ذلك لايعنى أنها غدت أقل أهمية ، أو عديمة الفاعلية فى توجيه مسارات التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى كافة مجتمعات العالم المعاصر وإن كانت بدرجات متفاوتة بين البلدان الصناعية المتقدمة ، والبلدان غير الصناعية أو الأقل تقدما . وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإشكاليات الأساسية التى تكتنف مسار الحركات الاجتماعية ، والدور المأمول منها مستقبلا فى إطار التحولات الدولية الراهنة . وذلك من خلال التعريف بمفهوم "الحركة الاجتماعية" فى الغرب ، وبيان السياق السياسى والاجتماعى لظهورها فى مجتمعاته الرأسمالية بصفة خاصة ، وتحليل المكونات والخصائص التى تميزها ، مع بيان مالها من أبعاد استراتيجية فى سياق التحولات العالمية الراهنة .

تمهيد

تلهث النظرية وراء الممارسة [1] ، هكذا يؤكد أنتونى جيدنز فى كتابه "الطريق الثالث" ، وتنطبق مقولته هذه أكثر ما تنطبق على جهود التنظير لما عرف على نطاق واسع فى أعقاب الحرب العالمية الثانية باسم "الحركات الاجتماعية" Social Movements ، فقد ظل الاهتمام بها مكثفا حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضى تقريبا، غير أنه انتقل تدريجيا منذ ذلك الحين إلى مفهوم المجتمع المدنى Civil Society ، الذى بات خلال الربع قرن الأخير أكثر ذيوعا

* خبير ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وأعم شمولا ، وأكبر مقدرة على استيعاب كثير من الظواهر ، بما فى ذلك معظم الحركات الاجتماعية ، التى اكتسبت أبعادا جديدة تشير إليها – على سبيل المثال – حركات مناهضة العولمة . وأضحى التنظير للحركات الاجتماعية متأخرا أكثر من أى وقت مضى عن ممارساتها وتحولاتها المتلاحقة على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والعالمية .

وتعتبر الحركات الاجتماعية من المعالم البارزة فى مسيرة التطور الاجتماعى والسياسى لمجتمعات العالم المعاصر بصفة عامة ، والمجتمعات الرأسمالية بصفة خاصة . ويصدق وصف توم بوتومور لهذه الحركات بأنها من ظواهر المجتمعات الحديثة [٢] . وقد طرح ظهورها تحديات نظرية وعملية فى سياق تطور العلاقة بين المجتمع والدولة فى النظم الرأسمالية . فالحركات الاجتماعية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ، مثل حركة الحقوق المدنية للسود فى أمريكا ، والحركات الطلابية فى فرنسا ، قد تشكلت أساسا داخل المجتمع المدنى ، وليس فى الميدان المؤسسى للديمقراطية التعددية ، وهو الأمر الذى أدى إلى تهديد الحدود القديمة للدولة الإدماجية [٣] Corporatist State التى قامت – بصفة رئيسية – عبر عملية Process مأسسة الصراع الطبقى واستيعابه داخل مؤسسات النظام القائم ، وقد بلغت هذه العملية ذروتها المتطرفة قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية فى صيغة النظامين : النازى فى ألمانيا ، والفاشى فى إيطاليا .

وكشفت تجارب تلك الحركات فى الحقبة الماضية عن وجود اختلافات فى مستويات أدائها ودرجات فعالياتها ، وذلك فى ضوء الأهداف التى سعت إليها ، والآليات التى استخدمتها ، والسياق الاجتماعى الذى عملت ضمنه ، واللحظة التاريخية التى نشأت فيها أو مرت بها ... إلخ . ولكن الصعوبة الكبرى التى

واجهتها ولاتزال تواجهها هى أنها تعمل بعيدا عن الأطر الرسمية للنظام السياسى ، بمعنى أنها تفضل العمل من خارجه ، لا من داخله ، وهى وإن كانت بمثابة قاعدة لانطلاق النقد الاجتماعى ، إلا أنها تظل فى أغلب الأحوال تشكل فى مجموعها تكوينا غير محدد الملامح وغير متجانس إلى حد كبير(٤) ، الأمر الذى يؤدى إلى آثار سلبية متعددة تتركز فى انكفاء هذه الحركات على ذاتها ، وتقليل فعاليتها بصفة عامة .

ومن الملفت للنظر أن بلدان العالم الثالث شهدت - ولاتزال تشهد هى الأخرى- عديدا من الحركات الاجتماعية ، ولكنها مختلفة عنها فى البلدان المتقدمة، وذلك لاختلاف مسار ووضعية التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى والحضارى لكل منها . ومن ذلك على سبيل المثال : وجود شريحة واسعة من المواطنين "المهمشين" الذين يقفون خارج النظام الاقتصادى لبلدان العالم الثالث ، ووجود فوارق طبقية حادة في مجتمعات هذه البلدان ، بما فيها البلدان العربية (٥) ، وتعدد عناصر الانقسام الرأسى التى تقوم على أسس إثنية ودينية ، الأمر الذى يوفر بيئة ملائمة لظهور الحركات الاجتماعية على أسس دينية أو ثقافية أو إثنية أو شعبوية .

وسنتابع فى هذه الدراسة التعرف على الإشكاليات الأساسية التى تكتنف مسار هذه الحركات والدور المؤمل عليها مستقبلا فى إطار التحولات الجذرية للعولة . وذلك من خلال استعراض مفهوم الحركة الاجتماعية فى الغرب ، والسياق السياسى والاجتماعى لظهورها والمكونات والخصائص المميزة لها ، والأفق الاستراتيجي المتوقع أن تسهم من خلاله فى حل مشكلات المجتمعات المعاصرة .

أولا : فى مفهوم الحركة الاجتماعية

بالرغم من تراجع مفهوم الحركة الاجتماعية خلال العقدين الأخيرين لصالح مفهوم المجتمع المدنى ، إلا أن هناك من لايزال يدافع عنه من المفكرين المرموقين ، منهم على سبيل المثال عالم الاجتماع الفرنسى "آلان تورين" ، الذى يبنى دفاعه عن مفهوم الحركة الاجتماعية على أساس موقفه النقدى الرافض لفكر مابعد الحداثة باعتباره فكرا هداما للنموذج العقلانى الذى وصلت إليه المجتمعات الحديثة عبر نضالات مريرة على مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (٦) .

وثمة تصنيفات عديدة للحركات الاجتماعية ، فالبعض يصنفها إلى حركات ريفية وأخرى حضرية ، أو حركات قومية وأخرى عالمية ، وغير ذلك من التصنيفات التى تستند إلى أسس فئوية أو عرقية . ويرى كل من ريمون بودون – وفرانسوا بوريكو أن الحركات الاجتماعية تتشكل فى الفترات التى تعانى فيها المجتمعات من أزمة ، وتسهم هذه الحركات فى عملية التغيير وتجاوز الأزمة (٧) .

ويميز "نيل سملزر " بين نوعين من الحركات الاجتماعية هما : الحركات التى تسعى إلى تغيير القواعد والأحكام المعمول بها ، والحركات التى تهدف إلى تغيير القيم وتجديد الأخلاق(٨) . ويتحفظ كل من ر. بودون ، وفرانسوا بوريكو على هذا التمييز ، فالمواجهة بين مفهوم نفعى وآخر مثالى للحركة الاجتماعية – فى رأيهما– هى مواجهة خادعة ، إذ المشاركون فى حركة اجتماعية واحدة قد تحركهم دوافع مثالية وأخرى نفعية فى آن واحد . وفضلا عن ذلك فإن الحركات الموجهة نحو القيم لاتشكل كلا متجانسا ، فالإرهاب الروسى كان حركة اجتماعية على غرار المقاومة السلبية لغاندى ، وإن كان الأول يلجأ إلى العنف ، والثانى يجعل من تنكره للعنف أحد مبادئه الأساسية . ومع ذلك يمكننا اكتشاف سمة مشتركة بين كل الحركات الموجهة نحو القيم ، وهى أنها المكان الراجح لليقين

الذاتى Gesinnung حسب تعبير ماكس فيبر [٩] .

أما الفكر الماركسى فنجده فى عمومه يميز بين خمسة أنواع من الحركات الاجتماعية وهى : العمالية ، والطلابية ، والفلاحية ، والنسائية ، والثقافية . ويستند هذا التمييز إلى أن الفئات الاجتماعية الداخلة فيه هى التى تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية الشعوب والمجتمعات المعاصرة ، وهى فى الوقت ذاته القوى الرئيسية للإنتاج [١٠] ، كما أنها أكثر القوى الاجتماعية تخلفا فيما يتعلق بظروف عملها وأحوال معيشتها .

إن تاريخ أى حركة اجتماعية يبدأ فى الغالب الأعم بمرحلة من " التعبئة" الأولية ، بالمعنى الذى قصده كارل دوتش ، حيث قصد بالتعبئة حالة اجتماعية متسمة بتزايد الحركية الجغرافية (الهجرة الداخلية) والمهنية ، وسرعة توصيل الأفكار وانتشارها ، وكثافة الاتصالات ، أى أن تعبئة المجتمع – فى المعنى الذى استعمله دوتش – تشكل واحدة من مقدمات ظهور الحركات الاجتماعية . ولكن هذا الشرط لايكفى ، إذ يقتضى أن يتحرر الأفراد من القيود التقليدية ، وأن يطوروا قدرة تنظيمية يستطيعون بفضلها تحديد أهداف مشتركة، ووضع الموارد المطلوبة للوصول إلى هذه الأغراض موضع العمل .

وعادة مايلاحظ فى بدء عملية التعبئة وجود مرحلة يمكن تسميتها المرحلة البرونية Browniesm (نسبة إلى Robert Brown ، وهو عالم نبات اكتشف الحركة المستمرة فى الجزئيات المجهرية السابحة فى أحد السوائل) ويقصد بها مبادرات لامركزية وغير منسقة تطبع بدايات الحركة ، ويطلق هيرشمان على هذه المرحلة اسم مرحلة "العنف اللامركزى" ، وتليها مرحلة العمل المنظم [١١] . وقد خلص إيرك هوفر من دراسته لعدة نماذج مختلفة من الحركات الاجتماعية ذات الطابع الدينى إلى أنها تمر بثلاث مراحل هى :

١ - التبشير بالفكر الجديد .

٢ - حشد التأييد الاجتماعى له .

٣ - تغيير الواقع ، أو الإسهام فى تغييره .

ويغلب على كل مرحلة نمط خاص من النشاطات والبرامج التى من المفترض أن تسهم فى تحقيق أهداف الحركة [١٢] .

ويؤكد بعض علماء الاجتماع - من ذوى النزعة النقدية - على أن المكون الدينى حاضر فى جميع الحركات الاجتماعية وليس فى الدينى منها فحسب ، فحتى أولئك الذين يتصرفون على أنهم مجموعات ضغط فى خدمة مصالح ضيقة جدا ، نجدهم يستدعون قيما مقدسة . ولعل هذا هو ما يفسر لنا لماذا اتسم - تاريخيا - عدد مهم من الحركات الاجتماعية بالطوباوية (والأمثلة على ذلك كثيرة منها : الحركة الاشتراكية ، والحركات الوطنية) .

ومن المهم أن نؤكد مرة أخرى على أن مفهوم الحركة الاجتماعية لايزال ينبض بالحياة ، بالرغم من التراجع الذى أصابه بفعل صعود موجة المد الأخيرة لمفهوم المجتمع المدنى . ومن الشواهد على ما نقول أن عددا من الجماعات والتنظيمات التى ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية بهدف مناهضة العولمة و"النيولبيرالية" أصرت على تسمية نفسها باسم الحركات الاجتماعية ، وتصدر بياناتها تحت هذا الاسم ، ومنها مثلا : "نداء الحركات الاجتماعية/بورتو أليجرى" [١٣] ، ضد الليبرالية الجديدة والحرب ، ومن أجل السلام والعدالة الاجتماعية .

إن مفهوم "الحركة الاجتماعية" مفهوم مرن ، وهو يشير إلى مسعى جماعى لتكريس التغيير أو مقاومته فى المجتمع الذى تظهر فيه الحركة الاجتماعية [١٤] ، كما أن هذا المفهوم يعتبر أكثر اتساعا من مفهوم الحزب أو جماعة المصلحة ، أو

التوجهات الاجتماعية ، أو الحشد الجماهيرى ، كما أنه ذو صلة وثيقة بعمليات التغيير الاجتماعى والسياسى والحرمان النسبى والأزمات التى تصاحب فترات الانتقال فى حياة المجتمعات .

ثانيا : السياق التاريخى للحركات الاجتماعية فى الغرب

نشأت معظم الحركات الاجتماعية الحديثة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة فى ظل أزمة هيكلية شاملة تعرضت لها "الدولة الرأسمالية" ، قبيل وبعد الحرب العالمية الثانية ، وقد عجزت عن معالجتها "الكينزية" (نسبة إلى عالم الاقتصاد المعروف جون مينارد كينز ، الذى ذاعت آراؤه عن ضرورة تدخل الدولة لمعالجة الآثار السلبية للرأسمالية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية) ، وعجزت عن معالجتها أيضا "الديمقراطية الاجتماعية" ، (ويقصد بها فى أحد أهم معانيها الكلاسيكية : بناء دولة رفاهية شاملة تحمى المواطنين من المهد إلى اللحد ، مع إعطاء دور محدود للأسواق ، وفرض هيمنة الدولة على المجتمع المدنى) وقد دعى أنصارها إلى تدخل الدولة مع السماح بدور محدود للسوق ، وبناء اقتصاد مختلط فى تلك الفترة نفسها التى أعقبت الحرب العظمى ، متأثرين بآراء كينز بالرغم من أنه لم يكن اشتراكيا[١٥] . لم يفلح أى منهما فى مواجهة تلك الأزمة ، وأدت الجهود التى بذلت لتعزيز وتقوية الرأسمالية إلى زيادة حدة المشاكل التى تعانى منها وإفساح الطريق أمام ظهور ونمو الحركات الاجتماعية المختلفة .

ويذهب كارل بوجز Carl Boggs (أحد أهم منظرى الحركات الاجتماعية المعاصرين) إلى أن مرجع شدة حدة هذه الراديكالية ، عمق الأزمة التى عانى منها المجتمع الصناعى الرأسمالى[١٦] ، وأن هذا هو سر قوتها ؛ إذ هى على حد التعبير الشهير عند جرامشى Gramsci "تملك قدرة التوسع الثقافى" ، وقد ظلت

مستعصية على محاولات استيعابها فى هياكل السيطرة الإدماجية للدولة ، كما أن المناخ الذى ظهرت فيه ساعدها على النمو ، ومن أبرز خصائص ذلك المناخ زيادة سلبيات نموذج النمو الصناعى ، وتدمير البيئة الطبيعية ، وتفاقم الشعور بالاغتراب الاجتماعى .

إذن فالسياق التاريخى العام – الاجتماعى والسياسى– الذى نشأت فيه الحركات الاجتماعية فى الدول الرأسمالية المتقدمة هو سياق "الأزمة". ولكن ما أهم عناصر هذه الأزمة التى شكلت المناخ العام لظهور تلك الحركات ؟

إن أهم تلك العناصر يتمثل فى الآتى :

أ- تخلخل الديمقراطية الإدماجية فى الدولة الرأسمالية

ساد نموذج الديمقراطية الإدماجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الستينيات من القرن العشرين ، وقام على أساس فكرة العقد الاجتماعى بين العمال وأصحاب الأعمال والحكومة ، وجعل الصراع محصورا فى مؤسسات ، وتحقيق المشاركة من خلال مؤسسات قانونية داخل جهاز الدولة . وشكلت هذه المؤسسات منظومة مستقرة لجماعات المصالح ؛ سمحت بالتفاوض بين جماعات المصالح من ناحية ، والدولة من ناحية أخرى ، طبقا لقواعد وأعراف محددة ومعروفة مسبقا .

ومع بزوغ تمردات اليسار الجديد خلال الستينيات ، وعندما أصبح عدد الحركات الاجتماعية الجديدة نشطا فى الحياة السياسية : مثل "حركة الطلبة والحركات القومية والإثنية والنسوية"[١٧] ؛ بدأ ذلك العقد الاجتماعى يفقد أساس معناه ، وأصبحت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا تواجه أزمات جادة تتحدى شرعيتها القائمة على أساس الحرية الاقتصادية والسياسية ، الأمر الذى أجبر الدولة الإدماجية على "التدخل" لكى تمهد الطريق

للتراكم الرأسمالى ، وتحتوى ما يواجه النظام من صعوبات فى سبيل تحقيق هذا الهدف ، وقد أنجزت دول متعددة هذه المهام - وجاء نجاحها فى ذلك بدرجات متفاوتة - ولكن المشاكل بدأت تثور فى مواجهة الدولة : مثل صعوبة التوفيق بين مقتضيات نظام السوق وضرورات تدخل الحكومة أو نظام اللاسوق[١٨]. ويؤكد جيدنز ، فى هذا السياق ، على أن النزعة المحافظة الأمريكية كانت تكن العداء منذ أمد بعيد للحكومة المركزية ، واستندت التاتشرية على هذه الأفكار ، فضلا عن الشكوك الليبرالية الكلاسيكية حول دور الدولة ، التى نهضت على مقولات اقتصادية حول الطبيعة الأعلى تفوقا للأسواق[١٩]. لقد أدى التدخل المتزايد إلى تدعيم قوتها وتوسعها على حساب المجتمع المدنى ، وعن هذا التطور الذى يصفه بوجز بأنه طفيلى ومتضخم للدولة نجمت عدة آثار أهمها الآتى :

١ - تآكل دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبى

قد أعاق هذا التآكل وجود حرية تعددية حقيقية ، وظهر ما يطلق عليه نخبة محدودة وتنافس مقيد داخل إطار من الإجماع المعيارى المشترك بخصوص عدة مبادىء أساسية مثل : الولاء للرأسمالية ، والقبول الضمنى بالصيغة الاحتكارية ، والسماح بحدوث مفاوضة جماعية ، ومفاوضة بين جماعات المصالح والنظام ، والتركيز على الأيديولوجية المعتدلة . ونتيجة لذلك اندمجت الأحزاب السياسية ودارت فى فلك الحكومة ، وأخذت شكل الأجهزة الملحقة بالدولة ، ومن ثم فشلت الأحزاب فى أداء وظيفتها الطبيعية ؛ فحتى أوقات الانتخابات نجدها تتوخى الابتعاد عن القضايا الملحة والخلافية ، ولا تركز عليها فى برامجها وحملاتها الانتخابية . ولعل فى التقارب الذى حدث إلى حد لامس التطابق بين نسبة التصويت التى حظى بها كل من الحزبين الديمقراطى والجمهورى فى الانتخابات الأمريكية التى جرت عام ٢٠٠١م دليلا واضحا على ذلك .

ويمكن القول بشيء من الثقة أن دور الأحزاب أصبح أكثر ميلا إلى إضفاء الشرعية على الدولة الإدماجية ، وفي أكثر من مناسبة بدت الهوية الأيديولوجية لهذه الأحزاب باهتة ؛ إذ طغت براجماتيتها على أيديولوجيتها ، وتمثلت هذه البراجماتية في التزام الأحزاب المحافظة على الاستقرار المؤسسي . وليس أدل على ذلك من الانخفاض الملحوظ في المشاركة بالانتخابات العامة في الدول الغربية عموما، وفقدان الثقة بالسياسيين خصوصا[٢٠]. ويعتقد بعض منظرى الديمقراطية الغربية أن مشكلة هذه الديمقراطية الأساسية كامنة في الاغتراب الاجتماعي عن المؤسسات التمثيلية ؛ أي في انعدام الديمقراطية المشاركة"[٢١].

٢ - إفراغ المشاركة والتعددية من مضمونها

وذلك لأن نمو قوة الدولة ودمج الأحزاب السياسية فيها قد جردت قطاعات واسعة من المواطنين - خاصة أولئك البعيدين عن مراكز القوة - من حقوقهم المدنية من الناحية الفعلية ، وتحول النموذج الليبرالي للمشاركة الديمقراطية إلى عقد اجتماعي تعددي يضم النخب الحكومية ، ونخب جماعات المصالح ، والأحزاب . إن غياب النقاش الحقيقي ، والافتقار لمنافسة سياسية حرة قد أديا إلى ترك الهيئة الناخبة أمام خيارات محدودة جدا ، وضيقة للغاية ، مما دفع بعض الباحثين إلى تحبيذ "نظرية القلة الحاكمة"[٢٢] ، عوضا عن تلك الديمقراطية الشكلية ، التي أصبحت المشاركة فيها خاوية من معناها، وانحصرت في البعد الشكلي والرسمي الإجرائي .

وكان من نتائج ما سبق أيضا ، ظهور أعمال تمرد ، وانخفاض نسبة المشاركين في التصويت ، وتزايد الشك في السياسيين ، واتساع ظاهرة اللامنتمين الذين لا يشاركون في التصويت[٢٣] ، إلى جانب ذوي الأصوات المستقلة ، ومن ثم نشوء الحركات الاجتماعية أو دعم ما هو قائم منها . وقد تحول

نشاط جماعات المصالح – هى الأخرى – إلى "الإدماجية" ؛ بمعنى تبنيها إطارا مؤسسيا للمفاوضة الجماعية ، بحيث شملت هذه المفاوضات أطرافا عديدة مثل الدولة ، ورجال الأعمال ، والعمال ، وهكذا أصبحت الإدماجية تعبر عن حالة لنمو النظام الرأسمالى ؛ حيث استطاع هذا النظام أن "يستوعب معظم تلك الحركات ضمن مبناه"[٢٤] ، وأضحت الدولة فيه تقوم بدور الوساطة ، ولا تسمح – فى الوقت نفسه – بوجود صراع يتحدى المتطلبات العليا للعقلانية الاقتصادية (النمو الاقتصادى – تعظيم الربح – الإنتاجية) .

إن ما سبق يدل دلالة واضحة على تدهور النظام الحزبى ، ونشوء إدماجية جماعات المصالح ، التى تسمح لبيروقراطية الدولة والرأسمالية الاحتكارية بالعمل على اختراق المجتمع المدنى ، الأمر الذى يخل بأسس التوازن – النظرى والعملى – بين ثلاثية "الدولة ، والسوق ، والمجتمع المدنى" [٢٥] ؛ فالدولة تضع نفسها نظريا فوق القوى الاجتماعية المتصارعة ، ولكنها فى الواقع تفرض نفسها على كافة جوانب الحياة الاجتماعية من خلال الأوامر التكنوقراطية ، واستيعاب المطالب الشعبية فى الحدود الإدماجية . ولكن ما أن تبدأ هذه التركيبة فى مواجهة مشاكل الركود والضغوط الاجتماعية الكثيفة ، فإنه سرعان ما يتآكل النموذج الإدماجى ويحتدم الصراع من جديد .

ب – الآثار السلبية لتجديد الرأسمالية نفسها

إن حالة الاحتقان الاقتصادى للرأسمالية الذى أخذ مظاهر متعددة : مثل ضعف معدلات النمو ، وعدم استقرار العملة ، والأزمات المالية الحادة ، وتصدع دولة الرفاه بصفة عامة ، بل والانقلاب عليها بشكل واضح ، على نحو ما يشير إليه مثلا شعار حزب العمال البريطانى بزعامة بلير "من الرفاهية إلى العمل" [٢٦] ، كل هذا دفع هذه الدول – وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية – إلى تفعيل الثورة

العلمية التكنولوجية فى بناء قطاعات جديدة وحيوية (فى مجالات الإلكترونيات ، والكمبيوتر ، والطاقة الذرية ...) ، وقد استلزم تنفيذ هذه الاستراتيجية الاعتماد على تدخل الدولة والتخطيط والتعاون بدرجة كبيرة من رجال الأعمال والعمال .

ولكن النتائج التى كانت متوقعة أتت ببعض الآثار العكسية السلبية ؛ فالاعتماد على تكنولوجيا متقدمة كان من شأنه التقليل من فرص العمل ، وزيادة حدة البطالة وإحداث حراك لرأس المال نحو البلدان التى لديها عمالة رخيصة – أى إلى دول الأطراف – فضلا عن ازدياد حدة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوربا الغربية ، ونشوب الحرب التجارية والمطالبة بالحماية . إن إعادة تدوير رؤوس الأموال فى مناطق طرفية مثل : (البرازيل ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان) تعنى إغلاق مئات من المشروعات فى الولايات المتحدة نفسها فى مجالات عديدة ، كما تعنى فقدان الملايين لأعمالهم ، ومن ثم رصيد اجتماعى لنمو وازدهار الحركات الاجتماعية ، ومنها بطبيعة الحال حركات مناهضة العولمة ، ومنتدى بورتو أليجرى الاجتماعى [٢٧] .

وفى غمار تلك العمليات ، حدثت هوة واسعة بين المجال السياسى والمجال الاجتماعى ، مع غلبة الطابع السياسى على الاجتماعى "كأن الحياة الاجتماعية لم تعد سوى إطار للمنظومة السياسية" ، على حد تعبير آلان تورين [٢٨] . وظهرت انقسامات داخل الفئات المتضررة نفسها ، وذلك بسبب السياسات الإدماجية الجديدة .

وكما أكد كارل بوجز فإن الحركات الاجتماعية /الشعبية قد وجدت مساندة واسعة نسبيا داخل الشرائح المتجذرة فى قلب المجتمع المدنى[٢٩] ، والتى عادة ما تشمل عمال الخدمات ، والعمال المهنيين ، والعمال الذين يعملون فى أعمال ذهنية ، وكذلك العمالة المهمشة ، وهكذا ظهر اتجاه يقول بفصل المجالات

العامة عن الخاصة ، والاتجاه نحو الاستقلال المحلى ، وانتشار مراكز الأنشطة الحياتية المتعلقة بالعمل ، والأسرة ، والجماعة ...إلخ .

وهكذا فإن حركات الاحتجاج والرفض الاجتماعى فى الستينيات أنتجت سلسلة من المنظمات المضادة ، التى قامت بصفة أساسية على حشد الجماهير لمواجهة سياسات الهيمنة الاقتصادية والعدوان على البيئة وتهميش الفئات الضعيفة ؛ وحاولت التأثير فى سياسات حكوماتها دون أن تسعى للسلطة . وبتأثير هذا التحول التركيز على الطابع التسييرى للمجتمع المدنى ، عوضا عن الطابع المطلبى للحركات الاجتماعية ، وأضحى الجدل الفكرى أكثر انشغالا بتحديد جوهر المجتمع المدنى وتعيين كينونته المستقلة عن الدولة ، باعتبار "أن المجتمع المدنى الصحيح هو الذى يحمى الفرد من القوة الطاغية التى تملكها الدولة" [٣٠] . وغدت الحركات الاجتماعية فى مطلع الألفية الثالثة لا تشكل سوى أحد مكونات هذا المفهوم .

جـ - مسارات متعاكسة بين البيئة والتقدم التكنولوجى والتصنيع

ألحق التراكم الرأسمالى أضرارا بالغة بأساسيات البيئة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية (الهواء – الماء – التربة – الفضاء) ، وأدى إلى انتشار التلوث والكيماويات السامة والإشعاع ، وترتب على كل ذلك حدوث عدم توازن مع الطبيعة . وتشير الأرقام التى تقدمها جماعات الدفاع عن البيئة إلى أن نسبة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية فى انبعاث الغاز عالميا تربو على ٢٤٪ فى حين أن عدد سكانها لا يزيد عن ٤٪ من مجموع سكان العالم [٣١] . وقد كشف مؤتمر قمة الأرض الذى انعقد سنة ١٩٩٢ فى ريو دى جانيرو عن حجم المخاطر البيئية التى يتعرض لها كوكب الأرض [٣٢] ، ومن ذلك فقط على سبيل المثال : أنه "فى حال وقوع كارثة التغير المناخى ، المتوقع حدوثها فى بواكير عقد الأربعينيات

من القرن الحالى ، فإن الهجرات البشرية المنتظرة يمكن أن تشمل حوالى ١٠٠ مليون نسمة هربا من الفيضانات والدمارات القارية الناجمة عن هذه الكارثة"[٣٣] . ولعل مثل هذه المخاطر هى من أسباب تنديد الحركات الاجتماعية (منتدى بورتو أليجرى مثلا) بالدول الصناعية الكبرى عامة ، وبالولايات المتحدة خاصة ، التى توجه لها انتقادات إضافية ، منها أنها انسحبت فى مارس ٢٠٠١م من برتوكول كيوتو الموقع سنة ١٩٩٧م . وأن الشركات متعددة الجنسية لا تتردد فى اتخاذ أى قرار يضمن هوامش ربحها ، ونظرا للقوة التى تمثلها هذه الشركات فإن الحكومات تدير الأزمات الناجمة عن سياساتها باللجوء إلى الخصخصة ، وتخفيض الميزانيات الاجتماعية ، والانتقاص من حقوق العمال وصغار الموظفين ، ولا ينجم عن ذلك سوى مزيد من الاستبعاد والإفقار على المستويين : الوطنى داخل كل مجتمع ، والإقليمى داخل المنظومة العالمية [٣٤] .

إن ما سبق يشير إلى أن الدولة الإدماجية والليبرالية الجديدة ، لم تتخلخل علاقتها بالمجتمع المدنى فقط ، ولكن أيضا فى علاقتها بالبيئة الطبيعية ، وهذه المشكلة – أى مشكلة البيئة – لا يحلها المزيد من التقدم التكنولوجى وتحقيق التراكم الرأسمالى ، بل إنه يزيدها تفاقما . ولهذا السبب نلاحظ أن أهداف المحافظة على البيئة أضحت تحتل موقعا بارزا فى برامج معظم جماعات البيئة ، والحركات الاجتماعية ، والأحزاب المعبرة عنها ، مثل أحزاب الخضر .

د - اقتصاد الحرب الدائم يضعف المجتمع المدنى

يعتبر تزايد الإنفاق العسكرى باطراد على مستوى العالم خلال نصف القرن الماضى مؤشرا بالغ الأهمية على احتدام الأزمة الرأسمالية العالمية ، والليبرالية الجديدة التى تمخضت عنها . فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تخصص ميزانية للدفاع والتسلح سنويا بمبلغ يقرب من ٣٠٠ مليار دولار ، وهو

مبلغ يعادل ما يقرب من نصف إجمالى الناتج القومى الإجمالى السنوى للدول العربية مجتمعة حسب الأسعار الجارية لسنة ٢٠٠٠م [٣٥] . وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة إلا أن سباق التسلح استمر دون توقف فى مناطق شتى من العالم ، وقد أدى هذا السباق المحموم للتسلح إلى تقوية سيطرة الدولة ، وحدوث استنزاف دائم للقطاعات المدنية ، وللموارد التى كان من المفترض ، أو من الأفضل ، أن تخصص لخدمة القطاعات الفقيرة .

إن هذا التدعيم لقوة الدولة بسبب عامل اقتصاد الحرب الدائم أدى إلى إضعاف المجتمع المدنى من جهة ، وتحفيز الحركات الجديدة المضادة للنهج الرأسمالى و "للدولة باعتبارها أداة حامية لهيكل القوة غير المتوازن فى المجتمع"[٣٦] من جهة أخرى . وأدى هذا إلى تفاقم أزمة الشرعية ، ومن ثم وسعت أزمة الشرعية هذه الساحة للحركات الاجتماعية ولسواها من جماعات ومؤسسات المجتمع المدنى من أجل تكثيف الضغوط الرامية لنزع السلاح ، وإعادة تخصيص الموارد التى كان يستنزفها، وتوجيهها "لحل مشاكل الفقر والجوع والمرض والبيئة التى نكبت بها الإنسانية"[٣٧] ، وبدأت تتآكل النماذج القديمة للتفكير والسلوك ، وتظهر نماذج جديدة كجزء من عملية ممتدة ، يتوقع الكثيرون لها أن تؤدى لحدوث تغييرات عميقة فى الثقافة السياسية .

ثالثا : المكونات الهيكلية للحركات الاجتماعية الجديدة

تختلف الحركات الاجتماعية الجديدة عن أنماط المعارضة ذات الطبيعة اليسارية الماركسية التى عرفتها مجتمعات أوربا الغربية بدرجات متباينة منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وذلك من حيث أن هذه الحركات تتضمن عناصر هيكلية راديكالية جديدة ، أهمها ما يأتى :

أ – إن الحركات الاجتماعية نشأت خارج الإطار العام البورجوازى ؛ أى

خارج مؤسسات الدولة الإدماجية ، ومثلت قطيعة مع جهاز الدولة البيروقراطى ؛ ذلك لأنها ابتعدت عن الطرق التقليدية للوصول إلى السلطة (مثلا عن طريق تشكيل الأحزاب ، وخوض الانتخابات) هذه الحركات كما يقول فرنانديز "قوية فى محتواها الطوعى ، لكنها لم تتشكل من خلال إجراءات نظامية للتمثيل" [٣٨] . ولهذا فإن أقوى الحركات الاجتماعية هى تلك التى نراها فى ألمانيا وإسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة ، حيث يتقلص إلى حد كبير النشاط العام للحكومات (أو اللاسوق) ، ويفسح المجال للنشاط الخاص (أو السوق) ، ومن ثم تتجلى التناقضات الاجتماعية والاقتصادية على مسرح الحياة العامة ، و"تتغذى راديكالية الحركات الاجتماعية من مصادر التناقض تلك" [٣٩] .

ب – تسعى هذه الحركات لكى تحقق مزجا بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، وتؤدى أفكارها إلى توسيع النشاط السياسى ليشمل جوانب أخرى غير الصراع على السلطة ، ومن ثم فهى تقدم بديلا جديدا فى كيفية ممارسة السياسة مما جعل بعض المفكرين يطلق عليها اسم Emergent Hegemony (الهيمنة الصاعدة) [٤٠] . ومرجعيتهم النظرية فى ذلك هى أطروحات جراميشى ، الذى أكد على وجود "حيز اجتماعى تطور فى ظل الرأسمالية هو ساحة الهيمنة الثقافية على المجتمع" [٤١] . وتسهم فعاليات الحركات الاجتماعية فى بناء مفهوم الهيمنة بهذا المعنى ، وفى إعادة تشكيله أيضا. وتعتبر الحركات الاجتماعية التى عرفتها – بكثرة – دول أمريكا اللاتينية من أبرز النماذج الدالة على هذا التوجه ، حيث "نجحت فى أن تحقق تقدما سريعا وبطريقة فعالة نسبيا فى المساحة الواقعة بين المجتمع المدنى المنظم والحكومة"[٤٢] .

جـ – ربطت الحركات الاجتماعية – فى الغرب خاصة وفى بقية دول العالم عامة – بين القضايا الخاصة والقضايا العامة ، وبين القضايا السياسية

والقضايا الاجتماعية والبيئية . والهدف العام الذى يجمعها هو محاولة تخليص البشر والإنسان الغربى من حالة الاغتراب التى يعيشها ؛ فالاهتمام بالفرد - الذى هو أحد أركان الفلسفة الرأسمالية - يجب ألا يكون على حساب سعادة الجماعة ككل .

ويبدو أن أزمة الاغتراب التى تعبر عنها هذه الحركات تتجاوز مفهوم الاغتراب الاقتصادى الذى تحدث عنه ماركس ، ويتجلى ذلك فى تأكيد عدد كبير من هذه الحركات على حالة الاغتراب عن مؤسسات الدولة التى ما فتئت تزداد تعقيدا وتركيبا ، الأمر الذى أدى ويؤدى إلى مزيد من عزلة قطاعات واسعة من الجماهير عن الدولة ذاتها(٤٣) .

د - تتميز هذه الحركات الاجتماعية الجديدة بأنها لا تسعى لامتلاك مؤسسات السلطة ، ولا تزاحم الأحزاب السياسية فى مجال نشاطها (٤٤) ، فقط هى تأمل فى ترسيخ نمط فعال من المشاركة الاجتماعية ، على المستويات المحلية والقومية فى بلدانها ، وعلى المستوى العالمى بالنسبة للحركات التى تنزع نحو هذا الاتجاه ، وذلك بغرض التأثير على سلطات صنع القرار وتحقيق مكاسب جماهيرية على مستوى أو أكثر من تلك المستويات . ومن أبرز الأمثلة على ذلك : الحركات أو الجمعيات النسائية فى لندن ، ومنظمات التحرر فى مدريد ، وحركات الأجيرين فى عدد من المدن الأمريكية ، وحركات مناهضة العولمة ، وأنصار البيئة ... إلخ .

ويؤكد بوجز على أن مثل هذه الحركات تمثل مرحلة جديدة من مراحل الصراع من أجل الديمقراطية ، من خلال الإسهام فى إعادة تعريف مفاهيم أساسية مثل الديمقراطية ، والقوة ، وأدوات الهيمنة (٤٥). فهذه الحركات لا تريد منافسة السلطة الرسمية (الأحزاب) ، ولا تعتمد على المنظمات الجماهيرية

المعتادة (كالنقابات مثلا) لتوصيل مطالبها إلى السلطة ، وتقع فى موضع وسط بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات الجماهيرية التقليدية ، ومع ذلك تنشغل دوما بقضايا عامة تصب فى نهاية المطاف فى صالح الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ، ولكن ليس على أسس طبقية كما كان الحال لدى الحركات اليسارية التقليدية .

هـ – تدعو الحركات الاجتماعية إلى الحل غير العنيف لمختلف الصراعات ، وذلك عبر التفاوض ، وتستند فى ذلك إلى فلسفات سليمة مثل فلسفة غاندى ، ولوثر كينج ، التى تقوم بالأساس على فلسفة المقاومة السلبية ، وهذا ما تشير إليه – على سبيل المثال – النماذج الكثيرة من تلك الحركات التى أوردها فرنانديز من دول أمريكا اللاتينية [٤٦]. ولا شك أن انتشار الرؤية السلمية – من وجهة نظر هذه الحركات – يمكن أن يؤثر على الطريقة التى يتم بها حل قضايا عالمية كبرى مثل مشكلة سباق التسلح ، وانتشار الأسلحة النووية ... هذا إلى جانب أن الدعوة إلى الحل السلمى للصراعات يسلب الترتيبات – السياسية والاجتماعية – سطوتها ؛ لأن هذه الترتيبات تستمد شرعيتها من قدرتها على التدخل بالقوة لحل الصراعات .

رابعا : معالم السياسات الجديدة للحركات الاجتماعية

تواجه الحركات الاجتماعية صعوبات كبيرة فى سبيل تحقيق أهدافها ، وذلك لكونها تعمل خارج الحدود الإدماجية للدولة ؛ الأمر الذى أدى إلى التقليل من فعاليتها بصفة عامة . فقد ثبت أن مسلك الرفض وحده لا يؤدى إلى تحقيق الأهداف التى تسعى إليها الحركات الاجتماعية على أى من المستويات المحلية أو العالمية ، لهذا انتقلت معظم الحركات – ومن قبلها المنظمات غير الحكومية – إلى "اتخاذ مواقف أكثر فعالية ، واقتراح حلول مقبولة ، والبحث عن تسوية

بالتراضى ، وإيجاد أرضية للتفاهم ، والدفاع عن المبادئ الأخلاقية فى حل المعضلات الدولية"[٤٧] . وقد تجلى هذا التحول فى مواقف جماعات الخضر وأحزابها بصفة خاصة[٤٨] ، وكما يقول جيدنز إن هذه الأحزاب "باتت تطرح قضايا إيكولوچية يكون من المستحيل إهمالها"[٤٩] .

وبالرغم من أن الطابع الاحتجاجى/المطلبى لا يزال يغلب على معظم الحركات الاجتماعية إلا أن الخبرات الجديدة التى اكتسبتها خلال العقود الأخيرة تشير إلى أنها باتت تدرك أهمية إعادة النظر فى كثير من المفاهيم والأفكار التى تبنتها فى مراحل سابقة ، مثل : الدولة ، والقوة ، والديمقراطية ، بل وإعطاء مضامين جديدة لما هى الدولة ؟ وما هى القوة ؟ وما هى الديمقراطية ؟ دون التوقف عند معانيها الكلاسيكية التى لم تعد صالحة لتحليل الواقع الراهن الذى أصبح مختلفا إلى حد بعيد عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . ولعل هذا التوجه هو من الأسباب التى دفعت منتدى بورتو أليجرى للحركات الاجتماعية إلى المناداة "بحقوق جديدة عابرة للقارات"[٥٠]، وإلى التأكيد على "الحوار والمفاوضة وحل الصراعات بشكل غير عنيف" [٥١] .

إن متابعة تطور سياسات الحركات الاجتماعية منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضى تكشف لنا عن أنها تتحدى المفاهيم التقليدية للمجتمع البورجوازى ولليسار الجامد فى آن واحد ، وتشهد على ما نقول شدة الاحتجاجات التى نظمتها لمناهضة سياسات العولمة التى تتبناها المؤسسات والمنظمات الرأسمالية الدولية ، ومن ذلك المظاهرات وأعمال الاحتجاج ضد مؤتمر منظمة التجارة العالمية WTO، فى سياتل (٢٠٠٠) ، تلك الاحتجاجات التى دفعت الأمين العام للأمم المتحدة لوصفها فى تقريره السنوى بأنها تدل على "أن هناك ثورة صامتة متنامية محتملة علي العولمة ، والقلق ليس محصورا على

متظاهرى الشوارع فى البلدان المتقدمة النمو ، بل هو واضح أيضا فى عواصم كثير من البلدان النامية[٥٢] . وأكثر من ذلك فإن هذه الحركات قد أدت إلى إيجاد تراث للخطاب السياسى الذى يتحدى أساطير "نهاية الأيديولوجية"، "والبعد الواحد"، و"رخاء دولة الرفاة"؛ أى أنها تتحدى المفاهيم التقليدية للمجتمع البورجوازى ولليسار الجامد فى آن واحد[٥٣] . لقد التفت هذه الحركات خلال الستينيات من القرن الماضى حول مبدأ المشاركة الشعبية [٥٤] ، وبعد أن خفتت الجهود المبذولة من أجل تحقيقه تتجه جهود كثير من الحركات الاجتماعية نحو إعادة الحيوية من جديد لفكرة المشاركة الشعبية ؛ ليس فقط على المستويات المحلية والقطرية بل أيضا على المستوى العالمى .

والسؤال الآن : ما الأسس التى استطاعت – أو تستطيع – الحركات الجديدة تطوير سياستها فى ضوئها ؟ وفى صدد الإجابة ثمة أربعة محاور أساسية نتصور أن الحركات الاجتماعية على اختلاف أطيافها تستند عليها فى سعيها للإسهام فى التغيير المنشود ، وفى تشكيل معالم سياستها الجديدة ، فى عالم سمته الأساسية التغير فائق السرعة كميا ونوعيا ، ونورد فيما يلى تلك المحاور مستندين فى بلورة جوانب منها على ماقدمه بوجز [٥٥] ، وهى الآتى :

١ - عولمة الرأسمالية وانعكاساتها

لقد أثرت تطورات النظام الاقتصادى الدولى على الحركات الشعبية الاجتماعية تأثيرا سلبيا ؛ بفعل التوسع المستمر لنظام السوق على حساب الفئات المهمشة . وإذا كانت قوى الاقتصاد العالمى تميل إلى خدمة عملية دفع بعض الدول للترشيد الرأسمالى والحد من سلبياته ، إلا أن الوجه الآخر للموقف هو استمرار سباق التسلح ، والسياسات النووية ، وضخامة الميزانيات المخصصة للدفاع ، التى لاتزال ترتفع دون هوادة ، حتى بلغت وفقا لبعض التقديرات المتحفظة ٨٠٠ بليون

دولار أمريكى ، أو مايعادل ٨٠٪ من متوسط النفقات العسكرية العالمية طوال فترة الحرب الباردة ،[٥٦] ومثل هذا الوضع يدعم سيطرة القوى الكبرى وهيمنتها على الشعوب الضعيفة . ومعنى ذلك إن هذا الوجه الآخر للموقف الدولى يناقض أهداف وغايات الحركات الاجتماعية فى تحقيق العدالة والتنمية والسلام والمحافظة على البيئة .

وتحاول الدول الغربية الرأسمالية المحافظة على حيوية اقتصادها وتسعى لضمان استمراره قويا فى مواجهة أحوال السوق العالمى التى تتقلب باستمرار ، ومن أجل ذلك تسعى حكومات هذه الدول لانتهاج سياسات تحقق هذا الهدف ؛ حتى ولو كان الثمن هو فرض مزيد من إجراءات التقشف ، والقبول بنسبة أعلى من البطالة ، ومحاولة التوفيق بين الحرية الفردية والتضامن الاجتماعى ، وعدم طرحهما كمتناقضين . وقد اضطرت الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية فى عدد من الدول الأوربية ، مثل بريطانيا وألمانيا[٥٧] ، إلى الالتزام بهذه السياسة وهى فى السلطة ، بالرغم من إدعائها عكس هذا وهى خارجها .

ولكن ماذا عن موقف الحركات الاجتماعية ؟ يرى بوجز أنها سارت فى اتجاه هروبى ، وذلك عن طريق قصر جهودها على الإصلاحات المحلية الاقتصادية - الشعبية ، على أمل إحداث آثار تراكمية تحد من هيمنة الاقتصاد العالمى على الأوضاع المحلية ، ولكنها واجهت المشاكل نفسها ، ولم تحقق هذه الحركات سوى القليل على الصعيد النظرى أو على صعيد الممارسة العملية . ويصدق ماذهب إليه بوجز قبل عشر سنوات . ولكن التحولات التى شهدها العالم من خلال العقد الأخير أدت بكثير من الحركات الاجتماعية إلى الانخراط فى نشاطات عبر قومية وعالمية ، وذلك إما بشكل تلقائى مثلما يحدث فى التظاهرات ذات الطابع العالمى المناهضة للعولمة وللمؤسسات الدولية التى تعبر عنها ، وإما

بشكل منظم مثلما يحدث فى المؤتمرات المتوازية للمؤسسات الدولية والحكومات من جهة ، والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية والناشطين فى المجتمع المدنى من جهة أخرى [٥٨]. ونشير فى هذا السياق بصفة خاصة إلى المؤتمرات التى عقدت خلال السنوات القليلة الماضية فى سياتل (١٩٩٩) ، وبراغ (٢٠٠٠) وجنوا (٢٠٠١) .

ويبدو أن ثمة جديدا فى سياسات الخضر ورؤيتهم لعلاقة البيئة بالتنمية خلال السنوات القليلة ، وحديثهم حول مايسمى "التحديث الإيكولوجى" ، وبخاصة بعد أن تخلى الديمقراطيون الاجتماعيون عن فكرتهم التى نادوا بها من قبل بشأن "وجود تعارض بين النمو الاقتصادى وحماية البيئة ، حيث أصبحت حماية البيئة تعد مصدرا للنمو الاقتصادى وليس العكس"[٥٩] .

والحاصل هو أن الواقع الاقتصادى العالمى بتطوراته فائقة السرعة وضع الحركات الاجتماعية فى مأزق Predicament ، جعلها تتخلى عن الاستمرار فى الفصل بين قضايا الداخل التى ركزت عليها فى السابق ، وقضايا الخارج التى لم يعد بالإمكان تفادى انعكاساتها على كافة المستويات الدولية والمحلية .

٢ - تحالفات وسياسات جديدة لاطبقية وعابرة للإيديولوجيا

لعل من أهم ماكشفت عنه المواجهات التى جرت منذ سياتل (١٩٩٩) إلى الدوحة (٢٠٠٢) بين الحركات المناهضة للعولمة علي اختلاف أنواعها من جهة ، والسلطات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية المهيمنة علي العالم من جهة أخرى ، هو أن ثمة تحالفا عريضا ضد الليبرالية الجديدة المتوحشة ، يشمل الحركات الاجتماعية القديمة ، والجديدة ، ونشطاء المجتمع المدنى ، وأحزاب الخضر ، والأحزاب الاشتراكية ، والحركات السلمية ، والإنسانية ، وجماعات تحرير المرأة ، الراديكالية الدينية المنحازة للفقراء والمستضعفين ، ولاهوت

التحرير والحركات المناهضة للعنصرية ... إلخ ، وقد رأى منتدى بورتو أليجرى الاجتماعى الثانى أن تلك التعددية "هى مصدر قوة ، وأساس للوحدة ... ضد تمركز الثراء وانتشار الفقر وعدم المساواة"(٦٠) .

كذلك فإن من أهم سمات هذا التحالف هو أنه لا يقوم على أساس طبقى مغلق مثلما كان حال الحركات الراديكالية والتنظيمات النقابية العمالية التى استلهمت الأفكار الماركسية فى المراحل السابقة ، كما أنه تحالف عابر للإيديولوجيات ، فى ظل إدراك متعاظم للمخاطر الهائلة التى باتت تهدد حاضر الإنسانية ومستقبلها من جراء استفحال الأزمات التى يصدرها النظام الرأسمالى إلى الهوامش والأطراف ، مع تجاهل تام للاعتبارات الأخلاقية والإنسانية ؛ ليس إزاء الأجيال القادمة فجسب على نحو ما يتجلى فى العدوان على البيئة واستنزاف مواردها ، بل أيضا إزاء أبناء الجيل الحاضر من بنى البشر حيث يناضل نصفهم للبقاء على قيد الحياة بأقل من دولارين للفرد الواحد فى اليوم ، بينما يعيش مليار ومائتى منهم تحت خط الفقر بأقل من دولار للفرد فى اليوم (٦١) .

إن كثرة الحركات الاجتماعية وقيامها على أسس لا طبقية وعابرة للإيدولوچيات وتعدد المشكلات التى تواجهها ، كل ذلك أدى إلى تنوع فى الاستراتيچيات التى تتبناها لمناهضة الليبرالية الجديدة ؛ منها استراتيچية المقاومة العنيفة ، التى انتهجها مثلا النقابيون الفرنسيون ضد المطاعم الأمريكية فى بعض مدن فرنسا للفت الانتباه إلى خطورة الأغذية المصنعة ، ومنها استراتيچية اللاعنف والتظاهر السلمى التى انتهجتها معظم الحركات ضد مؤتمرات العولمة كمؤتمرات دافوس ، ومؤتمرات الدول الصناعية السبع ، ومؤتمرات منظمة التجارة العالمية . كذلك هناك استراتيچية مقاطعة بضائع

الشركات المتعددة الجنسية . وتنهمك بعض الحركات فى صياغة رؤى بديلة لتحقيق عالم أفضل للجميع A Better World For All ، يتم التركيز فيه على تحرير الموارد من الاقتصاد العسكرى ، وتوجيهها إلى الخدمات الاجتماعية .

ولعل توالى ظهور أعداد متزايدة من التحالفات الشعبية الدولية هو أبرز الظواهر التى تعبر عن تلك السياسات الجديدة للحركات الاجتماعية ، ومن أهمها التحالف الدولى لدعم المحكمة الجنائية الدولية ، والتحالف العالمى لمشاركة المواطنين CIVICUS ، وتحالف اليوبيل ٢٠٠٠ لإسقاط ديون الدول الفقيرة ، واستطاع هذا التحالف أن يجمع فى مذكرة واحدة توقيع ٢١٫٢ مليون شخصا من كافة أنحاء العالم [٦٢] ، وقدمها للأمين العام للأمم المتحدة للمطالبة بإلغاء ديون البلدان الفقيرة ، والسعى لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

ما نود التأكيد عليه هنا هو أن مثل هذه التحالفات تتضمن تحولا نوعيا فى اهتمامات الحركات الاجتماعية نحو الجمع بين المطالب المادية والأخلاقية فى الوقت نفسه ، بدلا من التركيز على إعلاء النبرة الأخلاقية فقط كما كان يحدث فى السابق ، حتى إن الحركات المطالبة بحقوق الإنسان أصبحت تعتبر أن التخلص من الفقر هو حق من حقوق الإنسان . ولا تقتصر هذه التحولات على الديمقراطيين الاجتماعيين والحركات الشعبية الجديدة وجماعات الخضر فى الدول الصناعية فحسب [٦٣] ، وإنما تشمل أيضا نظراءهم فى عديد من بلدان جنوب العالم وشماله .

٣ - رؤى جديدة عن السلطة والديمقراطية وعلاقة المجتمع بالدولة

توضح مواقف الحركات الاجتماعية بتوجهاتها الجديدة خلال السنوات العشر الماضية أنها تعيد صياغة تصوراتها التى انطلقت منها فى المراحل السابقة بشأن قضايا أساسية تأتى فى مقدمتها قضية الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدنى ،

والاستراتيچية السياسية للسلطة فى إدارة المجتمع ، والمشاركة الديمقراطية [٦٤] ، وذلك بسبب الأهمية القصوى لتلك القضايا بالنسبة لأية محاولة تسعى لبناء مجتمع جديد من جهة ، ولعمق التغيرات النظرية والعملية التى طرأت عليها فى السنوات الأخيرة من جهة ثانية .

لقد أفرزت الحركات الاجتماعية ذات النزعة اليسارية فى تعاملها مع الدولة ثلاثة أنماط أساسية هى كما يرى كارل بوجز [٦٥] ، أولا : نمط الديمقراطية الاشتراكية ؛ الذى استهدف توسيع الإيديولوچية التقدمية الديمقراطية ، وثانيا: النمط اللينينى الثورى ؛ الذى شن هجوما على الدولة ، ووصل فى بعض الحالات إلى إعلان العصيان المدنى المسلح ، ودعا إلى إصلاح البروليتاريا ، وثالثا: النمط الفوضوى ؛ الذى أكد أنصاره على ضرورة ممارسة تلك النشاطات داخل الأشكال والأطر المحلية المستقلة ، والعمل ضد أشكال الهيمنة المتعددة أو المركبة .

وإذا كانت هذه الأنماط الثلاثة هى خلاصة تراث الحركات اليسارية مع الدولة ؛ فإنها لم تعد قادرة على التعامل مع متغيرات الواقع الاجتماعى فى مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفييتى ، و "موت الاشتراكية" على حد تعبير جيدنز [٦٦]، والدليل على ذلك تقدم الحركات الجديدة وتحالفاتها الواسعة اللاطبقية والعابرة للإيدولوچيا كما أسلفنا، والتى تشهد تنوعا كبيرا فى مجالات اهتمامها[٦٧]، وهى فى مجملها تدرك ضرورة زيادة مساحة الديمقراطية فى النظم القائمة ، ومعها قاعدة عريضة من المشاركة الشعبية المستقلة ، وبخاصة فى الدول التى خرجت حديثا من حكم الأنظمة التسلطية ، "وقد تحالفت المنظمات الأهلية فى كثير من دول الجنوب مع الحركات الشعبية المعارضة للدولة"[٦٨] ، وفى ذلك برهان على تبلور الاتجاه الجديد الذى يدرك أنه لا غنى للدولة عن السوق ولا

للسوق عن الدولة .

٤ - التدرج فى مواجهة الهيمنة وبناء هيمنة جديدة

تشير ممارسات الحركات الاجتماعية خلال العقد الأخير إلى انحيازها للمنهج التدريجى الإصلاحى فى مواجهة قوى الهيمنة المسيطرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية . ويبدو أن الخبرات التى اكتسبتها من ممارساتها السابقة التى اعتمدت فى كثير من الأحيان على المنهج الراديكالى العنيف قد أقنعتها بعدم جدوى هذا النهج وأوصلتها إلى طريق مسدود فى محاولاتها للتصدى للهيمنة القائمة ، وفى سعيها لبناء هيمنة مضادة على حد سواء . ولذلك أضحى من المألوف فى نداءات تلك الحركات أن تتردد مفاهيم الحوار والدعوة إلى التفاوض وحل الصراعات بوسائل غير عنيفة [٦٩] ، والتظاهر السلمى بأعداد غفيرة فى المدن التى تشهد اجتماعات المؤسسات الرأسمالية الدولية وحكومات الدول الصناعية الكبرى . ويؤكد هذا التحول فى أسلوب مواجهة الهيمنة على رغبة هذه الحركات فى فضح الهيمنة القائمة وخاصة عندما تلجأ السلطات الحكومية إلى قمع المتظاهرين بالقوة كما حدث فى سياتل وفى جنوا وفى غوتبرج [٧٠] ... إلخ ؛ والنتيجة هى أن الحكومات والمؤسسات التى ترفع لواء الليبرالية والحريات الديمقراطية تظهر بمظهر ديكتاتورى ، بل وفاشى [٧١] فى بعض الحالات .

وحتى يمكن أن تنجح الحركات الاجتماعية وتحالفاتها وشبكاتها فى بناء هيمنة مضادة وجديدة فى الوقت نفسه ، فإن أمامها أشواطا طويلة عليها أن تقطعها على درب المنهج التدريجى ، باعتبار أنه النهج الأنسب الذى يمكنها من القيام بأداء دورها فى عملية المزج الخلاق بين اعتبارات نظام السوق من ناحية واعتبارات التضامن الاجتماعى وتفعيل مؤسسات وهيئات المجتمع المدنى من ناحية أخرى ، مع اعتماد الوسائل السلمية الجديدة التى بدأت تأخذ طابعا عالميا

هى الأخرى[٧٢] .

ولكن علينا أن نلاحظ اختلاف مواقف القوى التى تتشكل منها الحركات الاجتماعية الجديدة من استراتيجية بناء الهيمنة المضادة ، أو الأيديولوجية المضادة للهيمنة القائمة ؛ الأمر الذى يذكر باستمرار بقاء بعض المعارك الأيديولوجية بين أصحاب التوجهات المختلفة بالرغم من التطورات الإيجابية التى أدت إلى تجاوز الكثير منها . وإذا اقتصرنا على بيان مواقف بعض القوى الرئيسية للحركات الاجتماعية فسنجد أن الديمقراطيين الاجتماعيين وبخاصة فى بلدان أوربا الغربية ، بحكم تطوراتهم الحركية والعملية ، قد اتجهوا نحو التصالح مع الأوضاع القائمة ، والبعد عن تكوين جناح مناهض للأيديولوجيا المهيمنة ، وهو ما بات واضحا فى حالات بريطانيا وألمانيا وفرنسا. ويعلل جيدنز ذلك بالقول إنه "كان على الديمقراطيين الاجتماعيين أن يستجيبوا لتحدى الليبرالية الجديدة"، ويكيفوا أنفسهم مع الأهمية المتزايدة للنزعة الفردية وتنوع أساليب الحياة"[٧٣] . وأما الحركة الشعبية الجديدة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فموقفها هو نفس موقف الديمقراطيين الاجتماعيين تقريبا. وأخيرا : فإن جماعات الخضر وأنصار البيئة هى التى تكون اتجاها فكريا مضادا للأيديولوجية المهيمنة ، ويختلف موقفهم فى ذلك مع موقف الديمقراطيين الاجتماعيين والحركات الجديدة فى الولايات المتحدة . فالخضر – من بين الحركات ما بعد الماركسية – هم وحدهم الذين يؤكدون على ضرورة إعادة النظر فى المجتمع الصناعى بصورة شاملة ، كما أن لديهم تصورا متكاملا إلى حد كبير لبناء هيمنة مضادة للهيمنة القائمة[٧٤] ، ولا بد من النضال من أجل تحقيق هذا التصور ؛ ذلك أن هذا المجتمع الحديث – حسب نظرهم – يقود إلى دمار البيئة ، وإلى نهاية الإنسان قبل نهاية التاريخ .

خاتمة

يتضح مما سبق أن ثمة مياها كثيرة قد جرت فى نهر الحركات الاجتماعية التى انتشرت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى بلدان أوربا الغربية ومنها إلى عدد كبير من البلدان الأخرى ، وأنه بالرغم من الإحباطات التى منيت بها هذه الحركات وبخاصة بعد السقوط المدوى للاتحاد السوفييتى والمنظومة الاشتراكية ، إلا أنها استطاعت فى كثير من البلدان أن تجدد نفسها وأن تتجاوز مواقف الرفض التى غلبت عليها فى المراحل السابقة إلى مواقف أكثر إيجابية وتفاعلا مع المستجدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوچية التى اجتاحت العالم ، وأضحت تشكل ملامحه فى مطلع الألفية الثالثة . ويبدو صحيحا ما ذهب إليه أنتونى جيدنز [٧٥] من أنه كلما ازدادت الرأسمالية والديمقراطية انتشارا ، ازدادت النزعة المحافظة القديمة تفريغا للنزعة الراديكالية الجديدة .

وقد تخلت الحركات الاجتماعية فى ظل تلك المستجدات عن كثير من التقاليد التى درجت عليها إبان حقبة الحرب الباردة ، فأصبحت أقل تمسكا بالمقولات الإيديولوچية الراديكالية وأكثر قبولا بالأفكار الإصلاحية الجديدة ، ولم تعد تقصر نشاطاتها على المستويات المحلية والوطنية ، وانخرطت فى تحالفات دولية واسعة النطاق حتى تتمكن من مجابهة هيمنة الشمولية الرأسمالية والليبرالية الجديدة . وبعد أن كان جل اهتمامها منصبا على النضال من خارج حدود الدولة الإدماجية أدركت أن ذلك كان من العوامل التى أضعفت أداءها، ومن ثم اتجهت لإعادة النظر فى رؤيتها لسلطة الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدنى ، ومحاولة الاستفادة من فرص الحركة والمشاركة التى تتيحها قواعد الممارسة الديمقراطية فى ظل النظم القائمة ، وبات عليها أن تناضل ما يمكن أن نسميه إدماجية العولمة بدلا من إدماجية الدولة .

وإذا كان صعود مفهوم المجتمع المدنى خلال الربع قرن الأخير قد خطف الأضواء من الحركات الاجتماعية ، فإننا نعتقد أن النشاط المكثف لهذه الحركات خلال العقد الأخير ، وبخاصة على الصعيد الدولى فى مواجهة سلبيات العولمة ، قد أسهم إلى حد كبير فى إعادتها رويدا رويدا إلى بؤرة الاهتمام من جديد . وثمة موجة متنامية من الجدل حول إشكاليات التنظير لها فى ضوء تحديات التغيير المتلاحقة . ولكن هذه الموجة تأتى هذه المرة متحررة من أطروحات الفكر الماركسى - الذى هيمن عليها إبان الحرب الباردة - ولم تعد حبيسة قوالبه الجامدة ، وتتسم بسمات جديدة أهمها سمة "العالمية" ، إلى جانب الاهتمام بالقضايا المحلية ، وذلك على أسس عابرة للإيديولوچيات . ومن منظور مستقبلى يمكن القول أنه كلما ترسخت هذه السمات اتسع المجال أمام الحركات الاجتماعية الجديدة كى تصبح قوة مضافة للقدرة التمدينية للنظام الديمقراطى ، بشرط الانحياز للإنسان أولا وقبل كل شيئ ؛ وذلك حيثما تيسرت أمامه سبل الحياة ، واتسعت أمامه حرية الاختيار بين بدائل متعددة وجيدة ، سواء كان فى شمال العالم أو جنوبه ، فى غربه أو شرقه .

الهوامش والمراجع

١ - چيدنز ، أنتونى ، الطريق الثالث : تجديد *الديمقراطية الاجتماعية* ، ترجمة أحمد زايد ومحمد محيى الدين ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومى للترجمة ، ١٩٩٩ ، ص ٣٤ .

٢ - بوتومور ، توم ، *علم الاجتماع السياسى* ، ترجمة وميض نظمى ، بيروت : دار الطليعة ، ط ١، ١٩٨٦ ، ص ٥٥ . وتجدر الإشارة إلى أن استعمال مصطلح "الحركة الاجتماعية" لم يبدأ إلا فى أوائل القرن التاسع عشر فى أوربا الغربية ، وذلك للتعبير عن الكفاح الاجتماعى من أجل الاستقلال والتحرر من سلطات الحكم الاستبدادى .

٣ - يشير مفهوم الدولة الإدماجية إلى نظام يقوم على أساس تنظيم المجتمع بكامله ضمن مؤسسات تعتمد بصفة رئيسية على الدولة ذاتها وتحقق لها السيطرة على أكبر عدد ممكن من الفئات والأراد . ولمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم انظر: "Corporatism" in *Encyclopeadia Britanica*.

٤ - لمزيد من التحليل بشأن هذه المسألة انظر : ليلة ، على ، موقع مدرسة فرانكفورت على خريطة النقد الاجتماعى : مكانتها وإسهامها ، دراسة منشورة فى سلسلة كتاب *"قضايا فكرية"* ، القاهرة : الكتاب التاسع والعاشر ، نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ص ١٦٤-١٦٥ .

٥ - حول أسس التمايز الطبقى فى البلدان العربية وانعكاساته الاجتماعية انظر : بركات ، حليم ، *المجتمع العربى فى القرن العشرين* : بحث فى تغير الأحوال والعلاقات ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٠٧ -٣٥١ .

٦ - انظر التفاصيل فى : آلان تورين ، فى الحداثة ومابعدها "مصادر الحداثة" ، ترجمة قاسم مقداد ومحمود موعد ، *مجلة الكرمل* ، عدد ٥٧ ، خريف ١٩٩٨ ، ص ص ٧٥-٩٤ .

٧ - ريمون بودون وفرانسوا بوريكو ، *المعجم النقدى لعلم الاجتماع* ، ترجمة سليم حداد (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٦) ص٢٧٣ .

٨ - Smelser, N.J., *Theory of Collective Behavior*, New York, Free Press, 1962, p.23.

٩ - انظر : بودون ، ر ، و بوريكو ، ف ، مرجع سابق ، ص٢٧٤ .

١٠ - حول التحليل الماركسى لقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج انظر على سبيل المثال : عبدالمعطى ، عبد الباسط ، *اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع* ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم٤٤ ، ١٩٨١ ، ص ص ٩٩-١٠٥ .

١١- انظر : بودون ، ر ، و بوريكو ، ف ، المعجم النقدى ، مرجع سابق ، ص ص٢٧٠ -٢٧١ .

١٢ - See: Hoffer, Eric, *The True Believer* , New York, The New American Library, 1952, pp. 119-151.

١٣ - يتم تنظيم هذا المنتدى منذ عام ٢٠٠٠ سنويا فى مدينة بورتو أليجرى البرازيلية ، وقد أصدر نداءه المذكور فى يناير ٢٠٠١ ، ويمكن الاطلاع عليه كاملا على شبكة الإنترنت :
www, geocities. com/aggoa 2000 @ Yahoo. com.

١٤- انظر : بوتومور ، مرجع سابق ، ص٥٣ .

١٥ – انظر : جيدنز ، الطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص ص ٤١-٤٢ .

١٦ – Boggs, Carl, *Social Movements and Political Power: Forms of Radicalism* in *TheWest*, Philadelphia: TempleUniversity Press, 1989, pp.20-23 and pp37-38.

١٧ – بوتومور ، علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص٥٣ .

١٨ – خلص شارلز وولف إلى أن الدول الرأسمالية قد تعرضت فى هذا الصدد للاختيار من بين بدائل غير مثالية ، انظر : شارلز وولف الابن ، *الأسواق أم الحكومات : الاختيار بين بدائل غير مثالية* ، ترجمة على حسين حجاج ، ومراجعة غسان أومت ، عمان/الأردن : دار البشير ، ط١، ١٩٩٦ ، ص١٥٧ .

١٩ – جيدنز ، *الطريق* ، مرجع سابق ، ص٤٤ . ولمزيد من التفاصيل حول أزمات الرأسمالية وأبعادها الاجتماعية انظر : بيرو ، فرنسوا ، *الرأسمالية* ، ترجمة خليل الجر، (المنشورات العربية، مطابع الجامعات الفرنسية ، بت) ، ص ص٧٢-٩٣ .

٢٠ – لمعرفة أسباب انخفاض نسبة المشاركة فى الانتخابات الأمريكية ، انظر دراسة حديثة عالجت هذا الموضوع :

Piven, Frances Fox and Cloward, Richard A.,*Why Americans Still Dont Vote, and Why Politicians Want It That Way*, Boston, Beacon Press, 2000 .

٢١ – بشارة ، عزمى ، *المجتمع المدنى ، دراسة نقدية* ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ٢٠٠٠ ، ص١٤١ . وانظر تفاصيل تلك الانتقادات ، ص ص١٢٥-١٦٨ .

٢٢ – لمعرفة تفاصيل وجهة نظر أنصار نظرية القلة الحاكمة انظر على سبيل المثال :

Day ،Thomas R. and, Zeigler L. Harmo, *The Irony of Democracy*, North Scituate, Mass: Duxbury , 1978, Bachrach, Peter : *The Theory of Democratic Elitism: A Critique study* (Boston : little, Brown, 1967) .

٢٣ – جيدنز ، الطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص٥٤ . انظر كذلك : Piven, Why Americans., op. cit

٢٤ – انظر : بشارة ، عزمى ، المجتمع المدنى ، مرجع سابق ، ص٤٩ .

٢٥ – يقدم كلاوس أوفة تصورا لكيفية تحقيق التوازن بين مكونات تلك الثلاثية كمخرج لأزمات النظام الاجتماعى فى المجتمعات الرأسمالية المعاصرة ، انظر دراسته المترجمة والمنشورة بعنوان "المجتمع المدنى والنظام الاجتماعى : الفصل بين السوق والدولة والمجتمع المحلى والجمع بينها"، ترجمة أحمد محمود ، مراجعة زهرة حسين ، *مجلة الثقافة العالمية* ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، السنة العشرون ، يوليو – أغسطس ٢٠٠١ ، ص ٤٦ - ٦٩ .

٢٦ – جيدنز ، *الطريق الثالث* ، مرجع سابق ، ص٣٠ .

٢٧ – للاطلاع على نشاط هذا المنتدى يراجع موقعه على شبكة الإنترنت ، وهو :
www. geocities. com/aggoa2000@yahoo.com

٢٨ – تورين ، *فى الحداثة وما بعدها* ، مرجع سابق ، ص ص ٧٥-٧٦ .

٢٩ – Boggs, op. cit, p. 47.

٣٠ – جيدنز ، *الطريق الثالث*، مرجع سابق ، ص١٢٢ .

٣١ – الأرقام التى ذكرناها منشورة على موقع بى بى سى على شبكة الإنترنت
BBC Online Network, 2001/7/19

٣٢ – لمعرفة التفاصيل انظر : تايلور ، مارتن ، قمة الريو : وجهة نظر ، ترجمة هند مصطفى ، *مجلة المستقبل العربى* ، بيروت ، السنة ١٥ ، العدد ١٦٧ يناير ١٩٩٣ ، ص ص ١١٥-١٢٠ .

٣٣ – عدنان مصطفى : إشكالية وجود السلاح النووى فى البيئة العربية ، *مجلة المستقبل العربى* ، بيروت ، السنة ٢٣ ، العدد ٢٦٦ ، أبريل ٢٠٠١م ، ص٦٤ .

٣٤ – فى تحليل آليات الاستبعاد وانعكاساتها على البيئة على المستويين المذكورين ، انظر : جيدنز ، *الطريق الثالث* ، مرجع سابق ، ص ص١٩٣ -١٩٥ .

٣٥ – *التقرير الاقتصادى العربى الموحد* ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، والصندوق العربى للإنماء الاجتماعى وصندوق النقد العربى ، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، سبتمبر ٢٠٠١م . ص iii .

٣٦ – See: Desai, Meghnad and Said, Yhia, *The New Anti-Capitalist Movement: Money And Civil Society*, In: *Global Civil Society 2001* , Oxford University Press, First Published 2001, p. 64, and for more details, pp. 51-69.

٣٧ – فرنانديز ، روين سيزار، لمحات عن المواطنة العالمية ، فى : *مواطنون . دعم المجتمع المدنى فى العالم* ، القاهرة : سيفيكوس ، التحالف العالمى لمشاركة المواطنين ، طبعة الجمعية العمومية العالمية ، ١٩٩٤ ، ص٤٨٤ .

٣٨ – المرجع السابق ، ص٤٢٩ .

٣٩ – المرجع السابق ، ص٤٢٧ .

٤٠ – يرجع الفضل إلى أنتونيو جرامشى فى بلورة مفهوم الهيمنة Hegemony باعتبارها عملية تحدث داخل المجتمع المدنى من جهة ، وتعكس نمط علاقة الطبقة المسيطرة بالمسيطر عليها من جهة أخرى . وثمة جدال نظرى واسع حول هذا الموضوع شارك فيه عدد من أبرز منظرى السياسة أمثال : Glokman و Bobbio و Anderson و Althusser ، وقد عرضنا لهذا الجدل بتوسع فى : غانم ، إبراهيم البيومى ، نظريات العلاقة بين المجتمع والدولة ، مذكرات فى النظرية السياسية ، غير منشورة .

٤١ – عزمى بشارة ، *المجتمع المدنى* ، مرجع سابق ، ص٢٠٣ .

٤٢ – فرنانديز ، خاص لكنه عام : القطاع الثالث فى أمريكا اللاتينية ، فى : مواطنون . دعم المجتمع المدنى فى العالم ، مرجع سابق ، ص٤٤ . وانظر تفصيلات تحليله لتلك الحركات ص ص٣٦ -٤٣ .

٤٣ – See: Bobbio, Norberto,*Which Socialism?: Marxism, Socialism and Democracy*. Translated by Roger Griffin, edited and introduced by Richard Bellamy, Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1987, pp. 28-30.

ويعتبر المفكر الإيطالى نوربرتو بوبيو من أهم المفكرين الذين أسهموا فى التنظير لأزمة الديمقراطية الليبرالية خلال العقدين الأخيرين .

٤٤ – Desai and Said: op. cit, p. 64.

٤٥ – Boggs: op. cit, p. 49, p. 77 .

٤٦ – فرنانديز ، *خاص لكنه عام* ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦ – ٥٣ .

٤٧ – انظر : "العولة والتنمية المستديمة : أى هيئات للضبط ؟" ، موقع اليونسكو بشبكة الإنترنت www. unesco. org/ most/ sd arab/ Fiche4a. htm

٤٨ – المرجع السابق ، الموضوع نفسه ، ص ٧ .

٤٩ – جيدنز ، *الطريق الثالث* ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

٥٠ – نداء الحركات الاجتماعية ، مرجع سابق .

٥١ – المرجع السابق ، نفسه .

٥٢ – عنان ، كوفى : التقرير السنوى من أعمال المنظمة UN(٢٠٠٠) فقرة ١٢ :
www. un. org/ arabic/ aboutun/ sgs/ sgreportOO. htm

٥٣ – انظر التحليل المفصل الذى يقدمه كارل بوجز بهذا الصدد :
Boggs, Karl : op. cit, pp 222 - 249

٥٤ – ر . سيرانو ، ايساجانى : الإنسانية فى ضائقة لكنها لم تفقد الأمل ، فى : "مواطنون ..." ، ص ٤٧٣ .

٥٥ – بالرغم من أهمية ما قدمه بوجز فى كتابه إلا أن الأحداث قد تجاوزته فى جوانب أساسية منه انظر: Boggs, Karl , op. cit: pp 222 - 249

٥٦ – عنان ، كوفى : التقرير السنوى من أعمال المنظمة UN(٢٠٠١) فقرة ٧٦ ، :
www. un. org/ arabic/ aboutun/ sgs/ sgreportOO. htm

٥٧ – قدم أنتونى جيدنز تحليلا إجماليا لأهم مراجعات الديمقراطيين الاجتماعيين فى أوربا الغربية ، انظر : جيدنز ، الطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠ – ٥٣ .

٥٨ – انظر تحليلا مفصلا لظاهرة المؤتمرات المتوازية ، وأوضح الاختلافات فى مواقف الحركات الاجتماعية من العولة وما ينبغى عمله إزاءها ، الدراسة التالية : Mario Pianta: Parallel

Summits Of Global Civil Society, in: *Global Civil Society*, op. cit, pp., 188 - 190.

٥٩ – جيدنز ، *الطريق الثالث* ، مرجع سابق ، ص٥٢ .

٦٠ – انظر : نداء بورتو أليجرى للحركات الاجتماعية . ، مرجع سابق .

٦١ – الأرقام المذكورة استخلصناها من تقرير كوفى عنان السنوى عن أعمال المنظمة UN ٢٠٠٠، مرجع سابق ، فقرة ١٦٥ .

٦٢ – الصرعاوى ، عبد العزيز ، والشلفان ، خالد ، *العمل من أجل القضاء على الفقر* ، الكويت : رابطة الاجتماعيين ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٣ – ص ٤٤ .

٦٣ – انظر ذلك : Boggs, Carl , *Social Movements*; op. cit, pp 233-234.

٦٤ – لاتقتصر مراجعة تلك القضايا على الحركات الاجتماعية وحدها بل تشارك فيها أطراف متعددة ؛ بما فيها بعض التيارات الفكرية والقوى السياسية والحزبية المحافظة ، انظر على سبيل المثال : أوفه ، كلاوس ، *المجتمع المدنى والنظام* ، مرجع سابق ، ص ص ٤٨-٥٨ .

٦٥ – انظر التفاصيل فى : Boggs, Carl : op. cit, p. 238 .

٦٦ – جيدنز ، *الطريق الثالث* ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

٦٧ – انظر : أوليفيرا ، ميجيل دارسى ، وتاندون ، راجيش : مجتمع مدنى عالمى فى الطريق إلى الظهور ، فى : *مواطنون . دعم المجتمع المدنى فى العالم* ، مرجع سابق ، ص ص٢٢-٢٤ .

٦٨ – المرجع السابق نفسه ، ص٢٠ .

٦٩ – انظر على سبيل المثال نداء حركات منتدى "بورتو أليجرى" ، مرجع سابق .

٧٠ – يرى بعض الكتاب أن ثمة توافقا بين بلدان الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة على التحريم المنهجى للحركات الاجتماعية المضادة للنيوليبرالية انظر على سبيل المثال ، باليدا ، سلفاتوره ، إيطاليا والنزعة السلطوية ، مقال على شبكة الانترنت موقع :
www. Statewatch. Org/Statewatch .

٧١ – نقلت وكالات الأنباء أن قوات الشرطة هاجمت فى نابولى (إيطاليا) أكثر من ثلاثين ألف متظاهر وأنها استخدمت ضدهم عصابات فاشية لقمعهم .

٧٢ – انظر : الدجانى ، أحمد صدقى ، عالمية المقاومة فى مواجهة عولة الاقتصاد الرأسمالى ، جريدة *الأهرام* ، ٢٠٠٢/١/١١ .

٧٣ – جيدنز : *الطريق* ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

٧٤ – انظر : Boggs, Carl, *Social Movements*., op. cit, p. 246.

٧٥ – انظر : جيدنز ، أنطونى ، *بعيدا عن اليسار واليمين : مستقبل السياسات الراديكالية* ، ترجمة شوقى جلال ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، كتاب عالم المعرفة ، رقم ٢٨٦ ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ٥٣ .

Abstract

SOCIAL MOVEMENTS AT THE BEGINNING OF THE THIRD MILLENNIUM

Ibrahim Bayoumi

If the spot light on the theoretical and practical aspects of the social movements havedimmed to a great extent during the last two decades, However it does not mean that it has become less important, or even lost its effectiveness in directing the political and socio-economic progresses throughout the contemporary societies all over the world. But this happens in varying degrees among industrial developed countries and non-industrial or under developed countries. This study endeavours to explain the main problimatics which oppose the new social movements, and its future role in the light of the current international changes. The study deals with the definition of "Social Movement" in its western frame of reference, and then it will explain the socio-political circumstances of its appearance in the capitialistic societies in particular, as well as analyzing the contents and the characteristics which distinguish it. The study also tends to analyze features and contents of the new social movements, with clarifing its strategic dimensions in the context of the current global developments.

المجتمعات الحدودية فى مصر

دراسة أنثروبولوجية للاتصال الثقافى وتأثيره على بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصاديةبمدينة السلوم *

كامل عبد المالك **

أولا - مشكلة الدراسة وأهميتها

يدور المحور الرئيسى لهذه الدراسة حول موضوع الاتصال الثقافى ومشكلة التعرف على طبيعته كعملية فى المجتمعات الحدودية ، وما ينجم عن ذلك من آثار أو مشكلات فى بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ويرجع هذا – فى حقيقة الأمر – إلى تفرد الثقافة والبناء الاجتماعى فى تلك المجتمعات ببعض الخصائص والتى لا تختلف كثيرا عن باقى المجتمعات الأخرى غير الحدودية ، بالإضافة إلى بعض الظروف الاجتماعية والجغرافية والاقتصادية ، والتى تكاد تكون متشابهة – إلى حد بعيد – فى كل المجتمعات الحدودية بمصر ، كالبعد المكانى ، وقلة وسائل الاتصال السلكى واللاسلكى ، وصعوبة المواصلات ، مما يفرض عليها شبه عزلة جغرافية عن المجتمع القومى .

* ملخص رسالة دكتوراه فى علم الأنثروبولوجيا ، جامعة المنصورة ، كلية الاداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٢ .

** باحث ، قسم المجتمعات الريفية والصحراوية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

كذلك أدى نقص الخدمات الاجتماعية وانعدام الموارد الطبيعية بها ، مع عدم اهتمام خطط التنمية فى الدولة بالمناطق الحدودية والصحراوية - بشكل عام - قبل الأربعينيات (من القرن العشرين) إلى تدنى الأحوال المعيشية لسكانها بصورة كبيرة ، ودفعهم بالتالى للقيام بالعديد من الأنشطة غير المشروعة داخل المجتمعات نفسها ، وعبر خطوط الحدود السياسية مع دول الجوار . ولكن ما لبث أن طرأ بعض التغير التدريجى على ذلك فى الآونة الأخيرة مع نهاية القرن العشرين ، وخاصة مع دخول الحكم المحلى لتلك المناطق وتطور وسائل الاتصال بها بصورة كبيرة ، وبالتالى حدوث نوع من التأثير والتأثر المتبادلين فيما بين ثقافة تلك المناطق وثقافة المجتمع القومى بصورة مباشرة ومكثفة . غير أن التفات الدولة لتلك المناطق لم يكن فى حقيقة الأمر إلا لدواع أمنية وسياسية ، حيث كانت هناك - مثلا - ادعاءات إقليمية لدول الجوار (ليبيا والسودان) بشأن بعض المناطق على الحدود الغربية والجنوبية لمصر .

ولا يختلف الحال كثيرا بالنسبة الحدود الشرقية ، حيث ظلت مهملة لسنوات طويلة ، ولم تلق الاهتمام إلا بعد انتهاء الاحتلال الإسرائيلى لسيناء .

وعلى المستوى الداخلى ، فان تلك المجتمعات كانت - ومازالت - تعانى من العديد من المشكلات : الاجتماعية ، والثقافية ، والسياسية .

وتأتى أهمية هذه الدراسة من خلال إلقائها الضوء على رؤى الأشخاص للعالم ، والتغير الذى طرأ على هذه الرؤى نتيجة لحدوث اتصال ثقافى مع ثقافات خارجية ، وتأثير ذلك على بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية إيجابا وسلبا على الجماعات البدوية فى المجتمع الحدودى فى إطار البعد المكانى والزمانى .

فالوقوف على تلك الرؤى سوف يساعد - بلا شك - فى التعرف على طبيعة التفكير المرتبطة بمكونات الثقافة ، وهذا يساعد فى تجنب الكثير من الصعوبات

التى تجابه المخططين وواضعى السياسات الخاصة بعمليات التنمية فى تلك المجتمعات .

كما يعتبر موضوع الدراسة أحد الموضوعات التى انطلقت من نظرية رؤى العالم ، والتى لم تتطرق إليها الدراسات الأنثروبولوجية فى المجتمع المصرى فيما أعلم ، ومن هنا تأتى أهمية الدراسة .

ثانيا - أهداف الدراسة

١ - الكشف عن المبادىء والقواعد وأنماط التفكير الكامنة وراء الثقافة البدوية فى المجتمع الحدودى ، والتغيرات التى طرأت عليها، والآثار التى ترتبت على هذا التغير فى النواحى الاجتماعية والثقافية .

٢ - التعرف على طبيعة أنماط التفكير السائدة داخل المجتمع الحدودى (تفكير غيبى ، تفكير علمى ، تفكير تقليدى متوارث ، تفكير تقدمى) ، والآثار المرتبطة باتباع أى منها إيجابا وسلبا .

٣ - التعرف على المشكلات المختلفة داخل المجتمع الحدودى (اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية ، وثقافية ... الخ) ، والاتجاهات السائدة حول أسبابها ، وطرق حلها .

٤ - الوقوف على الآثار المترتبة على عمليات الاتصال الثقافى فى النواحى اللامادية والمادية المرتبطة ببعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية فى ضوء رؤى الأشخاص للعالم .

ثالثا - تساؤلات الدراسة

١ - ما طبيعة أنماط التفكير المرتبطة برؤى الأشخاص للعالم الذى يعيشون فيه ، والخاصة ببعدى الزمان والمكان ؟ وماهى التغيرات التى طرأت عليها نتيجة للاحتكاك بثقافات خارجية ؟

٢ – ما طبيعة المبادىء والقواعد وأنماط التفكير التى تنطوى عليه الثقافة الحدودية ؟ وإلى أى حد تعبر عن العالم الواقعى Real World الذى يعيش فيه الأشخاص (أى المبادىء وأنماط التفكير الكامنة خلف العادات والممارسات واللغة البدوية وأنماط العلاقات المختلفة) ؟

٣ – ما طبيعة أنماط التفكير التى تنطوى عليها اتجاهات الأشخاص فى نظرتهم للعالم من حولهم (هل هى غيبية ، أم علمية ، أو تقليدية متوارثة ، أو تقدمية)، والتغيرات التى طرأت عليها نتيجة الاتصال بثقافات أخرى ؟

٤ – ما تصورات الاشخاص الطبيعية (ما يجب أن يكونوا عليه) ، والمثالية (ما ينبغى أن يكونوا عليه) تجاه عالمهم الذى يعيشون فيه فى إطار التأثر والتأثير بثقافات أخرى فى إطار عالمهم الواقعى (الوقت الحاضر) ؟

٥ – ما توقعات الأشخاص المستقبلية تجاه عالمهم وثقافتهم التقليدية وتصوراتهم الطبيعية والمثالية لما يجب وما ينبغى أن يكونوا عليه فى ضوء التغيرات التى يتوقعونها نتيجة الاحتكاك الثقافى المستمر ؟

٦ – ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تغير رؤى الأشخاص للعالم نتيجة الاحتكاك بثقافات خارجية ؟

رابعا - الإطار التصورى للدراسة

انطلقت الدراسة الراهنة من خلال نظرية رؤى العالم عند روبرت ردفيلد R.Redfield . وتعتبر هذه النظرية أحد المدخلات المستخدمة فى مجال الأنثروبولوجيا الثقافية للتمييز الكلى ، ومقارنة الثقافات المختلفة المتعلقة بالفرد والجماعة ، وذلك من خلال دراسة أنماط تفكيرهم عن العالم من حولهم .

والنقطة المحورية والأساسية التى تنطلق منها نظرية رؤى العالم هى الذات (Self) . ولقد أشار روبرت ردفيد إلى ذلك بقوله : "إن الذات هى محور رؤية

العالم التى تعكس أسلوب نظرة الإنسان لنفسه فى ظل معيشته فى مجتمع معين وعلاقته بكل شىء حوله" .

والحقيقة أن أية دراسة لرؤى العالم لا تخلو من الاشارة إلى ذلك . وفى الواقع أن أى دارس للسلوك البشرى لابد أن يتناول ستة أبعاد رئيسية لأنماط التفكير من خلال نظرية رؤى العالم ، بالإضافة إلى البعد الماضى ، وهذا ما حاولت الدراسة أن تحتذيه ، وهذه الأبعاد هى :

١ – رأى الناس لما هو قائم بالفعل .

٢ – رأى الناس لما يجب أن يكون عليه الوضع القائم الآن (الوضع الطبيعى) .

٣ – رأى الناس لما ينبغى أن يكون عليه الوضع القائم الآن (الوضع المثالى) .

٤ – تصور الناس لما سيكون عليه الوضع بالفعل فى المستقبل .

٥ – توقع الناس لما يجب أن يكون عليه الوضع فى المستقبل (التصور الطبيعى) .

٦– تصور الناس لما ينبغى أن يكون عليه الوضع فى المستقبل (التصور المثالى) .

ومن خلال تناول هذه الأبعاد الرئيسية فى موضوع الدراسة الراهنة يتم الحصول على مجموعة من الإسقاطات للأشخاص فى مجتمع الدراسة ، من خلال تصورهم لطبيعة الاتصال الثقافى مع ثقافات خارجية ، وتغير رؤيتهم للعالم وفقا لذلك ومن ذلك يمكن الحصول على الأبعاد المختلفة لنظرة الأشخاص ، وما يترتب على ذلك من تغيرات على بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية . كذلك سيتم تناول مستويات الفهم لدى الأشخاص فى المجتمع الحدودى ونظرتهم للثقافات المغايرة ، وتقييمهم لها فى إطار التفاعل القائم بين ثقافتهم وتلك الثقافات ، سواء كان على المستوى القومى (ثقافة المجتمع القومى فى وادى النيل) ، أو على مستوى الثقافات الخارجية أو المجاورة التى تدخل ضمن نطاق تقييمهم وتصورهم .

ويتبع الإطار التصورى المفاهيم الإجرائية التى تنطلق منها هذه الدراسة ، ويمكن الإشارة إليها على النحو التالى :

١ - المفهوم الإجرائى للاتصال الثقافى

الاتصال الثقافى هو اتصال ثقافة المجتمع الحدودى مع أى من الثقافات الخارجية ، سواء كانت قومية (فى وادى النيل) ، أو لدولة الجوار عبر الحدود السياسية (ليبيا) ، أو حتى أية ثقافة أجنبية (عبر الحدود الإقليمية) ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبطريقة ودية (طبيعية) ، أو عدائية (من خلال الإكراه أو الإجبار) ، مما ينتج عن ذلك تغير فى رؤى الأشخاص للعالم من حولهم ، وخاصة فيما يتعلق بالمبادىء والقواعد وأنماط التفكير التى تنتظم أو تنطوى خلف ثقافة المجتمع ، ويترتب على ذلك تغيرات أخرى فى الرؤى المرتبطة ببعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ..." .

٢ - المفهوم الإجرائى للمجتمع الحدودى

"هو عبارة عن تجمع بشرى تربطه مجموعة من العلاقات (سواء كانت عرقية ، أو قرابية ، اجتماعية ، اقتصادية ...) ، ويتحدد موقعه بالقرب من خط الحدود السياسية بين دولتين متجاورتين" .

وبالإضافة إلى مدخل رؤى العالم عند روبرت ردفيلد وانطلاق الدراسة من المفهومات الإجرائية المتقدمة ، تمت الاستعانة بالنسبية الثقافية عند روث بنديكت وهرسكوفيتز ومدخل التأويل الرمزى عند كليفورد جيرتز لتفسير رؤى الأشخاص للعالم (سنتناول ذلك تفصيلا عند الإشارة إلى منهج الدراسة) .

خامسا : المنهج وأدوات الدراسة

١ - المنهج

استخدمت الدراسة الراهنة فى المرحلة الأولى منها المنهج الأنثربولوچى الذى يعتمد على الإقامة والمعايشة والملاحظة المباشرة ، وذلك للإحاطة بمختلف الأنساق الاجتماعية السائدة ، أو التعرف على ما يسمى بعالم الواقع والحياة life world فى المجتمع الحدودى محل الدراسة ؛ حتى يمكن فهم تصورات ورؤى الأشخاص وبالتالى أنماط تفكيرهم . فالأمر يتطلب فهم الأوضاع والنظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة ؛ حتى يمكن فهم أنماط التفكير السائدة .

واعتمدت الدراسة على المنهج التوليدى Eliciting Method فى جمع المادة الميدانية من الأشخاص ؛ وذلك للكشف عن مستويات الفهم لديهم ، ومن خلال ذلك المنهج يحاول الباحث الوصول إلى منظور الإخبارى الذاتى Emic ، وذلك من خلال إلقاء السؤال على الشخص وتلقى كل التفاصيل التى يقدمها . ثم يتنقل من هذا السؤال إلى أسئلة أخرى اشتقت من الإجابة التى يقدمها الشخص الإخبارى ، وهكذا .

وفى إطار تفسير وتحليل رؤى الأشخاص للعالم ، تمت الاستعانة بالتحليل الرمزى عند كليفورد جيرتز C . Geertz ، ويذهب جيرتز إلى أن عملية التحليل الرمزى التأويلى تتلخص فى معالجة الظاهرة المدروسة على أنها نص يمكن قراءته ، وأن قراءة النص هنا تعنى العملية التى من خلالها تصبح الأنماط غير المكتوبة من السلوك والكلام (اللغة) والمعتقدات والتراث الشفاهى والشعيرة مؤلفة لنص متناسق ذى معنى ، وهذا النص ذو المعنى يمكن عزله عن الموقف الحالى الذى حدث فيه ، مع ربطه بمضمون ذلك الموقف ، بحيث يمكن قراءة وفهم ذلك النص فيما بعد ، وفى غياب الموقف ذاته ، ولكن ليس منفصلا عن المضمون .

كما يعرف جيرتز الرمز تعريفا واسعا بحيث يندرج تحته ليس فقط الأفكار والمشاعر وغيرها من جوانب المعنى ومظاهرها الأخرى ، بل وأيضا الأفعال والعلاقات وغير ذلك من الأشياء والموضوعات المشخصة العيانية التى تتضمن المعنى ، والتى يقوم المرء بتجريد ذلك المعنى واستخلاصه منها.

كذلك تمت الاستعانة أيضا بالنسبية الثقافية ، على أساس أن نظرة الأشخاص لأنفسهم كثقافة متمايزة عن الثقافات الأخرى ، وأن تلك التصورات مقابل النظرة للآخر فى إطار النسبية الثقافية يلتقى – إلى حد كبير– مع الأسس المنظمة لنظرية رؤى العالم التى تنطلق منها الدراسة الراهنة ، وهذا يساعد – بلا شك – فى الكشف عن المبادىء والقواعد وأنماط التفكير التى تكمن خلف تصورات ورؤى الأشخاص فى مجتمع الدراسة .

٢ - أدوات الدراسة

أ – الأشخاص الإخباريون (حالات الدراسة)

فى إطار المدخل النظرى الذى تنطلق منه الدراسة ، تم اختيار عدد من الذوات (١٦ شخصا) يمثلون ثقافة المجتمع ويعبرون عنها ، أو بمعنى آخر لديهم قدر كبير من التعبير عنها وتأويل عاداتها وأفكارها والأمور التى طرأ عليه تغير لحدوث اتصال ثقافى مع ثقافات مغايرة . إضافة لعدد من الاعتبارات الأخرى ، كالمهنة ، والسن ، والنوع ، والانتماء القبلى ، والتوزع المكانى ... إلخ . كذلك اشترط فى هؤلاء الأشخاص اتساع الأفق والإحاطة بالأوضاع السائدة ، والقدرة على الحكم على الأشياء من موقف نقدى ، ويتمتعون بدرجة عالية على تفسير الأمور من وجهة نظر ذاتية ، ولديهم رغبة فى الحوار والحديث بإفاضة وإسهاب . هذا ، وقد تم اختيار هؤلاء الأشخاص بعد مرحلة طويلة من الدراسة الإثنوجرافية التى تتوخى الإحاطة بمختلف الأنساق الاجتماعية . وبعد تحديد واختيار هؤلاء

الأشخاص كحالات دراسية تم تطبيق دليل العمل الميدانى الخاص برؤى العالم (المتعلق بموضوع هذه الدراسة) عليهم .

ب - دليل العمل الميدانى

يضم دليل العمل الميدانى عددا من القضايا الأساسية التى صدرت من التصور الفكرى للباحث ، ومن خلال قراءته للأدبيات الخاصة بموضوع الدراسة الراهنة ، وقد أضيف إليها عدد آخر من القضايا التى استلهمت من المرحلة الأولى للدراسة الميدانية (حيث أجريت دراسات مسحية للإحاطة بمختلف الأنساق الاجتماعية فى المجتمع الحدودى ، لفهم تصورات الأشخاص وبالتالى أنماط تفكيرهم) .

وقد طبق دليل العمل الميدانى من خلال الحوار الحر مع الأشخاص الذين تم اختيارهم كحالات للدراسة (١٦ شخصا) ، وذلك أثناء المقابلات التى وصل عددها مع كل شخص من هؤلاء الأشخاص إلى اثنتى عشرة مقابلة ، وكانت مدة المقابلة الواحدة تستغرق من ساعتين إلى ثلاث ساعات .

والجدير بالذكر أن القيام بذلك لم يتيسر إلا بعد أن قام الباحث بالعمل على توطيد علاقة الثقة المتبادلة ، وترسيخ ما يسمى فى البحوث الأنثروبولوجية بالعلاقة الحميمة Rapport (مع أكبر قدر من الأشخاص من القبائل المختلفة فى مجتمع الدراسة) ، وذلك للعمل على إزالة أشكال التحفظ والتكلف ، وتعريف الأشخاص بالدراسة ، والهدف الذى تسعى إليه ، وهذا يتيح التغلغل إلى أعماق تفكيرهم ورؤيتهم للعالم من حولهم .

جـ - استخدام التصوير الفوتوغرافى

استعان الباحث بالتصوير الفوتوغرافى فى بعض المناسبات والمواقف المختلفة وبعض جوانب الثقافة المادية ؛ وذلك لإبراز تأثير الاتصال الثقافى بها . وذلك لأن

الشخص الإخبارى يدلى بتصوراته ، وآرائه ، وقد يغيب عن ذهنه بعض النواحى المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة ، فتسجلها الصورة الفوتوغرافية .

سادسا - مجتمع الدراسة (السلوم)

السلوم مدينة ذات تاريخ قديم ، كانت تسمى قديما "بأنارمس" فى عهد الرومان ، وكانت مدينة عظيمة تحكم هذا الإقليم . وترجع تسميتها فى العصر الحديث بهذا الاسم (السلوم) إلى رأيين (حسبما يرى الاشخاص فى مجتمع الدراسة) : الأول ، ويرجع إلى مسمى ليبى استوحى من السلم الذى يستخدم للصعود إلى الأماكن العالية حيث يطلق عليه الليبيون (سلوم) ، ويقصد بهذا الاسم هنا صعود وهبوط الهضبة حيث كانت تتم تلك العملية من خلال سلمات مدرجة وليست طرقا ممهدة للسيارات على غرار الموجودة الآن ، ومن ذلك جاءت التسمية الحالية (سلوم أو السلوم) .

أما الرأى الثانى فيشير إلى أن تسمية السلوم بهذا الاسم تنسب لأحد الأشخاص إبان الحكم العثمانى ، حيث كان يوجد شخص تركى يدعى "سلوم" وكان برتبة "شاويش" فى الجيش التركى ، وكان هذا الشخص يقوم بفض النزاعات التى تنشب بين الأشخاص وبعضهم البعض أو أنه كان يعتبر بمثابة القائم على أمن المنطقة .

الموقع

تقع مدينة السلوم فى أقصى الشمال الغربى لجمهورية مصر العربية ، أسفل الهضبة الممتدة بين الحدود المصرية الليبية ، ويحدها من الشمال ساحل البحر الأبيض المتوسط ، ومن الجنوب والشرق امتداد الصحراء الغربية المصرية ، ومن الغرب هضبة السلوم وخط الحدود السياسية الفاصل بين مصر وليبيا . وتعتبر مدينة السلوم أقرب نقطة فى الأراضى المصرية لأوروبا، إذ تبعد عنها جزيرة

"كريت" بنحو ٢٣٠ كم . وتهطل الأمطار فى هذه المنطقة بغزارة ، وتتحول - أحيانا- إلى سيول عظيمة تجتاح فى طريقها كل شىء ويحفر الأهالى فى منازلهم خزانات صخرية لمياه الأمطار للشرب منها طول العام ، لعدم وجود مياه نقية (التى تصل فى كميات محدودة من خلال القطار الذى أعدته الدولة لهذا الغرض) .

السكان

يبلغ تعداد سكان مركز ومدينة السلوم (حسب تعداد ١٩٩٦*) حوالى ٩٠٥٢ نسمة ، منهم ٦٢٥٨ نسمة فى مدينة السلوم ، وينقسمون إلى فئتين هما :

١ - **البدو** : ويشكلون الغالبية العظمى من السكان ، وتمثل قبائل المرابطين (القطعان والمعابد ، والحبون ، والمنفة ، والجمعيات ...) الغالبية العظمى منهم ، يليهم قبائل السننه وأولاد على الأحمر والأبيض (المحافيض ، العراوة ، القنيشات ، العشيبات ، ...إلخ) ، بالإضافة إلى بعض من الأشخاص الليبيين والتوانسة الذين جاءوا إلى المنطقة خلال مواسم الحج واستقروا بها ولم يعودوا إلى ديارهم مرة أخرى .

٢ - **أبناء وادى النيل** : ويشكلون نسبة صغيرة ، والغالبية منهم يعملون فى الجهاز الإدارى التابع للدولة وفى المؤسسات الصحية والتعليمية ، وهناك نسبة منهم جاءوا فى فترات مختلفة واستقروا فى المنطقة ، ويعملون بالتهريب عبر المنفذ الجمركى بالمنطقة الحدودية بين مصر وليبيا .

هذا وقد تم اختيار مدينة السلوم بمحافظة مطروح كمجتمع للدراسة ؛ وذلك للمبرارات التالية :

أ - تعتبر مدينة السلوم أكبر تجمع سكانى متاخم لخط حدود سياسية فى مصر .

* الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٩٦ .

ب – البعد التاريخى لمدينة السلوم كمجتمع حدودى ، إذ إنها كانت طريق الحجيج منذ قديم الأزل وحتى وقتنا الحاضر .

جـ – وجود أكثر من ثقافة عرقية بالمجتمع الحدودى (مجال الدراسة) (سعادى، مرابطين ، مصريين (أبناء وادى النيل) ، ليبيين ، مغاربة ...إلخ) استطاعت أن تتعايش معا فى نطاق واحد .

د – تبين للباحث – من خلال الدراسة الاستطلاعية – وجود تباين وفروق فى بعض السمات بين سكان المجتمع الحدودى فى السلوم وإخوانهم الذين ينتمون إليهم قرابيا (نفس القبائل) بالصحراء الغربية المصرية ، فى نواح عديدة (اللغة البدوية ، والعديد من العادات والتقاليد التى قد تأخذ طابعا متمايزا إلى حد ما) ، والتى لمسها الباحث فى ذلك المجتمع الحدودى .

هـ – وجود روابط وثيقة بين المجتمع الحدودى فى السلوم والمجتمع الحدودى بمدينتى مساعد وطبرق الليبيتين عن طريق التجارة ، والمصاهرة ، والامتدادات القرابية ، وتمثل هذه الروابط اهتمامات واقعية ونظرية لموضوع الدراسة .

و – تبين للباحث أن النزاعات التى نشبت على الحدود السياسية لم يرجع أى منها للجماعات البدوية التى تقيم على جانبى خط الحدود السياسية بين مصر وليبيا .

ز – يحتل مجتمع الدراسة المرتبة الثانية بين المجتمعات الحدودية بمصر من حيث العزلة الجغرافية ، فأقرب تجمع سكانى له داخل الحدود المصرية يبعد عنه بحوالى ٧٠ كم (مدينة سيدى برانى) .

ح – إتقان الباحث للهجة مجتمع الدراسة وانتمائه القرابى لبعض القبائل البدوية التى تقيم به ، سوف يسهم – بلا شك – فى العمل على سرعة إنشاء

العلاقة الحميمة Rapport التى تعتبر أهم المدخلات فى الدراسة الميدانية الأنثروبولوجية ذات العلاقة الوثيقة بإثراء مادة البحث .

سابعا - المجال الزمنى للدراسة الميدانية

بدأ الباحث زيارته الاستطلاعية إلى مجتمع الدراسة فى أغسطس ١٩٩٩، حيث قام بدراسة استطلاعية ومسحية سريعة للتعرف على البناء الاجتماعى العام للمجتمع ، وذلك لمدة خمسة عشر يوما ، وبعد إعداد دليل العمل الميدانى قام بالدراسة الميدانية الأساسية التى بدأت من ١/٧/٢٠٠٠ واستمرت حتى ٢٧/٩/٢٠٠٠ . وبعد تصنيف المادة الميدانية التى قام الباحث بجمعها وكتابة بعض الفصول ، تبين أن هناك بعض النقاط تستلزم الحصول على مادة متعمقة ، فقام الباحث بزيارة ميدانية لاستكمال تلك النقاط فى شهر أغسطس ٢٠٠١ .

ثامنا : صعوبات الدراسة

تمثلت أهم الصعوبات التى واجهت الباحث فيما يلى :

١- تحمل الباحث أعباء مادية كبيرة ، مع غياب جهات التمويل العلمية والبحثية .

٢ – بعد المسافة بين محل إقامة الباحث وعمله ومجتمع الدراسة .

٣ – صعوبة الإقامة فى مجتمع الدراسة ، مما اضطره للإقامة داخل مستشفى السلوم فترة كبيرة .

٤ – طبيعة النشاط الأساسى الذى يعمل به معظم أفراد المجتمع فى مجتمع السلوم (التهريب) أدت إلى انشغال الأشخاص طوال الوقت – سواء فى هذا النشاط أو التخطيط له – مما أثر على إجراء المقابلات معهم بصورة طبيعية .

أهم نتائج الدراسة

١- أوضحت رؤى الأشخاص فى مجتمع الدراسة أن مفهومهم عن الزمان الماضى كان ينطلق من ارتباطهم بالمكان الفيزيقى المحيط بهم ، وهذا يوضح أثر العالم التقليدى ، ومن ذلك انبثق نمط تفكيرهم التقليدى المتوارث عبر الزمان ، وتغيرت تلك الرؤى مع حدوث اتصال ثقافى بالمجتمع القومى فى وادى النيل ، وأصبحت صورة الزمان تأخذ شكلا آخر ، وهو تبنى الزمان المطرد أو المستقيم فى سائر الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمع .

٢ - كان لدخول مؤسسات الدولة إلى المجتمعات الصحراوية وازدياد فرص الاتصال الثقافى أثر كبير فى تغير نظرة الأشخاص للزمان ، وكيفية الاستفادة به فى سائر شئون حياتهم .

٣ - بينت الدراسة أنه من الضرورى وضع خطط استراتيجية تراعى التوازن بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، تتواءم مع المكان الفيزيقى الذى يعيش فيه الأشخاص ، وكذلك تراعى المتغيرات المحلية والقومية والعالمية التى قد تؤثر بصورة أو بأخرى على منطقة الدراسة .

٤ - كشفت الدراسة عن أن التغير الثقافى والاجتماعى يسير وفق متصل حضرى - صحراوى أو العكس - تبعا لاقتراب مجتمع الدراسة أوبعده من المناطق الحضرية فى محافظة الإسكندرية أو دولة الجوار .

٥ - أوضحت الدراسة أن الإحساس بالذات العرقية يتجلى من خلال لغة التخاطب اليومية (اللهجة البدوية) والعادات والتقاليد ، والمعتقدات ، والقيم المكونة لثقافة المجتمع وسائر الممارسات المرتبطة بها .

٦ - يتوقع الأشخاص فى المستقبل - مع استمرار الاتصال الثقافى - تزايد التفكير المادى ، وتأثير ذلك بالسلب على جميع جوانب الحياة الاجتماعية

والاقتصادية داخل مجتمع الدراسة .

٧ – تختلف طبيعة العلاقة بين أبناء مجتمع الدراسة وبعضهم البعض وبينهم والمجتمع القومى أو ثقافة الجوار حسب اعتبارات اجتماعية وثقافية نابعة – فى الأساس – من ثقافة مجتمع الدراسة .

٨ – على الرغم من التغيرات الكبيرة التى طرأت على دور المرأة البدوية فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فإن أوضاعها ما زالت مكبلة ببعض القيم التقليدية التى تحول دون إتمام المرأة لتعليمها ومشاركتها بصورة صحيحة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٩ – يتوقع الأشخاص فى المستقبل – فى ظل الاحتكاك الثقافى المستمر مع ثقافات عديدة خارجية – قيام المرأة بأنشطة اجتماعية واقتصادية مختلفة ، ويرون أن ذلك لن يتحقق دون وجود تشريعات تحمى حقوق المرأة فى سائر المجالات المختلفة ، وذلك سوف ينعكس بالإيجاب على المجتمع المحلى والقومى فى حالة تحققه .

الملتقى الدولى حول علم مقارنة الأديان وأهميته الحضارية المعاصرة

قسطنطينة – الجزائر

٦– ٨ مايو ٢٠٠٢

أحمد وهدان*

التنظيم والإجراءات

بدعوة من كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر ، عقد الملتقى الدولى حول علم مقارنة الأديان وأهميته الحضارية المعاصرة خلال الفترة من ٦– ٨ مايو ٢٠٠٢ .

شارك فى فعاليات الملتقى نخبة من رجال الفقه والفلسفة والشريعة الإسلامية وبعض رجال الكنيسة ، اجتمعوا لتبادل الخبرة والحوار حول موضوعات ومحاور الملتقى ، وعرض الخبرات المختلفة للنظم الوطنية التى يمثلونها ، سواء فى الجمهورية الجزائرية ، أو فى جمهورية مصر العربية (ممثلة فى كاتب هذا التقرير) ، والمملكة المغربية ، وتركيا ، وسوريا ، وفرنسا .

الغرض من تنظيم الملتقى

سعى الملتقى إلى إبراز أهمية علم مقارنة الأديان باعتباره الإطار الأمثل لدراسة كيفية مواجهة التحديات والتحولات السريعة ، للسمو بإيمان المسلم ، وتعميق

* خبير أول ، قسم بحوث الجريمة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ثقافته ، وتحصينها ، وإبراز ما يملكه من قيم إنسانية فى التقائه مع الآخر ، والتعاون معه على أسس علمية صحيحة ، بدل الصراع معه عن جهل ، أو التدمير بدون وجه حق . فالحوار هو البديل للمواجهة وهو مبدأ أخلاقى إنسانى إسلامى أصيل له قيمته ودوره وفائدته وضرورته ، وخاصة فى ضوء التحولات والتغيرات العالمية الراهنة .

المحاور الأساسية للملتقى

تركزت أعمال وفعاليات الملتقى حول ثلاثة محاور أساسية اتسمت بغنى واسع فى الأطروحات والموضوعات التى تضمنها كل محور .

المحور الأول : *الدور الحضارى لعلم مقارنة الأديان*

وفى هذا المحور تنوعت أوراق العمل المقدمة والمناقشات و المداخلات التى دارت حولها فى عدد من القضايا والإشكاليات الأساسية المعنية بـ :

١ - مفهوم علم مقارنة الأديان ، حيث طرحت حول قضية المفهوم مجموعة من الرؤى دارت حول :

- مفهوم علم مقارنة الأديان وإحياؤه حتمية إسلامية حضارية .
- آليات ووسائل مقارنة الأديان فى القرآن .
- أهمية معرفة الملل ووظيفتها الحضارية .
- قضايا المنهج عند اليهودية والصهيونية .

٢ - أهمية ومناهج علم مقارنة الأديان ، وفى هذا الإطار عرضت مجموعة من الحوارات دارت حول :

- قراءة مقارنة لمنهجية الأمر والنهى فى التوراة والإنجيل والقرآن .
- دور وأهمية المعطيات العلمية الحديثة فى إثراء منهج الخطاب العقائدى فى مقارنة الاديان .

- المسيحيون فى الفقه الإسلامى .

المحور الثانى : علم مقارنة الأديان وحوار الأديان

أثمرت المناقشات التى دارت حول هذا المحور عن اتفاق وجهات النظر حول عدد من الموضوعات :

١ - التأصيل الإسلامى لحوار الأديان ، حيث دارت المناقشات حول :

- الحوار فى القرآن الكريم بين محفزاته ومحاذيره .
- القرآن الكريم : كتاب حوارات .
- أسس الحوار بين الإسلام والنصرانية من خلال حوار النبى صلي الله عليه وسلم مع النصارى .

٢ - موقف المؤسسات الدينية من حوار الأديان من حيث :

- تجربة الأتراك التعددية من غير المسلمين فى عهد الحكم العثمانى .
- موقف المؤسسات الدينية والمسيحية من حوار الأديان .
- دعوة الكنيسة للحوار والرد الإسلامى عليها .
- الحوار الإسلامى المسيحى من خلال أعمال مؤتمر كلورادو التبشيرى ١٩٧٨ .

٣ - تجربة الحوار بين الأديان ، حيث عرضت بعض التجارب والنماذج والخبرات فى هذا المجال تضمنت :

- حوار الأديان فى إطار التحولات والتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية .
- تجربة الحوار فى الفكر النهضوى (حملة نابليون ، محمد على ، رفاعة الطهطاوى) .
- الجهاد وموضوعه فى حوار الأديان .

٤ - معوقات الحوار ومحفزاته ، حيث عرضت بعض صور وأشكال معوقات الحوار مثل :

- معوقات الحوار بين النصرانية والإسلام فى قاموس الأديان .
- معوقات الحوار ، ودور علماء الأديان فى بعث حوار جاد وهادف .

٥ - مبادئ وأسس الحوار وتمثلت فى مجموعة من القواعد الأساسية التى يجب أن ينطلق منها الحوار لضمان نجاحه وتحقيق أهدافه :

- الحوار فى القيم المشتركة للأديان .
- الحوار من أجل رفاهية الإنسانية والسلام والعدل .
- البعد عن الحوار فى أسس العقيدة .
- استحضار واستلهام المصالح لكل الأطراف المتحاورة .

المحور الثالث : علم مقارنة الأديان وحوار الحضارات

لما كانت مسألة حوار الحضارات تتمة منطقية لحوار الأديان ، فقد أفرد الملتقى محورا خاصا لهذه المسألة ، دارت المناقشات فيها حول نقاط أساسية منها :

١ - الإسلام والحوار الحضارى ، حيث طرحت فى هذه النقطة عدة أوراق مرجعية دارت حول :

- مفهوم حوار وصدام الحضارات .
- مؤهلات الإسلام فى حوار الحضارات .
- الحروب الصليبية : نظريتها ونتائجها .

٢ - حوار وصراع الحضارات ، وتركزت المدخلات فى هذه النقطة حول استعراض أسباب هذا الحوار فى ظل المتغيرات العالمية وشروطه وبعض نماذج صراعاته .

- حوار الحضارات : الأسباب ، الشروط .
- الصهيونية وصراع الحضارات .

٣ - مستقبل حوار الحضارات ، وتركزت المناقشات حول الرؤية المستقبلية لمسألة حوار الحضارات من حيث :

- إعداد مجال حضارى جديد .
- نحن وحضارة الغرب .
- مركزية الحضارة الغربية - مستقبل الحضارة الراشدة فى القرن الحادى والعشرين .

نتائج وتوصيات الملتقى

كشفت المناقشات التى دارت خلال الملتقى عن اتفاق واضح بين الملتقين حول أهمية وضروة الحوار ودوره وقيمته الحضارية والحياتية ، وما يمكن أن يقدمه للبشرية حاضرا ومستقبلا ، وأن للإسلام منهجه الأصيل فى الحوار مع الآخر ، وقد حمل الأزهر الشريف هذه المسئولية ، وتحمل تبعتها فى تبنى الحوار والدفاع عنه . وانتهت فعاليات الملتقى إلى ضرورة احترام مبدأ الحوار ، وأن الكل مطالب باحترام عقيدة الآخر وتقبله ، والتحاور معه ، والبحث عن منهجه وفهمه ، وضرورة الوصول معه إلى أرضية مشتركة ينطلق منها الحوار ، فى إطار القيم المشتركة للأديان جميعا كقيم السلام والعدل والتنمية والرفاهية للبشرية جمعاء . ولكل هذا فقد عمل الملتقى على استنهاض الهمم لتفعيل استراتيجيات الحوار وآلياته ، ودعم الجهود المختلفة الداعية إلى ترسيخ قيمة الحوار ، مع إيلاء شكر خاص لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية لمبادرتها فى هذا الشأن .

الفقر العالمى وحقوق الإنسان

توماس بوج *

عرض وتحليل نقدى

احمد مجدى حجازى **

تكاد تتفق معظم الدراسات والتنبؤات البحثية على أن قضية الفقر والحرمان البشرى ستظل تمثل أحد أهم تحديات العصر الحالى والمستقبلى ، حيث ترصد تزايد أعداد الفقراء وتدنى المستوى النوعى لنمط معيشتهم فى العالم ، وهو تزايد مخيف ويدعو للقلق ، خاصة فى عصر العولمة الذى ينحاز إلى جانب من يملك القوة ومن قادر على التكتل فى مواجهة الآخر ، بل ومن يمتلك المعرفة والوعى والقدرات المهارية التى تفتقد إليها معظم دول العالم الأقل تطورا ، أو التى تقبع فى ذيل قوائم التنمية البشرية . ويشكل ذلك المناخ واقعا مؤلما يخبره فقراء العالم ، فهم يفتقدون خصائص التقدم بحكم موقعهم من العملية التنموية ، ويتزايدون عددا حيث ينشغل كل منهم بحياته اليومية وتوفير لقمة العيش لذويهم ، فيتحولون مجبرين إلى فئات مهمشة لا تستطيع الفكاك من دائرة الحرمان .

* Pogge, Thomas, World Poverty of Human Rights, Cambridge, Polity Press, 2002.

** أستاذ علم الاجتماع السياسى ، رئيس قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الاربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٢ .

وهكذا يصبح الفقر أحد أهم التحديات التى يتعين على دول العالم – أغناها وأفقرها – مواجهته ، فهو ليس فى صالح الأثرياء ، وليس فى صف صفوات دولهم التى ينتمى إليها هؤلاء الفقراء . ومن هنا فالدول الغنية تخشى فقراء العالم ، والأخرى الفقيرة تزداد فيها الهوة بين الصفوة الاقتصادية والسياسية ، وبين الشرائح التى تزداد فقرا ربما بسبب إعادة هيكلة هذه الأنظمة تبعا لمتغيرات العصر وحضارة السوق وتدويل الاقتصاد (إنتاجا وتوزيعا واستهلاكا) . بعبارة أخرى لقد بات واضحا أن ظاهرة التفاوت المعيشى تنتشر بصورة ملحوظة ، بل ومقلقة ، مما يشكل تهديدا مستمرا لأبنية هذه الدول ، بل إن الأمر لا يقتصر على تهديد البنى التقليدية المتخلفة ، بل وأيضا أصبح تهديدا للأثرياء فى دول العالم المتقدم ذاته الذى يشكل محور القلق .

لقد تبين فى الواقع أنه برغم الجهود المبذولة على مستوى القرية الكونية التى تدعى البحث عن سبل التخفيف من حدة الفقر ، خاصة فى الدول غير الرأسمالية ، ومحاولة نقل هذه الدول إلى مجتمعات أكثر حداثة ، برغم ذلك فإن النتائج العملية لم تكن مرضية إلى حد بعيد ، فهى لم تساعد فى الحد من دوامة الفقر ، أو حتى تخفيض أعداد الفقراء ، أو تحسين أحوالهم المعيشية ، أو سد الاحتياجات الأساسية للملايين من البشر الذين يعيشون تحت ما يسمى "بخط الفقر" أو "الحرمان البشرى" إلا فى عدد محدود للغاية من هذه الدول . وفى حين حدوث بعض الانخفاض فى نسبة فئات السكان الفقراء فى العالم الثالث ، مقارنة بالعقود السابقة ، فإنه يعتقد أن العدد المطلق للفقراء فى تلك المناطق قد زاد من ١٠٥١ مليونا فى عام ١٩٨٥ إلى ١١١٣ مليونا بحلول عام ١٩٩٠ . ويقدر فى كشف حساب للتقدم والحرمان فى مجال التنمية البشرية أن حوالى ثلث السكان فى البلدان النامية يعيشون فى فقر مطلق Abslute Poverty . وعلاوة على ذلك

فإن احتمالات التوقعات بالنسبة للمستقبل لا تسمح لنا بأن نأمل فى نمو اقتصادى أكبر تشهده الأعوام القادمة ، ولا يسمح كذلك بمكافحة الفقر ، أو الحد منه بصورة مرضية .

وترصد بعض الدراسات أن ١٩٪ من سكان العالم ، أى حوالى مليار من البشر يعيشون على دولار واحد لكل فرد فى اليوم ، وهو ما صرح به رئيس البنك الدولى مؤخرا فى دراسة توقعت أن يظل عدد الفقراء فى السنوات المقبلة أكثر من مليار فقير . وأن هناك أكثر من ٨٠ مليون مواطن سوف يصعدون فوق خط الفقر ، وسوف يتركز هذا الارتفاع فى دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، فى حين يزيد فقراء إفريقيا بنسبة تصل إلى أكثر من ٥٠٪ ، والمقصود هنا الفقر المطلق .

وربما لذلك اهتمت الكثير من المحاولات البحثية فى المرحلة المعاصرة بدراسة ظاهرة الفقر من منظور أكثر حداثة . فلم تعد الوسائل التقليدية التى تتبناها الدول المتقدمة أو المؤسسات الدولية والتى تركز على المساعدات أو برامج التوعية أو الندوات واللقاءات التى يديرها أثرياء العالم أو الممثلون عنهم ، لم تعد هذه الوسائل كفيلة بمعالجة قضية الفقر على مستوى العالم . كما اتضح – بما لا يدع مجالا للشك – أن المنظور الاقتصادى وحده لن يحل المشكلة ، فقد أصبح الفهم الحقيقى للظاهرة يجب أن يركز على أزمة التفاوت المعيشى واللاعدالة فى التوزيع ، أو بالأحرى دراسة ظاهرة الفقر العالمى من منظور اجتماعى شامل يبحث فى الفجوات بين أوضاع البشر من جانب وحقوق الإنسان من جانب آخر .

من هذا المدخل قدم توماس بوج Thomas Pogge الذى يعمل أستاذا فى قسم الفلسفة بجامعة كولومبيا دراسات متميزة بعنوان "الفقر العالمى وحقوق الإنسان" ، وهى عبارة عن مجموعة أبحاث نشرت فى دوريات علمية متخصصة

خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١ . والكتاب يأتى فى وقت تتصاعد فيه الأصوات مطالبة بتفعيل حقوق الإنسان فى مختلف دول العالم . ويقود هذا التوجه الدول الغربية ، وإن كان هناك أغراض سياسية لهذا التوجه ، بمعنى أن الدول التى لاتخضع لمعايير الغرب فى مسألة حقوق الإنسان يشهر أمامها سيف حقوق الإنسان ويصبح مسلطا عليها .

ويبدأ المؤلف بتوضيح بعض الحقائق أمام القارئ حول طبيعة الفقر فى العالم ، حيث يشير إلى أن هناك ٢٨٠٠ مليون نسمة أو ٤٦٪ من إجمالى سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر الذى حدده البنك الدولى بدولارين للفرد يوميا . وأن هناك ١٢٠٠ مليون شخص منهم يعيشون على أقل من دولار فى اليوم ويتعرضون لأشكال متباينة من الاستغلال وسوء المعاملة ، حيث يموت كل سنة ١٨ مليون شخص قبل سن البلوغ لأسباب مرتبطة بالحرمان البشرى ، وهو مايمثل ثلث الوفيات فى العالم ، أى حوالى ٥٠ ألف كل يوم منهم ٣٤ ألف طفل دون سن الخامسة .

ويضيف المؤلف أن الفقراء (٢٨٠٠ مليون نسمة) يمتلكون ما يعادل ٢ر١٪ من إجمالى الدخل العالمى ، بينما ٩٣ مليون نسمة يمتلكون ماقيمته ٧ر٧٩٪ من إجمالى الدخل العالمى .

وبناء على ماسبق يثير الباحث سؤالين على جانب كبير من الأهمية ، يتعلق الأول بالعلاقة بين الفقر والتقدم ، حيث يطرح السؤال التالى : كيف نترك نصف سكان العالم يعيشون فى فقر رغم التقدم التقنى والاقتصادى الذى وصل إليه العالم الغربى ، ورغم مايدعى البعض بأن الحضارة الغربية تتضمن المعايير والقيم الأخلاقية الإيجابية ؟

ويبحث السؤال الثانى فى قضية عدم وعى المواطن الغربى بالتناقض القائم

بين الفقر والأخلاق . والسؤال المطروح : لماذا لايجد المواطن الغربى تعارضا بين قيم الحضارة الغربية وبين تزايد أعداد الفقراء ؟ أو بعبارة أخرى كيف لايجد المواطن الغربى فى الفقر مشكلة أخلاقية متعارضة مع قيمه وحضارته ؟

وبالبحث فى السؤالين السابقين ، يحاول الباحث فى دراساته أن يعرض لبعض الآراء والاتجاهات التى تنتشر بين مفكرى المجتمع الغربى ، والتى ربما تصبح معوقة فى القضاء على الفقر ، كما أنها المسئولة عن التجاهل المتعمد لظاهرة الفقر العالمى ، والتى يمكن تلخيصها فى التالى :

أولا – يشير البعض إلى أن التقليل من الفقر سيعمل على زيادة عدد السكان . والرد المنطقى على ذلك يكمن فى أن عدد السكان يقل مع تحسين الظروف المعيشية للفقراء بصورة عامة ، والمرأة على وجه الخصوص .

ثانيا – يقرر البعض أن الفقر العالمى يمثل مشكلة ضخمة من الصعب القضاء عليها فى غضون سنوات قليلة ، حيث إن التكلفة ليست فى إمكان المجتمعات الغنية بسبب أنها سوف تؤثر فى معيشة الأفراد فى هذه الدول .

ويرد المؤلف على هذا الزعم بأن العالم يفتقد إلى العدالة ، فالتخفيف من حدة الفقر يتكلف ٣٠٠ مليون دولار سنويا ، وهو مايعادل ٢و١٪ من إجمالى الناتج القومى الإجمالى لمجموعة الدول المتقدمة ، ومن ثم فهذا المبلغ لن يؤثر كثيرا على المواطنين فى هذه الدول ، ولكنه يكون ذا أثر فعال فى تغيير نمط حياة الفقراء على مستوى العالم .

ثالثا – هناك رأى يشير إلى أن المساعدات التى قدمتها الدول الغنية للدول الفقيرة لم تؤد إلى التقليل من حدة الفقر ، وهو الهدف الذى فشلت المساعدات فى تحقيقه . ويرد المؤلف على هذا الرأى بأن المساعدات

فشلت بسبب الأغراض السياسية التى تختفى وراء تلك المساعدات . هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن قيمة هذه المساعدات ضعيفة ، بل تم تخفيضها بعد انتهاء الحرب الباردة لعدم حاجة الدول الغربية إلى تلك الدول التى كانت تتلقى المساعدة . إضافة إلى ذلك فإن هذه المساعدات تتمثل فى بضائع وسلع وليس فى خدمات تنموية يحتاج إليها فقراء العالم مثل مياه الشرب الآمنة ، وخدمات الصرف الصحى والإسكان وشبكات الطاقة والقروض الصغيرة وشبكات الاتصالات ، وهى التى توفر للفقراء فرصا للاستغلال والاعتماد على الذات كما حدث مع الدول الصناعية فى مراحل التطور .

رابعا – يقرر البعض بأن الفقر العالمى سوف يختفى تدريجيا وبشكل تلقائى مع مراحل التطور ، وهى مقولة تروج لها العديد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولى ، حيث أشارت الأهداف الإنمائية إلى أنه بحلول عام ٢٠١٥ ستكون دول العالم قد قللت عدد الفقراء إلى النصف .

ويفند الباحث تلك الافتراضية ، ونرى أنه مع الاعتقاد بصحة هذا الافتراض إلا أن السؤال المطروح هو : كم من الفقراء الذين سيموتون لأسباب ترتبط بالفقر حتى هذا التاريخ ؟

وينتقل بنا المؤلف ليطرح قضية العلاقة بين النظام العالمى الجديد ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وقضية الفقر العالمى ، ويتساءل حول المنافع والأضرار التى يتعرض لها الفقراء فى ظل هذا النظام ، حيث يرى أن هناك غموضا فى هذا الشأن ، إلا أن المؤكد أن سلبيات هذا النظام وأضراره على الفقراء عظيم ، وهذا ما تقرره البحوث والدراسات الجادة بل والتقارير الدولية ، فهناك من يشير إلى أن الدول المتقدمة سوف تفتح أبوابها للدول النامية فى مقابل أن تفتح الدول

الفقيرة أبوابها على مصراعيها للدول المتقدمة ومنتجاتها . ومن ثم فالضرر هنا واقع لا محالة على فقراء العالم ، حيث تفتقد الدول الأخيرة القدرة على المنافسة فى السوق العالمى الذى يمثل الإطار الحاكم لتدويل السلع فى ظل العولمة .

ويؤكد الباحث – بناء على ما سبق – أن فقراء العالم بحاجة إلى الدعم والمساعدة من خلال تطبيق مبدأ العدالة وحقوق الإنسان . والعدالة – من وجهة نظر الباحث – تحتاج إلى معايير عالمية لها حقوق دنيا يجب توافرها فى كل مجتمع . وهذه الحقوق يجب أن تتاح لكل المواطنين وبصورة دستورية ، مع ضرورة الحفاظ على الهوية الدينية لكافة شعوب العالم .

ويتطرق الباحث فى دراساته لكيفية ممارسة الحقوق الإنسانية التى تخضع للقانون الطبيعى البشرى ، حيث المساواة والعدالة ، والتى يجب أن يهتم بها المجتمع العالمى ، والتى نالت الدعم من خلال صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ديسمبر عام ١٩٤٨ . ويتناول الباحث – بصورة أكثر تفصيلا – مجموعة الحقوق الاجتماعية التى أوضحها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان . ثم ينتقل بنا الكتاب ليعرض بعضا من التجارب فى مكافحة الفقر والقضاء عليه ، والمداخل الفلسفية المختلفة لدراسة أوضاع الفقراء فى العالم . واهتم الكتاب بعرض الأساليب المختلفة للتعامل مع ظاهرة الفقر العالمى فى ضوء الاقتصاد الحر والأسواق المفتوحة والحدود الدنيا من الضرائب والرقابة الحكومية على الأنشطة ، كما ظهرت فى تجربة دول جنوب شرق آسيا ، والتى نتج عنها ما يسمى بالنمور الآسيوية ، وفى المقابل يمكن أن يتم ذلك من خلال زيادة الاستثمارات الحكومية فى مجالات التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية ، كما حدث فى ولاية "كيرالا" الهندية ، والتى كان لها أثر فعال فى القضاء على الفقر فى هذه الولاية .

والكتاب فى مجمله محاولة نقدية جادة تطرح قضايا غاية فى الأهمية لظاهرة الفقر العالمى ، تأخذ فى اعتبارها العنصر البشرى من منظور حقوق الإنسان . وتلقى بعبء الفقر على أثرياء العالم فى المقام الأول لعدم الرغبة فى تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان .

والكتاب الذى يضم هذه الدراسات الجادة والذى نعرض له يركز - بشكل أساسى - على قضايا التنمية البشرية ومؤشراتها ومكوناتها الأساسية ، كالدخل والتعليم والصحة ، والمعترف بأنها مؤشرات تعكس حالة التقدم والتخلف على مستوى العالم . كما يركز الكتاب على العنصر الإنسانى المتمثل فى الحقوق الإنسانية ، خاصة فى ظل تحديات عصر العولمة والنظام العالمى الجديد .

ومن المؤكد أن التنمية البشرية هى المدخل الأكثر استدامة والأكثر فعالية فى القضاء على مشكلة الفقر العالمى ، حيث إنه يدخل فى اعتباره البشر محور التنمية المتواصلة ، فالإنسان هو الهدف ، كما أنه الوسيلة لنقل الشعوب إلى مرحلة التقدم ورفع المستوى المعيشى للأفراد . وتتطلب التنمية البشرية تحقيق مصالح الناس ، وتطوير قدراتهم ، ورفع مستوى معيشتهم ، وتنمية وعيهم ، ومعاملتهم على أسس ديمقراطية عادلة ، كما تتطلب مشاركتهم فى تقرير مصيرهم . ومن ثم فالقضاء على ظاهرة الفقر لن يتم إلا من خلال دمج الفقراء أنفسهم فى مجتمع عالمى عادل ، لا ينظر إليهم كفئات هامشية ، بل كقوى بشرية قادرة على العمل والإنتاج ، وقادرة على مواجهة تحديات المستقبل .

وإذا كان هذا الكتاب المهم الذى نعرض له هنا قد أشار - بحق - إلى أسباب تزايد عدد الفقراء على مستوى العالم ، وتزايد حدة الفروق بين شعوب العالم الرأسمالى الصناعى المتقدم ، وبين شعوب العالم الأقل تطوراً بالإضافة إلى اللاعدالة المطبقة على الفقراء وسلب حقوقهم الإنسانية من قبل أثرياء العالم ،

فإننا نضيف أن التغلب على ظاهرة الفقر العالمى لن يتأتى إلا من خلال فهم مدلول العنف الصامت والصرخات المكبوتة التى يخفيها فقراء العالم عن أثريائه ، فإن دلالة الكلمات الصامتة التى يعبر بها الفقراء عن أنفسهم هى وحدها التى قد تلقى الضوء على أوضاعهم ومستقبل الأمم .

والسؤال المطروح دائما هو : هل سيظل فقراء العالم صامتين ؟ وإلى متى ؟

ربما يكون هذا السؤال المطروح هو محور اهتمامات أثرياء العالم قبل فقرائهم .

The National Review of Social Science

Volume 40 Number 3 September 2003

ع ١

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Correspondence:
Editor in Chief, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US $ 15 per issue
US $ 40 per volume

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

Volume 40 Number 3 September 2003

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo